الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

جامعة المرقب

كلية الآداب والعلوم بزهونة

قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية / شعبة اللغويات

الأصول السماعية عند ابن مالك في كتابيه شرح التسهيل وشرح الكافية الشافية

بحث مقدم استكمالاً لمتطلبات درجة الإجازة العالية (الماجستير) في الدراسات اللغوية

إعداد الطالبــة :- مبروكة خليفة علي الدرهوبي

إشراف الدكتور :- سالم علي شليبك

العام الجامعي :2009/2008

المقدمة

الحمد لله الذي علم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم ، أمر بالتعلم وحثَّ على طلب العلم ، وجعل لأهله مكاناً علياً ، فقال :﴿ يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾ ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين ، محمد النبي العربي الأمين ، أفضل الخلق أجمعين ، خير من تعلم وعلم وأمر بالعلم ، فقال : (أطلبوا العلم ولو في الصين) ، صلى الله عليه وعلى آله ، ورضي الله عن أصحابه اللذين كانوا حماة للغة القرآن العظيم .

أما بعد ...

لكل موضوع يختار بواعث تدعو الباحث إلى الكتابة فيه ، وقد دعاني إلى اختيار هذا الموضوع (الأصول السماعية عند ابن مالك من خلال كتابيه شرح التسهيل ، وشرح الكافية الشافية) بواعث أهمها :-

- الجدل الذي أثاره العلماء والدارسون حول شواهد ابن مالك وبخاصة (الحديث الشريف) ، وعلى رأسهم أبو حيان ، فضلا عما تتمتع به مؤلفات ابن مالك من مكانة علمية في دراسة النحو وتدريسه، فهي تحتل الصدارة في تدريس النحو في جامعاتنا بالجماهيرية العظمى بشكل خاص ، وفي جامعاتنا العربية بشكل عام وهذا الموضوع رغم أهميته فإنه لم يلق حقه من الدراسة .

- وانصب اختياري على هذين الكتابين بالتحديد ، لأنهما يعدان من أهم مؤلفات ابن مالك وأشملها ، فقد أودع فيهما خلاصة جهده ، وظهرت فيهما براعته في التأليف والإلمام بالمادة العلمية .
- وقد تضمن هذا البحث مقدمة وتمهيداً وأربعة فصول وتناول **التمهيد** تعريفاً بابن مالك والكتابين موضوع الدراسة، وتناول **الفصل الأول** الأصول السماعية قبل ابن مالك في الكتاب لسيبويه وشرح المفصل لابن يعيش ، وقد تضمن **الفصل الثاني** دراسة الشواهد من القرآن الكريم، والحديث الشريف، وأشتمل على مبحثين ، تناول **المبحث الأول** القرآن الكريم ، **والمبحث الثاني** الحديث الشريف ، أما **الفصل الثالث** فقد تضمن دراسة شواهده من كلام العرب ، وأشتمل على مبحثين تناول **المبحث الأول** شواهد ابن مالك من الشعر ، أما **المبحث الثاني** فقد تناول الأقوال والأمثال وتضمن **الفصل الرابع** دراسة أثر شواهد ابن مالك في تقعيد النحو ، وموقف النحاة المتأخرين منها ، وأشتمل على مبحثين أيضاً ، تناول **المبحث الأول** أثر الشواهد في تقعيد النحو لدى ابن مالك ، وتناول **المبحث الثاني** موقف ثلاثة من النحاة المتأخرين من شواهد ابن مالك يمثل كل واحد من هؤلاء النحاة عصرا وهم أبو حيان ، وابن هشام ، والسيوطي .

- وفي الختام أقدم جزيل الشكر والتقدير لكل من ساعد في إنجاز هذا البحث آملة أن ، يكون على درجة المسؤولية ليكون أحد الدراسات ضمن سلسلة الدراسات التي اهتمت بدراسة الأصول السماعية .

الباحثة

تمهيد

التعريف بابن مالك وكتابيه (شرح التسهيل ، وشرح الكافية الشافية)

أولاً : التعريف بابن مالك

اسمه ونسبه :-

هو محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني ، هكذا ورد اسمه بخط يده في أول شرح العمدة[١] . وذهب البعض إلى أنَّ اسمه : محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن مالك ، وهو ما أورده الدكتور (محمد بركات) في أول التسهيل[٢] ، نقلاً عن الدماميني ، وبروكلمان ، ودائرة المعارف الإسلامية ، وقد ذكر بعض المؤرخين أن (عبد الله) في نسبه مذكورٌ مرتين متتاليتين ، وهو ما اعتمده السيوطي[٣] ، وذكر ابن طولون أنَّ (عبد الله) مذكور ثلاث مرات متتالية، فقال في تعريفه لابن مالك " هو محمد بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله – ثلاثاً – ابن مالك "[٤] ، وعقب عليه الدكتور عبد المنعم هريدي بقوله " ولم يسبق ابن طولون إلى التثليث في اسم

١- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ – لابن مالك – تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري – ٩٥/١ .

٢- مقدمة التسهيل لابن مالك – تحقيق محمد كامل بركات – دار الكاتب العربي القاهرة – سنة ١٣٨٧ هـ ، ١٩٦٧ م - ص١ .

٣- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة – للحافظ جلال الدين السيوطي – تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم – الطبعة الثانية – ١٣٩٩ هـ ، ١٩٧٩ م – ١٣٠/١ .

٤- مقدمة شرح الكافية الشافية لابن مالك – تحقيق الدكتور عبد المنعم هريدي – دار المأمون للتراث – ص١٦ – ١٧ – نقلاً عن هداية السالك لابن طولون .

والد ابن مالك (عبد الله) ولا تابعه في ذلك أحد من العلماء أو المؤرخين "[1] ، واشتهر باسم جده ولقبه جمال الدين ، ويكنى بأبي عبد الله[2] .

مولده ومكان ولادته :-

اختلف المؤرخون في السنة التي ولد فيها ابن مالك، فقد نقل عن ابن غازي[3] ، أنه ولد سنة ٥٩٨ هـ ، وعليه الأشموني والخضري ، وإن لم يقولا ذلك صراحة إلا أنهما ذكرا " أنه توفي سنة ٦٧٢ هـ وهو ابن خمسٌ وسبعين سنة "[4] ، وهو ما اعتمده الدكتور عبد المنعم هريدي في مقدمة شرح الكافية[5] ، وذهب المقري[6] ، والسبكي[7] ، واللاسوني[8] وابن العماد[9] ، والذهبي[10] ، وياسين العليمي[11] ، إلى أنه ولد سنة ٦٠٠ أو

١- مقدمة شرح الكافية الشافية - ص ١٧ .

٢- بغية الوعاة – ١٣٠/١ .

٣- نفح الطيب – للمقري – تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد – دار الكتاب بيروت – ٤٢٧/٢ .

٤- شرح الأشموني لألفية ابن مالك – للأشموني تحقيق عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد – المكتبة الأزهرية للتراث : ١١/١ – حاشية الخضري على ابن عقيل – دار إحياء الكتب العربية – مصر : ٧/١

٥- مقدمة شرح الكافية الشافية ١٥/١ .

٦- نفح الطيب : ٤٢١/٢ .

٧- طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين السبكي – تحقيق محمود الطناحي – وعبد الفتاح محمد الحلو – الطبعة الأولى – مطبعة عيسى الحلبي بمصر : ٦٧/٨.

٨- طبقات الشافعية - للاسوني - تحقيق عبد الله الجبوري – الطبعة الأولى – مطبعة الإرشاد بغداد -١٩٧٠ م : ٤٥٤/٢ .

٩- شذرات الذهب – لابن العماد الحنبلي – المكتب التجاري بيروت :٣٣٩/٥ .

١٠- بغية الوعاة :١٣٠/١ .

١١- حاشية ياسين العليمي على شرح التصريح – مطبوع بهامش شرح التصريح :١٤/١ .

٦٠١ هـ ، واقتصر الصفدي[١] ، وابن ثغري بري[٢] ، على أنه ولد سنة ٦٠١ هـ واقتصر الدماميني ، وابن شاكر الكتبي ، وابن كثير ، والفيروز آبادي .

والسيوطي[٣] ، على أنه ولد سنة ٦٠٠ هـ ، وهو ما اعتمده الأستاذ محمد كامل بركات[٤] ، ويرى الدكتور عبد العال مكرم أن هذا الاختلاف بين المؤرخين ناتج عن " أن الدقة في المواليد لم تكن متوفرة في هذه العهود وبخاصة في الأسر المتوسطة أو الفقيرة التي لا تعنى بهذه الأمور ... "[٥] .

مكان ولادته :-

ولد ابن مالك في مدينة جيان بالأندلس، وقد وصفها ياقوت الحموي في معجم البلدان فقال : "جَيّان بفتح الجيم ، وتشديد الياء مدينة لها كورة واسعة بالأندلس تتصل بكورة البيرة، مائلة عن البيرة إلى ناحية الجوف في شرقي قرطبة بينها وبين قرطبة سبعة عشر فرسخاً ، وهي كورة كبيرة تجمع قرى كثيرة وبلداناً ... ، وكورتها متصلة

١- الوافي بالوفيات : ٩٣٩/٣ .

٢- النجوم الزاهرة – لابن ثغري بردي (النسخة المصورة) – دار الكتب المصرية : ٧ /٢٤٤ .

٣- مقدمة التسهيل : ص١ – نقلا عن (تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد) للدماميني . فوات الوفيات – محمد شاكر الكتبي – تحقيقي محمد محي الدين عبد الحميد – مطبعة السعادة بمصر ١٩٥١ م : ٤٥٢/٢ . البداية والنهاية لابن كثير – النسخة المصورة – بيروت – سنة ١٩٦٦ م – مطبعة السعادة بمصر ١٣٥٨ هـ : ٢٦٧/١٣ . البلغة في تأريخ أئمة اللغة – الفيروز آبادي – تحقيق محمد المصري – دمشق ١٩٧٢ م : ص ٢٢٩ . المزهر في علوم اللغة – السيوطي – تحقيق محمد أحمد جاد المولى ، محمد علي البجاوي ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم – مطبعة عيسى الحلبي بمصر :٤٦٨/٢ .

٤- مقدمة التسهيل : ص٢ .

٥- المدرسة النحوية في مصر والشام – عبد العال سالم مكوم – الطبعة الأولى – ١٤٠٠ هـ ، ١٩٨٠ م – دار الشروق :ص١٤٧ .

بكورة تدمر، وكورة طليطلة وينسب إليها جماعة وافرة "[1] .

رحلته إلى الشرق وتصدره للإقراء :-

لم تذكر كتب التأريخ بدقة الزمن الذي رحل فيه ابن مالك إلى المشرق والذي عليه أغلب الدارسين أنه رحل في فترة شبابه المبكر، وأن السبب الرئيسي في هجرته هو الاضطرابات السياسية ، وكثرة الفتن في الأندلس آنذاك، إضافة إلى أن الرحيل لطلب العلم في المشرق كان عادة لدى أغلب علماء المغرب في تلك الفترة ، يقول المقري : " إن حصر أهل الارتحال، لا يمكن بوجه ولا بحال، ولا يعلم ذلك على الإحاطة إلا علام الغيوب، الشديد المحال، ولو أطلنا عنان الأقلام فيمن عرفناه فقط من هؤلاء الأعلام لطال الكتاب وكثر الكلام "[2] . وقد اتجه ابن مالك في رحلته إلى الحجاز لأداء فريضة الحج[3] ، ثم توجه إلى القاهرة[4] ، ثم ارتحل إلى حلب وتصدر بها لإقراء العربية[5] ، وأمَّ بالسلطانية[6] " وهي مدرسة بحلب أسسها الملك غازي بن سلطان صلاح الدين ، إضافة إلى ذلك كانت مقراً للمشتغلين بعلـــــوم الشـــريعة من الطائفتين الشافعية والحنفية "[7] .

١- معجم البلدان – ياقوت الحموي – دار صادر – سنة ١٣١٣ هـ - مادة جيّان .

٢- نفح الطيب – ٢١٣/٢ .

٣- مقدمة التسهيل : ص٦ .

٤- نفح الطيب :٤٢٥/٢ .

٥- بغية الوعاة ١٣٠/١ ، فوات الوفيات : ٤٥٢/٢ ، نفح الطيب ٤٢١/٢ ، البداية والنهاية ٦٦٧/١٣ ، شذرات الذهب : ٣٣٩/٥ .

٦- نفح الطيب :٤٢٧/٢ .

٧- مقدمة شرح العمدة : ص٢٣ – نقلا عن أعلام النبلاء للحلبي .

ثم انتقل إلى حماة وتصدر بها مدة[١] ، ثم تركها وانتقل إلى دمشق واستقر بها يصنف ويشتغل ، وتصدر بالتربة العادلية وبالجامع المعمور[٢] .

ثقافته وصلاحه :-

أجمع الذين ترجموا لابن مالك على أنه كان على قدرٍ كبيرٍ من العلم والصلاح ، وقد أثنى عليه كثير من الرواد ، فقد قال عنه الذهبي : "إنه صرف همته إلى إتقان لسان العرب حتى بلغ فيه الغاية وحاز قصب السبق، وأربى على المتقدمين ، وكان إماماً في القراءات، وعللها ، أما اللغة فكان إليه المنتهى في الإكثار من نقل غريبها ، والإطلاع على وحشيها، و أما النحو والصرف فكان فيهما بحراً لا يجارى وحبراً لا يبارى ، وأما أشعار العرب التي يستشهد بها على اللغة والنحو فكان الأئمة الأعلام يتحيرون فيه ويتعجبون من أين يأتي بها، وكان نظم الشعر سهلاً عليه رجزه ، وطويلة وبسيطة وغير ذلك ، هذا مع ما هو عليه من الدين المتين ، وصدق اللهجة وكثرة النوافل وحسن السمت ورقة القلب وكمال العقل والوقار والتؤدة ... "[٣] .

وقال عنه ابن الجزري : " كان ذهنه من أصح الأذهان مع ملازمة العمل والنظر ، والكتابة والتأليف ، وبدون ذلك يصير أستاذ أهل زمانه وإمام أوانه"[٤] .

١- غاية النهاية لشمس الدين الجزري – عني بشرحه برجستراسر – دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى ١٣٥٢ هـ - ١٩٣٣ م :١٨٠/٢ .

٢- بغية الوعاة ١٣٠/١ .

٣- المصدر السابق : نفس الصفحة .

٤- غاية النهاية :١٨١/٢.

أما المقري فقد قال عنه : " كان رحمه الله تعالى كثير المطالعة سريع المراجعة لا يكتب شيئا من محفوظاته حتى يراجعه في محله ، وهذه حالة المشائخ التقاة والعلماء الإثبات ، ولا يرى إلا وهو يصلي أو يتلو ، يصنف أو يقرأ "[1] .

وذكر الصفدي : "أنه انفرد عن المغاربة بشيئين : الكرم ، ومذهب الشافعي"[2] .

شيوخه :-

ذكر ابن الجزري أنه شاع عند كثير من منتحلي العربية أن ابن مالك لا يعرف له شيخ في العربية ، ولا في القراءات، وليس كذلك بل قد أخذ العربية في بلاده عن ثابت بن خيار ، وحضر عند الأستاذ أبي على الشلوبين نحو العشرين يوماً ..." [3] .

ومن هؤلاء الذين قالوا لا يعرف له شيخ : أبو حيان النحوي فقد قال عنه : " بحثت عن شيوخه فلم أجد له شيخاً مشهوراً، يعتمد عليه ويرجع في حل المشكلات إليه "[4]

ومما قاله أيضاً " لا يحتمل المباحثة ولا يثبت للمناقشة لأنه إنما أخذ هذا العلم بالنظر فيه بخاصة نفسه "[5] .

والثابت أخذه في الأندلس عن : ثابت بن خيار[1] وأبي علي الشلوبين كما تقدم[2] .

أما في المشرق فالمشهور أنه سمع من العلم السخاوي[3] ، وابن صباح[4] ، وأبي الفضل بن مكرم بن أبي الصقر[5] .

١- نفح الطيب ٤٢٨/٢ .

٢- بغية الوعاة :١٣٤/١ ، فواة الوفيات : ٤٥٣/٢ ، الوافي بالوفيات : ٣٦٠/٣.

٣- غاية النهاية :١٨٠/٢ .

٤- بغية الوعاة ١٣٠/١ .

٥- المصدر السابق ١٣١/١ .

ولازم حلقة ابن يعيش في حلب[٦] ، وجالس ابن عمرون[٧] ، تلميذ ابن يعيش ، وروى وروى عن ابن الخباز[٨] .

تلاميذه :-

كان لمدرسة ابن مالك دور كبير وأثر بالغ في تخريج الكثير من الأئمة والأعلام ، يقول ابن الأثير: " وقد أخذ عنه العربية غير واحد من الأئمة، غير أني لا أعلم أحداً قرأ عنه القراءات ولا أسندها إليه "[٩] .

١- وهو أبو المضفر ، وأبو رزين وأبو الحسن ثابت بن محمد بن يوسف بن خيار الكلاعي الجياني الغرناطي ، أقرأ القراءات والعربية كثيراً ، توفي سنة ٦٢٨ هـ ، انظر ترجمته في بغية الوعاة : ٤٨٢/١ .

٢- هو أبو علي عمر بن محمد الشلوبين الإشبيلي الأزدي ، ولد سنة ٦٥٢ هـ ، قيل عنه أنه إمام عصره في العربية ، توفي سنة ٦٤٥ هـ ، أنظر بغية الوعاة :٢٢٤/٢ ، شذرات الذهب :٢٣٢/٥ .

٣- هو أبو الحسن علم الدين بن محمد بن عبد الصمد السخاوي ، النحوي المقري الشافعي، توفي سنة ٦٤٣ هـ ، أنظر بغية الوعاة : ١٩٢/١- ١٩٤ .

٤- هو أبو الصادق الحسن بن صباح المخزومي المصري المتوفى سنة ٦٣٢ هـ ، انظر مقدمة التسهيل : ص١٠ .

٥- هو أبو الفضل نجم الدين بن مكرم بن محمد القرشي الدمشقي المعروف بابن أبي الصقر ، ولد سنة ٥٨٤ هـ ، وتوفي سنة ٦٣٥ هـ ، أنظر المصدر السابق : نفس الصفحة .

٦- هو ابن يعيش بن علي بن يعيش بن محمد موفق الدين أبو البقاء المشهور بابن يعيش النحوي الحلبي ، ولد سنة ٥٥٣ هـ ، وتوفي سنة ٦٤٣ هـ ، أنظر بغية الوعاة :٣٥١/٢ ، أنباه الرواة على أنباه النحاة ، للقفطي – تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم – الطبعة الأولى- مطبعة دار الكتب المصرية في القاهرة ١٣٦٩ هـ - ١٩٥٠ م "٣٩/٤ .

٧- هو جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله أبي سعيد بن عمرون النحوي الحلبي ، توفي سنة ٦٤٩ هـ ، انظر بغية الوعاة : ٢٣١/١ ، البلغة في تأريخ أئمة اللغة : ص٢٤٦ .

٨- هو أبو عبد محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن الخبّاز ، انظر طبقات النحاة واللغويين :ص١٣٣ .

٩- غاية النهاية :١٨١/٢ .

ولكثرة العلماء والأئمة الذين أخذوا عن ابن مالك ، فإنه من الصعب حصرهم ، ولهذا أقتصر على ذكر أشهرهم وهم :-

١. الشيخ النووي ، ت ٦٧٦ هـ[١] .

٢. شمس الدين بن جعوان ، ت ٦٨٢ هـ[٢] .

٣. ابنه بدر الدين بن مالك ، ت ٦٨٦ هـ[٣] .

٤. ابن المنجي زين الدين أبو البركات ، ت ٦٩٥ هـ[٤] .

٥. ابن النحاس بهاء الدين أبو عبد الله محمد بن إبراهيم ، ت ٦٩٨ هـ[٥] .

٦. الشيخ أبو الحسن اليونيني ، ت ٧٠١ هـ[٦] .

٧. شهاب الدين بن غانم ، ت ٧٠٤ هـ[٧] .

٨. شمس الدين بن أبي الفتح البعلي ، ت ٧١٥ هـ[٨] .

٩. العلاء بن العطار ، ت٧٢٤ هـ[٩] .

١٠. زين الدين أبو بكر المزّي ، ت ٧٢٤ هـ[١٠] .

١- الوافي بالوفيات ١٦٣/٣ .

٢- بغية الوعاة ٩٦ .

٣- المصدر السابق : ١٣٠ ، شذرات الذهب ٣٩٨/٥ .

٤- هامش نفح الطيب ٢٧٩/٧ .

٥- غاية النهاية ٤٦/٢ .

٦- هامش نفح الطيب ٢٧٠/٧ .

٧- بغية الوعاة ٢٠٧ .

٨- هامش نفح الطيب ٢٦٨/٧ .

٩- بغية الوعاة ١٣٠ ، هامش نفح الطيب ٢٧٠/٧ .

١٠- هامش نفح الطيب ٢٦٩/٧ .

١١. شهاب الدين محمود ، ت ٧٢٥ هـ[١] .

١٢. قاضي القضاة بدر الدين بن جماعة ، ت ٧٣٣ هـ[٢] .

١٣. علم الدين البرزالي ، ت ٧٣٨ هـ[٣] .

مصنفاته :-

وكما ذكرتُ سابقاً أن ابن مالك اشتهر ببراعته في شتى العلوم ، فقد اشتهر أيضاً بكثرة مصنفاته في اللغة والنحو والصرف ، كما صنف في القراءات والعروض ، وتنوعت مؤلفاته بين النظم والنثر، كما امتازت بغزارة المسائل والإفادة ، ونال بعضها شهرةً واسعةً ، وعناية كبيرة من الشراح والدارسين كالألفية والتسهيل ، والوافية في شرح الكافية ، وغيرها حتى قال عنه السبكي : " صاحب التصانيف السائرة مسيرة الشمس"[٤] وقال عنها اللاسوني في طبقاته : " وصنف التصانيف الكثيرة المشهورة ، النافعة "[٥] وقيل عنها أيضاً : "إنها غزيرة المسائل ولكنها عن الناظر بعيدة الوسائل وهي مع ذلك كثيرة الإفادة موسومة بالإجادة

١- المصدر السابق ٢٦٠/٧ .

٢- بغية الوعاة ١٣٠ ، البداية والنهاية ٢٦٧/١٣ ، هامش نفح الطيب ٢٧٠/٧ : تحقيق محي الدين عبد الحميد دار المأمون .

٣- البداية والنهاية ٢٦٧/١٣ .

٤- طبقات الشافعية للسبكي :٦٨/٨ .

٥- طبقات الشافعية للاسوني : ٤٥٤/٢ .

وليست هي لمن هو في هذا الفن في درجة ابتدائه بل للمتوسط يرتقي بها درجة انتهائه "[١] .

وهي كثيرة بلغت حوالي خمسين مصنفاً ، نقتصر هنا على ذكر مصنفاته في النحو والصرف وهي :-

١. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (التسهيل) [٢] .

٢. شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، وسيأتي الحديث عنه لاحقاً[٣] .

٣. الخلاصة المشهورة بالألفية[٤] .

٤. شرح الخلاصة[٥] .

٥. الكافية الشافية: وهي منظومة في ثلاثة آلاف بيت[٦] .

٦. الوافية في شرح الكافية وسيأتي الحديث عنها أيضاً[٧] .

٧. عمدة الحافظ وعدة اللافظ[٨] .

٨. شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ[٩] .

١- نفح الطيب ٤٣١/٣ .

٢- غاية النهاية ١٨١/٢ ، البداية والنهاية ٢٦٧/١٣ ، بغية الوعاة ١٣١/١ ، كشف الظنون ٤٠٥/١ .

٣- المصدر السابق ٤٠٥/١ ، بغية الوعاة ٢٣٤/١ ، البداية والنهاية ٢٦٧/١٣ .

٤- غاية النهاية ١٨١/٢ ، البداية والنهاية ١٣/ ٢٦٧ ، بغية الوعاة ١٣١/١ .

٥- شذرات الذهب لابن عماد الحنبلي - تحقيق مصطفى عبد القادر عطا- دار القلم بيروت لبنان - ٤٨٣/٥ بغية الوعاة ١٣٣/١ ، الأعلام ٢٣٣/٦

٦- غاية النهاية ١٨١/٢ ، بغية الوعاة ١٣١/١ ، البداية والنهاية ٢٦٧/١٣ ، كشف الضنون ١٣٦٩/٢ .

٧- غاية النهاية ١٨١/٢ ، بغية الوعاة ١٣١/١ ، البداية والنهاية ٢٦٧/١٣ ، كشف الضنون ١٣٦٩/٢ .

٨- بغية الوعاة ١٣١/١ ، الأعلام ٢٣٣/٦ .

٩- بغية الوعاة ١٣١/١ ، الأعلام ٢٣٣/٦ .

٩. الموصل في نظم المفصل[١] .

١٠. سبك المنظوم وفك المختوم[٢] .

١١. إكمال العمدة[٣] .

١٢. شرح إكمال العمدة[٤] .

١٣. شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح[٥] .

١٤. المقدمة الأسدية[٦] .

١٥. شرح الجزولية[٧] .

١٦. إيجاز التعريف في علم التصريف[٨] .

١٧. شرح تصريف ابن مالك المأخوذ من كافيته[٩] .

١٨. لامية الأفعال[١٠] .

١٩. شرح لامية الفعال[١١] .

١- بغية الوعاة ١٣٢/١ .

٢- المصدر السابق ١٣٣/١ ، الأعلام ٢٣٣/٦ ، شذرات الذهب ٦٧٢/٥ .

٣- بغية الوعاة ١٣١/١ .

٤- المصدر السابق ١٣١/١ ، الأعلام ٢٣٣/٦ .

٥- كشف الظنون ٥٥٣/١ .

٦- بغية الوعاة ١٣٣/١ ، كشف الظنون ١٧٩٨/٢ .

٧- بغية الوعاة ١٣٣/١ ، كشف الظنون ١٨٠٠/٢ .

٨- كشف الظنون ٢٠٥/١ ، الأعلام ٢٣٣/٦ .

٩- كشف الظنون ٤١٢/١ .

١٠- بغية الوعاة ١٣١/١ ، الأعلام ٢٣٣/٦ .

١١- كشف الظنون ١٥٣٦/٢ .

وفاته ورثاؤه :-

توفي ابن مالك بدمشق ١٢ شعبان ، سنة ٦٧٢ هـ[١] ، وصلى عليه بالجامع الأموي[٢] .

ودفن بسفح قاسيون[٣] ، بتربة القاضي عز الدين بن الضائع[٤] وقال العجسي : بتربة ابن عمران ، وقد رثاه الشيخ شرف الدين الحصيني بقصيدة يقول فيها[٥] :-

يا شتات الأسمـــــاء والأفعـــال بعد مـــوت ابن مالك المفضـال

وانحراف الحروف من بعد ضبط منه في الانفصال والاتصـــال

مصـــدراً كان للعـــلوم بإذن الـ ـــه من غير شبهة ومحـــــال

عـــدم النعت والتعطف والتـــو كيـــد مستبدلا من الأبـــدال

وكذلك رثاه الشيخ بهاء الدين بن النحاس بقصيدة يقول في مطلعها :- [٦]

قل لابن مالك إن جرت بك أدمعي حمراً يحاكيها النجيع القـــاني

فلقد جرحت القلب حين نعيت لـي فتدفقت بدمـــائه أجفـــاني

كما رثاه تقي الدين حسين بقوله:- [٧]

١- شرح الأشموني : ٨/١ ، طبقات السبكي ٦٨/٨ ، بغية الوعاة ١٣٤/١ ، النجوم الزاهرة ٢٤٤/٧ ، طبقات اللاسوني ٤٥٤/٢ ، طبقات اللغويين والنحاة لابن قاضي شهبة : ص١٣٥ .

٢- غاية النهاية : ١٨١/٢ .

٣- البداية والنهاية :٢٦٧/١٣ ، نفح الطيب :٤٢٦/٢ ، غاية النهاية :١٨١/٢ .

٤- البداية والنهاية : ٢٦٧/١٣ ، نفح الطيب :٢٢٦/٢ .

٥- الوافي بالوفيات : ٣٦٣/٣ ، بغية الوعاة :١٣٥/١ ، نفح الطيب :٤٢٥/٢ ، فوات الوفيات ٤٣٤/٢ .

٦- بغية الوعاة : ١٣٧/١ ، نفح الطيب :٤٢٦/٢ ، حاشية ياسين العليمي : ١٥/١ .

٧- ذيل مرآة الزمان لقطب الدين اليونيني ، الطبعة الأولى ١٩٦٠ م ، حيدر آباد :٧٦/٣-٧٨ .

وافى المصاب يقتضي إلمامه همـــلان طرف لا يقل سجامه

وخفوق قلبٍ ما أراه ساكنـــاً يوم ابن مالك إذا أتاه حمـــامه

وممن رثاه أيضاً ، الشيخ محمد الحنفي بقوله :- [1]

أم دهى الخطب من أصابت سهامه واستخف الحلوم حـزنـاً حمامه

بـالإمـام ابن مالك فجـــع الديـــن فغشى ضـــوء النهار ظلامـــه

وشكـــى الجـــــامع اشتياقاً إليـه وبـــكاه مُقـــامه ومَقامـــــه

كـــان حلياً لدهـــــره وبنيـــه فـــوهـــى سلك دره ونظـامـــه

ثانياً : التعريف بالكتابين

أولاً : شرح التسهيل

وهو شرح مفصل لكتابه (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد)، وقد ذكر ابن مالك في مقدمة شرح التسهيل أنه صنّف هذا الشرح بناءً على رغبة بعض الفضلاء يقول: " أما بعد فإن بعض الفضلاء سألني أن أشفع كتابي المسمى بتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد بكتيب يشتمل على ما خفي من مسائله ، وتقرير ما اقتضى من دلائله، على وجه يظفر معه بأتم البيان ، ويستغنى فيه بالخبر عن العيان، فأحمدت ما

١- ذيل مرآة الزمان ، ج٣ ، ص ٧٦- ٧٨ .

أشار إليه وأعمدت إلى تحصيل ما نبه عليه ..." [1] وقد ورد ذكر الكتاب ضمن المنظومة التي تضمنت مصنفاته في قوله[2] .

ولا سيمّا التسهيل لو تم شرحه لكان كبحرٍ ماج عذباً مسلسلا

كما ذكره المقري في نفح الطيب ، فقال بعد أن ذكر مصنفات ابن مالك :" وغير ذلك كشرح التسهيل "[3] ، وقد وصل فيه إلى باب (مصادر الفعل غير الثلاثي) ، وكمله ابنه بدر الدين من باب (إعراب الفعل وعوامله) ، إلى باب (تتميم الكلام على كلمات مفتقرة إلى ذلك) [4] .

وقد جاء في بعض الروايات أن ابن مالك أكمل شرح التسهيل ، فقد ذكر الصلاح الصفدي : " أنه كمله ، وكان كاملاً عند تلميذه الشهاب الشاعوري ، فلما مات المصنف ظن أنهم يجلسونه مكانه، فلما خرجت عنه الوظيفة تألم لذلك فأخذ الشرح معه وتوجه إلى اليمن غاضباً على أهل دمشق ..." [5] .

زمن تأليفه :-

لم يذكر ابن مالك الزمن الذي صنف فيه شرح التسهيل ولا أي من كتبه الأخرى ، كما أن المراجع لم تورد أي إشارة تدل على السنة التي ألف فيها هذا

١- شرح التسهيل لابن مالك – تحقيق الدكتور : عبد الرحمن السيد والدكتور محمد بدوي المخنون – مطبعة هجر للطباعة والنشر – الطبعة الأولى : ١٤١٠هـ-١٩٩٠م :٣/١ .

٢- بغية الوعاة : ١٣٣/١ .

٣- نفح الطيب ٤٢٤/٢ .

٤- بغية الوعاة ١٣٤/١ ، كشف الظنون ٤٠٥/١ .

٥- كشف الظنون لحاجي خليفة – دار الكتب العلمية بيروت – لبنان – سنة ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م :٤٠٥/١.

الكتاب باستثناء ما ذكره الدكتور عبد المنعم هريدي، من أن ابن مالــك (ألف تسهيل الفوائد وشرحه حوال عام ٦٢٥ هـ إن لم يكن بعده) [١] ، وهو زمن تقريبي مبني على الظن ولا يستند إلى أي دليل ملموس ، وعليه يبقى الزمن الذي ألف فيه الكتاب مجهولا ما لم يظهر دليل ثابت يحدد بدقة الفترة التي ألف فيها هذا الكتاب .

موضوع الكتاب :-

موضوع شرح التسهيل هو النحو والصرف ، تناول فيه ابن مالك مسائل النحو، وبعض المسائل الصرفية في ستين باباً ، بدأ فيها بباب شرح الكلام وما يتعلق به ، ثم باب إعراب الصحيح الآخر، فباب إعراب المعتل الآخر، وهكذا إلى أن وصل فيه إلى باب مصادر الفعل غير الثلاثي ، ثم أكمله ابنه بدر الدين إلى باب تتميم الكلام على كلمات مفتقرة إلى ذلك ، وقد سار على منهج أبيه في تقسيم المسائل إلى أبواب وفصول، وهو منهج لم يسبقه إليه أحد من قبل وكانا يستخدمان الرمز (ص) للمتن ، والرمز (ش) للشرح .

ثانياً : شرح الكافية

واسمه الوافية في شرح الكافية ، وهو شرح للأرجوزة المسماة بالكافية الشافية ويرى الدكتور محمد بركات أن ابن مالك قد تأثر بابن الحاجب في تسمية الكتابين (الكافية والوافية) ، إلاّ أن هذا التأثر لم يتعد الاسم يقــول : " وواضح من هذين المصنفين (الكافية والوافية) تأثر ابن مالك بابن الحاجب في تسمية المتن بالكافية

١- مقدمة شرح الكافية : ص٥١ .

والشرح بالوافية، وإن كان صنيع ابن مالك في المتن والشرح يغاير صنيع ابن الحاجب كل المغايرة حتى يمكن أن يقال : إن ابن مالك لم يتأثر بغير التسمية..." [1] .

وكما صنف ابن مالك شرح التسهيل بناءً على رغبة أحد الفضلاء فقد صنف الوافية لنفس السبب أيضاً يقول : " سألني بعض الألباء المعتنين بحقائق الأنباء أن أتلو (الكافية الشافية) ، بشرحٍ تخف معه المؤونة، وتحف به المعونة ويكون به الغناء مضموناً والعناء مأموناً ، فأجبت دعوته دون توقف، وأنجزتُ عدته دون تخلّف ... "[2] .

زمن تأليفه :-

وكما لم يعرف بالتحديد الزمن الذي ألف فيه شرح التسهيل فإنه لم يعرف أيضا الزمن الذي ألف فيه شرح الكافية ، ولكن الثابت أن شرح الكافية ألف بعد شرح التسهيل ، والدليل على ذلك أن ابن مالك قد ذكر شرح التسهيل أثناء شرحه للكافية حيث أحال القارئ من بعض الموضوعات في شرح الكافية إلى ما ورد في شرح التسهيل كما في باب (المعرف بالأداة) ، فبعد أن ذكر رأي الخليل وسيبويه في همزة أل قال " وقول الخليل هو المختار عندي ، وبسط الاحتجاج لذلك مستوفى في شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، فلينظر فيه هناك "[3] .

١- مقدمة شرح التسهيل : ص٢٠ .

٢- مقدمة شرح الكافية الشافية : ص٥١ .

٣- المصدر السابق :٣١٩/١ .

موضوع الكتاب :-

هو النحو والصرف مقسم إلى اثنين وستين باباً بدأ فيها بباب شرح الكلام وما يتعلق به ، ثم باب الإعراب والبناء وما يتعلق بذلك ، ثم باب المعرفة والنكرة ، فباب الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر وهكذا إلى أن وصل في نهاية الكتاب إلى باب تصريف الأفعال والأسماء .

السمات التي يتفق فيها الكتابان :-

يمكن أن نلخص أهم السمات التي يشترك فيها الكتابان فيما يأتي :

١. سهولة الأسلوب والبعد عن التعقيد .

٢. شرح بعض الكلمات الغامضة ، وأبيات الشعر .

٣. طريقة التقسيم إلى أبواب وفصول .

٤. الإشارة إلى اللغات المختلفة .

٥. التعقيب على آراء العلماء، وترجيح ما يراه مناسباً وتدعيم ذلك بالأدلة.

٦. كثرة الاستشهاد بالحديث الشريف .

٧. عدم التزام طريقة واحدة في النص على صاحب الرأي ، فنراه أحياناً يذكر اسمه وأحياناً أخرى يكتفي بقوله (زعم قوم) أو (ذكر بعضهم).

أوجه الاختلاف بين الكتابين :-

لم يختلف منهج ابن مالك في شرح الكافية عنه في شرح التسهيل ، إلا في أشياء بسيطة لا تكاد تكون ملحوظة ، وهي :

١. التوسع والتفصيل في دراسة المسائل في شرح التسهيل كذكر معظم آراء العلماء في الأوجه الإعرابية للمسألة الواحدة ، بينما نراه يميل في شرح الكافية إلى الاختصار والاقتصار على الأمور المشهورة ، ولذا نجد أن كتاب شرح التسهيل أكمل وأشمل ، ومما يؤيد ذلك أن ابن مالك كان يسميه بـ(كتابي الكبير) [١] .

٢. على الرغم من أنّ ابن مالك اتبع في الكتابين طريقة واحدة في تقسيم المسائل إلى أبواب وفصول فإنه لم يلتزم بنفس الترتيب ، فمثلاً في شرح الكافية نجد باب المجرورات ، وباب القسم ، وباب الإضافة ، بعد باب التمييز مباشرة ، بينما في شرح التسهيل أخّر هذه الأبواب الثلاثة إلى ما بعد باب إعمال المصدر، وفي شرح التسهيل قدّم باب نعم ، وبئس على باب التعجب أما في شرح التسهيل فنجد العكس .

١- شرح الكافية الشافية :١/٣٣٤ .

الفصل الأول

الأصول السماعية قبل ابن مالك

في الكتاب لسيبويه وشرح المفصل

لابن يعيش

قبل الدخول في موضوع الدراسة الأساس أردت أن أمهد له ، وذلك بإعطاء نبذة عن الأصول السماعية في كتابين من أمهات الكتب ، وهما الكتاب لسيبويه وشرح المفصل لابن يعيش .

أولاً :- القرآن الكريم

لقد أجمع النحاة على أن القرآن الكريم هو أصل مصادر السماع ؛ لأنه في أعلى درجات التواتر ، فهو في أفصح ما نطق به العرب ؛ ولهذا نجد أن كتب النحاة قديماً وحديثاً قد امتلأت بالشواهد القرآنية ، ولعل أول من أهتم بالقرآن كمصدر للسماع هو سيبويه .

منهج سيبويه في الاستشهاد بالقرآن :-

يظهر اهتمام سيبويه بالقرآن في مجال الاستشهاد واضحاً ، وخير دليل على ذلك عدد شواهده من القرآن الكريم ، فقد بلغ عدد شواهد سيبويه في الكتاب (١٧٥٨)[١] شاهد من بينها (٤٥٠) شاهد قرآني تقريباً ، أي إن نسبة الشواهد القرآنية حوالي ٢٥% وكان في الغالب يقدم الشواهد القرآنية على غيرها من الشواهد الأخرى ، وكثيراً ما تكون شواهده على المسألة الواحدة كلها من القرآن الكريم ، أما إذا كثرت لديه الشواهد فإنه يعبر عنها بقوله (وهذا كثير في القرآن الكريم)[٢] .

١- انظر فهرس الكتاب لسيبويه ، طبعة بولاق .

٢- الكتاب لسيبويه ١٣٥/٢ .

ولم يقتصر في استشهاده على القرآن على المسائل النحوية ، بل استشهد بالقرآن للصرف واللغة أيضاً فجاءت الشواهد القرآنية في كتابه منثورة فهو أحياناً يثبت بها قاعدة ما ، وأحياناً أخرى يؤيد القاعدة بها ، وقد يحمل الشاهد القرآني على بعض أقوال العرب ، أو يورده كمثال ، وهو كثير ما يقيس على الشواهد القرآنية ونظراً لاعتداد سيبويه بالقياس ، فإنه إذا اصطدم الشاهد القرآني بالقياس سواء أكان قراءة متواترة أم شاذة فنجده لا يعدم المخرج ، مع المحافظة على قدسية الشاهد واحترامه لكلام الله الذي أنزله على رسوله الكريمﷺ وتعهد بحفظه في قوله تعالى : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُون ﴾[1] .

موقف سيبويه من القراءات القرآنية :

اختلف الباحثون حول موقف سيبويه من القراءات فمنهم من يرى أن سيبويه كان يعارض بعض القراءات ويخطئها ، ويصف بعضها بالرداءة والضعف ، في حين يرى آخرون أن سيبويه كان معتدلاً في موقفه من القراءات القرآنية .

فمن الفريق الأول : الدكتور شعبان عوض العبيدي ، والذي يرى أن سيبويه كان يتجرأ على القراءات القرآنية يقول : " إن سيبويه لا يتحرج من تأويل ما خالف أقيسته من قراءات متواترة ، وتفضيل القراءة القليلة عليها تبعاً لما تقتضيه قواعده وقوانينه النحوية ، كما أنه لا يجد غضاضة في رد القراءة وإنكارها ، ووصفها بالرداءة والقلة ، وإنها غير جائزة إلا في الشعر على الضرورة ناهيك عن إهماله

١- سورة الحجر ، الآية :٩ .

لذكر غالب القراءات التي تنقض اطراد ما توصل إليه ، أو أساتذته من قوانين وأحكام نحوية "[1] .

وقد دعم رأيه هذا بأدلة من كتاب سيبويه ، فمن الأدلة التي استدل بها على أن سيبويه يؤول القراءات العامة المتواترة : قول سيبويه : " وأما قوله عزّ وجل : ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ ﴾ [2] ، وقوله تعالى :-

﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُواْ أَيْدِيَهُمَا ﴾ [3] ، فإن هذا لم يُبنَ على الفعل ، ولكنه جاء على مثل قوله تعالى:﴿ مَّثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ ﴾ [4] ثم قال : بعد ﴿ فِيهَا أَنْهَارٌ مِّن مَّاء ﴾ فيها كذا وكذا ، فإنما وضع المثل للحديث الذي بعده ، فذكر أخبارا وأحاديث فكأنه قال : ومن القصص مثل الجنة ، أو مما يقص عليكم مثل الجنة ، فهو محمول على هذا الإضمار ونحوه ، والله تعالى أعلم ، وكذلك " الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي " كأنه لما قال جلّ ثناؤه : ﴿ سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا﴾ [5] ، قال : في الفرائض الزانية والزاني ، أو الزانية والزاني في الفرائض ثم قال : " فاجلدوا " فجاء الفعل بعد أن مضى فيهما الرفع [6] كما قال :

وقائلة خولان فانكح فتاتهم .

١- النحو العربي ومناهج التأليف والتحليل شعبان عوض العبيدي ص ٣٥٤ ، ط سنة ١٩٦٩ .

٢- النور : آية ٢.

٣- المائدة : آية ٣٨ .

٤- محمد : آية ١٥ .

٥- النور : آية ١ .

٦- الكتاب : ص١٤٣ .

فجاء بالفعل بعد أن عمل فيه المضمر ، وكذلك " والسارق والسارقة " كأنه قال : وفيما فرض الله عليكم السارق والسارقة ، أو السارق والسارقة فيما فرض الله عليكم فإنما دخلت هذه الأسماء بعد قصص وأحاديث ويحمل على نحو من هذا ومثل ذلك : ﴿ وَاللَّذَانَ يَأْتِيَانِهَا مِنكُمْ فَآذُوهُمَا ﴾ [١] .

وقد قرأ أناس " والسارق والسارقة " [٢] ، و" والزانية والزاني " [٣] - بالنصب- وهو في العربية على ما ذكرت لك في القوة ، ولكن أبت العامة إلا القراءة بالرفع ، وإنما كان الوجه في الأمر والنهي النصب ، لأن حد الكلام تقديم الفعل وهو فيه أوجب ، إذ كان ذلك يكون في ألف الاستفهام ، لأنهما لا يكونان إلا بفعل " [٤] .

ثم عقب الدكتور شعبان على كلام سيبويه بقوله " سيبويه كما نرى يؤول القراءة المتواترة ، لأنها جاءت تطعن في اطراد قاعدته التي تقول : إن الاسم إذا تقدم على فعل طلبي ، وكان هذا الفعل مشتملاً على ضمير يعود عليه وجب نصبه ويعضد قاعدته هذه بتعليل مفاده أن الطلب أو الأمر لا يكون إلا بفعل ، ومن جهة أخرى يحتفل بالقراءة القليلة ليجريها على مقتضى قانون قاعدته العامة "[٥] .

١- النساء : آية ١٦ .

٢- قراءة عيسى بن عمر وابن عبلة – البحر المحيط ٢٤٦/٤ .

٣- قراءة عيسى ، ويحيى بن يعمر ، وأبو جعفر وشيبة وأبي السمال – البحر المحيط ٧/٨.

٤- الكتاب – سيبويه ١٤٢/١ – ١٤٣- ١٤٤ .

٥- النحو ومناهج التحليل والتأليف – ص٣٥٥ .

ومن وصف سيبويه للقراءات بالقلة والرداءة قوله " وقالوا نبيٌّ وبرية فألزموها أهل التحقيق البدل وليس كل شيء نحوهما يفعل به ذا ، إنما يؤخذ بالسمع، وقد بلغنا أن قوماً من أهل الحجاز من أهل التحقيق يحققون نبيءٌ وبريئه، وذلك قليل رديء "[١] .

وقال في موضع آخر " وزعموا أنَّ ابن أبي إسحاق كان يحقق الهمزتين وأناس معه ، وقد تكلم ببعضه العرب وهو رديء "[٢] .

وقد نقل الدكتور شعبان العبيدي عن حجة القراءات " أن ما وصفه سيبويه بأنه رديء قليل ، قد جاء في قراءات قرآنية متواترة متصلة السند "[٣] .

ثم قال "وهذان الاستعمالان اللذان يصفهما سيبويه بالرداءة هما استعمال عربي فصيح تكلمت به العرب في بيئاتها الخاصة التي وصفها النحاة بالفصاحة وسلامة القول " .[٤] ومن أمثلة حمل سيبويه للقراءات المتواترة على الضرورة الشعرية قوله : " واعلم أن الهمزة التي يحقق أمثالها أهل التحقيق من بني تميم وأهل الحجاز وتجعل في لغة أهل التخفيف بين بين تبدل مكانها الألف إذا كان ما قبلها مفتوحاً والياء إذا كان ما قبلها مكسوراً والواو إذا كان ما قبلها مضموماً وليس ذا بقياس متلئبَ[٥] نحو ما ذكرنا ، وإنما يحفظ عن العرب كما يحفظ الشيء الذي تبدل التاء من واوه نحو أتلجت ، فلا يجعل قياساً في كل شيء من هذا الباب وإنما هي بدل من

١- الكتاب : ٥٥٥/٣ .

٢- المصدر السابق ٤٤٣/٢ .

٣- حجة القراءات – عبد الرحمن محمد بن زنجلة – تحقيق : سعيد الأفغاني - مطابع الشرق - بيروت ط ١٩٧٤، ص٩٩ و ص٧٦٩ .

٤- النحو ومناهج التحليل والتأليف – ص٣٥٦ .

٥- المتلئب : المستقيم المستوى .

بـاب أولجت ، فمن ذلك قولهم : منساة وإنما أصلها منسأة ، وقد يجوز في ذا كله البدل حتى يكون قياساً متلئباً إذا اضطر الشاعر "[1] .

ثم عقب الدكتور شعبان على كلام سيبويه بقوله " وقد جاءت القراءة القرآنية عن أبي عمرو بن العلاء ونافع والمدني ، بإبدال الهمزة المفتوحة والمفتوح ما قبلها في قوله تعالى " منسأته " ألفاً خالصة[2] ، غير أن سيبويه لم يكن يفعل أكثر من هذا فهو يصف القراءة إذا خالفت قواعده ومقاييسه ، بأنها سنة متبعة أو أنها رديئةٌ قليلةٌ ويعمد إلى تأويلها ، وإلى حملها على الضرورة الشعرية ... "[3] .

وقد سبقه إلى ذلك الدكتور أحمد مكي الأنصاري فهو يرى : " أن سيبويه كان كثير الاعتداد بالقياس النحوي وكثير التخطئة لقراءات الأئمة "[4] .

واستند في رأيه هذا إلى ما جاء في كتاب سيبويه من قوله " واعلم أن الفاء لا تضمر فيها - أن - في الواجب ولا يكون في هذا الباب إلا الرفع ، وسيتبين لمَ ذلك ؟ ، وذلك قوله : " إنه عندنا فيحدثُنا وسوف آتيه فأحدثُه ليس إلا ، إن شئت رفعته على أن تشرك بينه وبين الأول ، وإن شئت كان منقطعاً ، لأنك قد أوجبت أن تفعل ، فلا يكون فيه إلا الرفع ، وقال عزّ وجل ﴿ فَلاَ تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ ﴾ [5] فارتفعت ، لأنه لم يخبر عن الملكين أنهما قالا (لا تكفر فيتعلمون) ليجعلا كفره سبباً لتعليم غيره ، ولكنه

١- سيبويه ٣/٥٥٣-٥٥٤ .

٢- حجة القراءات : ص٥٨٤ .

٣- مناهج التحليل والتأليف ص٣٥٦ – ٣٥٧ .

٤- سيبويه والقراءات ، ص ٣٩ ، ط سنة ١٩٧٦ ، القاهرة – مصر .

٥- البقرة : آية ١٠٢ .

علـى : (كفـروا فيتعلمـون) ومثلـه ﴿ كُـن فَيَكُـونُ ﴾[1] كأنـه قـال إنمـا أمرُنـا ذاك فيكون ، وقد يجوز النصب في الواجب في اضطرار الشعر ونصبه في الاضطرار من حيث انتصب في غير الواجب ، وذلك لأنك تجعل أن عاملة ، فمما نصب في الشعر اضطراراً قوله :-

سأترُكُ منزلي لِبَني تَميمٍ وألحقُ بـــالحِجَازِ فَأسْتَرِيحَا

وقال الأعشى وأنشده يونس :-

ثُمَّتَ لا تَجزونَني عندَ ذَاكُمُ وَلَكِنْ سَيجَزِينِي الإلهُ فَيُعِقِبَــا

وهو ضعيف في الكلام "[2] .

وفـي المقابـل نجـد كثيـراً مـن البـاحثين يصـف موقـف سـيبويه مـن القـراءات بالاعتـدال ومـن هـؤلاء الـدكتورة خديجـة الحـديثي حيـث تقـول : " إن سـيبويه فـي استشهاده بالقراءات لم يكن يلحن قارئا ، أو يخطئ قراءة ، بل كـان يـذكرها ليبين بهـا وجها من وجوه العربية "[3] ، ويقول الدكتور عبد الله الكيش :" لا مفر من الاعتـراف بأن إمام النحاة سيبويه لم يعب قارئاً ، ولم يخطـئ قراءة ، بـل كـان يـذكرها ليبين بهـا وجهاً من وجوه الاستعمال العربي ، أو يقوي بها ما ورد عن العرب من طـرق الأداء النحوي ، ولـو كانـت من القراءات المفردة لا يخطئهـا ، ولا يخطـئ القـارئ بهـا ، بـل

١- البقرة : آية ١١٧ ، آل عمران : آية ٤٧-٥٨ ، الأنعام : الآية ٧٣ ، مريم : الآية ٣٥ .

٢- الكتاب ٣٨/٣ – ٣٩ .

٣- الشواهد وأصول النحو خديجة الحديثي ص ٥١ ، ط سنة ١٩١٤ م ، الكويت .

يحاول تخريجها على أحد لهجات العرب ؛ لأنه يرى اللهجات الواردة عن العرب صحيحة فصيحة ، وإن قل من يتكلم بها فلا يرى المتكلم بها مخطئاً "[1] .

" وإنه لا حجة للدكتور أحمد مكي الأنصاري فيما استدل به على أن سيبويه يضعف القراءات وذلك لأن قول سيبويه (وهو ضعيف في الكلام) ليس منصباً على قراءة النصب في هاتين الآيتين ، وإنما هو موجه إلى قوله فيما بعد وفي نفس الموضع " وقد يجوز النصب في الواجب في اضطرار الشعر ونصبه في الاضطرار من حيث انتصب في غير الواجب ، وذلك لأنك تجعل (أن عاملة) "[2] ، أما قول سيبويه عن حديثه عن القراءات (هذه لغة ضعيفة) أو (هذه لغة قليلة) فهو لا يوجه الضعف والقلة إلى القراءة مباشرة بل يعمل القراءة على نقد لهجات العرب الموصوفة بالضعف أو بالقلة ، ومع ذلك فهي لهجة تصح القراءة بها "[3] .

ويرى الدكتور محمود أحمد نحلة " أن نسبة شواهد القراءات في كتاب سيبويه والتي تصل إلى ٤٠ % من الشواهد القرآنية إنما هي دليل على اهتمام سيبويه بالقراءات القرآنية واعتماده عليها "[4] .

ولم يكتفِ هؤلاء بوصف موقف سيبويه بالاعتدال ، بل انبرى بعضهم للدفاع عنه، والرد على من زعم أن سيبويه يخطئ القراءات ويصفها بالقلة والرداءة وكانت

١- أثر القرآن في أصول مدرسة البصرة النحوية عبد الله الكيش ص ١٤ ، ط١ سنة ١٩٩٢ م – ١٤٠١ هـ .

٢- الكتاب ٣٩/٣ .

٣- أثر القراءات في أصول مدرسة البصرة ص ٣١٥ – ٣١٦ .

٤- أصول النحو العربي محمود أحمد نحلة ص ٣٤ ، دار العلوم بيروت – لبنان .

معظم هذه الردود حاسمة أبطلت الاتهامات الموجهة لسيبويه ، ولعل أهم هذه الردود ما أورده الدكتور عبد الله الكيش وهو قوله : " إن الضعف والقلة عند سيبويه ليس في القراءات بل في اللهجة التي قرأ بها القارئ ، وإن سيبويه يصف اللغة ولم يصف القراءات وهذا دليل على احترام سيبويه للقراءات لأنه عند مقارنة قراءة بلغة من لغات العرب يتجنب الوقوع في النقد الصريح للقراءة ويعمد على وصف المثال بالضعف "[1] .

ولعل أفضل ما قيل في موقف سيبويه من القراءات القرآنية ما قاله الدكتور محمد أحمد الصغير حيث قال : " سيبويه يعتد بالقراءات الشاذة ، ويوسع لها في بناء الأصول النحوية وفي طرائق الاستدلال ، من سائر المصادر ما دامت توافق مقاييسه ، ويتجلى ذلك أكثر ما يتجلى في اعتماده على كثير من الحروف التي يوقن بأنها مخالفة لرسم مصاحف المسلمين ، على أن هذه الحروف وتلك القراءات النوادر التي لم ترقَ في عددها إلى ما كانت عليه مصادره الأخرى من آيات وقراءات مشهورة وشعر ولغات ، بل كانت قليلة جداً .

أما إذا اصطدمت القراءة النادرة بمقاييس سيبويه فكان يلجأ فيها إلى مخارج متعددة آملاً عدم الطعن عليها ما استطاع إلى ذلك سبيلا ، فقد يلوذ بأساتذته يسألهم فيها الرأي ، أو يسكت تماما عن أي رأي .. وقد يضطر إلى وصف بعضها بالقلة إذا لم تسعفه الشواهد أو بالضعف إذ لم يرضها مقياسه .... على أن هذين الوصفين

١- انظر أثر القرآن في أصول مدرسة البصرة النحوية ص ٣١٦ ، و أصول النحو العربي ص ٣٧ – ٣٨ .

لا يعنيان طعن سيبويه على القراءات كما رأى بعض الباحثين ؛ وذلك لندرة هذين الجانبين في كلام العرب ، أو على الأقل فيما اجتمع لدى سيبويه منه .... ، وسيبويه حييٌ فيما يعرض له من هذه القراءات يحاول دائما التوجه بها حيث يحفظ لها قدسيتها ، ويأبى أن يطعن بنفسه عليها ... فقد كان سيبويه وفيا لسنة القراءات أميناً على منهج أستاذه الخليل في تصحيح ما يروى من وجوهها لا يبخل عن وصف بعضها بالقوة ، أو الحسن مادامت توافق الذائع المعروف من كلام العرب الذي يتوخى فيه ضبط لغة القرآن وصونها من التحريف "[1] .

١- القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي محمد أحمد الصغير ص ١١٣ – ١١٨ ، ط ١ سنة ١٩٩٩ م ، دار الفكر .

منهج ابن يعيش في الاستشهاد بالقرآن :-

لم يختلف منهج ابن يعيش في الاحتجاج بالقرآن عن منهج سيبويه فهو يسير على نفس النهج ، إذ نجده يحتج بالقرآن كلما اقتضى الأمر ذلك سواء أكانت المسائل التي استدل عليها مسائل نحوية ، أو صرفية ، أو لغوية ، كما أنه كان يحتج بالقرآن ليرجح به لغة عن أخرى أو ليثبت لهجة قبيلة ما ، وقد بلغ عدد شواهده القرآنية (٩٠٠) شاهد تقريباً من مجمل (٢٤٣٨) شاهد ، أي ما نسبته ٣٦ % .

موقف ابن يعيش من القراءات القرآنية :

قبل أن نعرف موقف ابن يعيش من القراءآت يجب أن نشير إلى موقفه من القراء ، والذي يتجلى في تعرضه لاثنين منهم أولهما حمزة ، والثاني نافع ، فقد انتصر لحمزة ووصفه بأنه ثقة ولا سبيل إلى الطعن فيه فإن صحت الرواية فلا سبيل إلى الطعن في القراءة ، وقد أنكر على أبي العباس المبرد رده لقراءة حمزة لقوله تعالى: ﴿ وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ﴾ [١] ، بجر الأرحام عطفاً على الضمير المجرور بالباء ، إلا أنا لا نراه يتقيد بهذا المقياس الذي طبقه على حمزة في حكمه على نافع ، ويتضح ذلك في قوله : " فأما قراءة أهل المدينة(معائش) [٢] بالهمزة فهي ضعيفة ، وإنما أخذت عن نافع ولم يكن قوياً في

١- سورة النساء ، الآية : ١ .

٢- هي قراءة خارجة عن نافع والأعرج وزيد بن علي ، والأعمش ، وابن عامر في رواية – شواذ القراءات لابن خالويه : ص٤٢ ، البحر المحيط ١٥/٥ .

العربية[١] ، وقد سبقه إلى هذا الرأي المازني[٢] . وقد رد عليهما أبو حيان بقوله :- " أما قول المازني فأصل هذه اللغة عن نافع فليس بصحيح ؛ لأنها نقلت عن ابن عامر وزيد بن علي والأعمش ، وأما قوله إن نافعاً لم يكن يدري ما العربية فشهادة عن النفي ، ولو فرضنا أنه لا يدري ما العربية وهي هذه الصناعة التي يتوصل بها إلى التكلم بلسان العرب فلا يلزم ذلك ، إذ هو فصيح متكلم بالعربية ناقل للقراءة عن العرب الفصحاء وكثير من هؤلاء النحاة يسيئون الظن بالقراء ولا يجوز لهم ذلك "[٣] .

كما أن ابن يعيش لا يهتم كثيراً بذكر القارئ ؛ فقد يذكر القراءة فقط دون ذكر القارئ ويكتفي بقوله :" قراءة بعضهم "[٤] .

أو يقول : " قراءة من قرأ "[٥] ، وهو كثيرٌ ما يذكر القراءات القرآنية دون أن يرجح إحداها على الأخرى ، ولعل النقطة التي يختلف فيها ابن يعيش مع شيخ النحاة هي أن سيبويه كما ذكرت لا يوجه الضعف والقلة والقبح إلى القراءة مباشرةً ، و إنما يوجهها إلى اللغة ، بينما نجد ابن يعيش لا يتحرج من ذلك فهو قد يرمي القراءة بالضعف " كما في قوله تعالى : ﴿ إِلاَّ امْرَأَتَكَ ﴾ [٦] ، فإنّ الجماعة

١- شرح المفصل ابن يعيش تحقيق : إبراهيم مصطفى وزميله ٩٧/١٠ .

٢- المصنف للمازني ٣٠٧/١ ، ط سنة ١٩٧٠.

٣- البحر المحيط لأبي حيان ٢٧١/٤ ، ط سنة ١٩٧٤ ، مكتبة المعارف بيروت – لبنان .

٤- انظر شرح المفصل لابن يعيش ص ٣- ٧٦ .

٥- المصدر السابق ص ٢- ٦٣ .

٦- سورة هود ، الآية : ٨١ .

قرأوا بالنصب ، إلا ابن عامر وأبو عمرو وابن كثير فإنهم قرأوا بالرفع[1] ، وإنما كان الأكثر النصب ها هنا لأنه استثناء بالنصب موجب ، وهو قوله ﴿ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ ﴾ [2] ولم يجعلوه من أحد لأنه لم يكن مباحاً لهما الالتفات ، ولو كانت مستثناة من المنهي لم تكن داخلة في جملة من نهي عن الالتفات ، ويدل على أنه لم يكن مباحاً لها الالتفات قوله تعالى:- ﴿ مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ ﴾[3] ، فلما كان حالها في العذاب كحالهم ، دل على أنها كانت داخلة تحت النهي دخولهم ، وأما من قرأ بالرفع فقراءة ضعيفة أنكرها أبو عبيد ، وذلك لما ذكرناه من المعنى ومجازها على أن يكون اللفظ نهياً ، والمعنى على الخبر ، كما جاء الأمر بمعنى الخبر "[4] . وفي موضع آخر يقول :" كقراءة من قرأ ﴿ مثلاً ما بعوضة ﴾[5] ، وهو قبيح جداً ؛ لحذف ما ليس بفضلة "[6] .

١- البحر المحيط :١٨٩/٦ .

٢- سورة هود ، الآية ٨١ .

٣- سورة هود ، الآية ٨١ .

٤- شرح المفصل ٨٣/٢ .

٥- سورة البقرة ، الآية : ٢٦.

٦- انظر شرح المفصل ص ٢- ٨٥ .

ثانياً :ـ الحديث الشريف

من الأمور المتفق عليها أن الرسول (ﷺ) هو أفصح العرب لساناً ، وأنه لا ينطق عن الهوى ، وعلى هذا فإنه من المفترض أن يكون الحديث الشريف في المقام الثاني بعد القرآن الكريم من حيث الاستشهاد به في اللغة والنحو ، إلا أن واقع النحو العربي ينبئ بغير هذه الحقيقة ، فقد جعل النحاة الأوائل الحديث الشريف في حكم المسكوت عنه . إذ بلغ عدد الأحاديث في كتاب سيبويه سبعة أحاديث ، وهذا عدد قليل بالنسبة إلى شواهد سيبويه والتي بلغت ثمانية وخمسين وسبع مئة وألف شاهد تقريباً ، إلا أن قلة الأحاديث لا يمنع من القول أن سيبويه قد استفاد من هذه الأحاديث في مجال الاستشهاد .

موقف سيبويه من الاستشهاد بالحديث النبوي

إن الكلام عن موقف سيبويه في الاستشهاد بالحديث يجرنا للحديث عن موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث ، رغم أن القدامى لم يحتجوا بالحديث أو أنهم قللوا من الاحتجاج به ، إلا أنهم في نفس الوقت لم يثيروا هذه القضية ، ولم يذكروا سببا لعدم احتجاجهم بالحديث ، وتبعهم في ذلك النحاة من بعدهم ، وبقى الأمر على ما هو عليه إلى أن جاء بعض المتأخرين ، أمثال ابن مالك و ابن هشام وغيرهم وفتحوا الباب واسعاً للاستشهاد بالحديث ، ومن هنا أثيرت هذه القضية ، إذ إن بعض النحاة وعلى رأسهم أبو حيان لم يسلموا بهذه القضية وعارضوا الاحتجاج بالحديث

بحجة أن الأوائل لم يحتجوا به وهم يرون أن إعراض القدامى عن الاستشهاد بالحديث كان للأسباب الآتية :- [1]

١- إن الحديث قد روي بالمعنى ، ودخل في روايته بعض الأعاجم .

٢- إنه جرى دس أحاديث كثيرة عن الرسول (ﷺ) .

٣- إنه قد يكون هناك أناس لا أمان لهم يغيرون في لفظ الحديث بما يناسب هواهم .

وإذا أمعنا النظر في هذه العلل التي ذكرها أبو حيان ومن على شاكلته وجدنا أنها لم تكن حجة لأحد حيث أن القدامى لم يذكروا سبباً لعدم الاحتجاج بالحديث ، والمتتبع للأحاديث في كتاب سيبويه يجد أنها غير منسوبة للرسول (ﷺ) ، بل ذكرت ضمن كلام العرب ، وليس سيبويه وحده الذي لم يهتم بنسبة الأحاديث إلى الرسول ، بل كثير من القدامى أمثال المبرد والسيرافي وغيرهما وهذا دليل على " أنهم لم يجعلوا حديث الرسول في المرتبة الثانية بعد القرآن الكريم ، كما هو الحال عند علماء الشريعة ، بل جعلوه في مرتبة مساوية لكلام العرب "[2] . أما المتأخرون فالسبب الحقيقي في قلة احتجاجهم بالحديث هو أن القدامى لم يحتجوا به .

وإنما ذكروا هذا التعليل مبرراً لإتباعهم القدامى ؛ وذلك لسببين رئيسين هما :-

---

١- انظر ابن يعيش وشرح المفصل ، عبد اللطيف محمد الخطيب ص ١٥٠ ، ط١ سنة ١٩٩٩ م ، الكويت .

٢- انظر خصائص التأليف النحوي في القرن لرابع الهجري سعود ابن غازي أبو تاكي ص ٣٠٧ – ٣٠٨ ، ط١ سنة ١٤٢٥ هـ ، دار غريب للطباعة والنشر .

أولاً : إن جميع هذه العلل والحجج واهية للآتي :

١- أن النقل بالمعنى كان في الصدر الأول قبل تدوين الحديث ، وفساد اللغة وغاية الناقل تبديل لفظ بلفظ يصح الاحتجاج به على أن اليقين غير مشروط بل الظن كاف[١] .

٢- إن ما دون في بطون الكتب لا يتطرق إليه التبديل[٢] .

٣- الأحاديث التي ورد فيها اللحن يعرفها النحاة ، ولا ينبغي من وجودها ترك هذه الكثرة من الأحاديث ورفض الاحتجاج بها[٣] .

٤- الذين حرفوا الأحاديث وبدلوا فيها لم يكن عملهم وتصرفهم أمراً خفياً بحيث يجهله العلماء[٤] .

ثانياً : هذه العلل التي ذكرها أبو حيان ، وغيره لو كانت سبباً حقيقيا في عدم الاحتجاج بالحديث ، فلم لم تطبق على الشعر ، والأمثال ، إذ لو أعدنا فيها النظر لوجدنا أنها مرتع خصب لدخول النحل ، والتبديل ، بخاصة من قبل رواة الشعر كما أنها قد تتعرض للنحل من قبل النحاة ، إذ إن أكثر النحاة كانوا يجيدون صناعة الشعر ، وعليه يظل ما ذكره المتأخرون من علل مجرد استنتاجات لا نستطيع الجزم بصحتها .

١- الخزانة البغدادي ٥/١ ، ط بولاق ، سنة ١٩٢٩ .

٢- المصدر السابق ٧/١ .

٣- ابن يعيش وشرح المفصل ، ص ١٥٠ .

٤- المصدر السابق ص ١٥٧ .

موقف ابن يعيش من الاستشهاد بالحديث

لقد أكثر ابن يعيش من الاستشهاد بالحديث قياساً بسيبويه ، فقد بلغ عدد الأحاديث في شرح المفصل (٣٨) حديثاً، و (٧)آثار[١] ، ومما اختلف فيه عن سيبويه أنه كان في أغلب المواضع يحرص على نسبة الأحاديث للرسول(ﷺ) إلا أن هذا لا يعني أن ابن يعيش لا يعد الحديث ضمن كلام العرب بدليل إغفاله نسبة بعض الأحاديث وإن كانت قليلة ، كما أنه ليس بالضرورة أن يكون ابن يعيش قد نسب الأحاديث ليفرق بينها وبين كلام العرب ، بل ربما كان سبب ذلك أن علماء الحديث قد حرصوا على إثبات سند الحديث و قائله ، وذلك لما يترتب عليه من أمور شرعية على عكس كلام العرب فإن ناقله لا يعني بالقائل بقدر ما يعني بالمقول ، ولو توفر لكلام العرب ما توفر للحديث من توثيق ، لما تردد النحاة في نسبته إلى قائله ، وخير دليل على ذلك نسبة أغلب الشواهد الشعرية .

وابن يعيش في استشهاده بالحديث لا يفرق بين الصحيح والضعيف ، يقول الدكتور عبد اللطيف الخطيب :" وإننا نجد فيما يحتج به من أحاديث الصحيح والضعيف ، والحسن ، وهو يستشهد بهذه الأحاديث ، ولستُ أدري كيف كان ينظر إليها من حيث صحتها وضعفها ، فلا أعلم ما إذا كان الرجل يعلم ضعفها ويحتج بها

١- انظر فهرس شرح المفصل – ابن يعيش ، ص٤٤-٤٧ .

مع ذلك ، أم إنـه كـان يجهل ذلك ويسوق هذه الأحاديث علـى أنهـا صـحيحة لا مجـال للتردد في الأخذ بها "[1] .

ومن المستبعد أن يكون ابن يعيش وهو العـالم بالحـديث لا يميـز بـين الأحاديـث الصحيحة والضعيفة فعلى الأرجح أنـه كـان يحـتج بهـا مـع علمـه بأنهـا ضـعيفة ، وهذا دليل آخر على أن ابن يعيش ممن يعدون الحديث ضمن كلام العرب .

١- ابن يعيش وشرح المفصل ص ١٥٦ – ١٥٧.

ثالثاً : كلام العرب

المقصود بكلام العرب هو ما أثر عنهم من شعر ونثر ، وقد اهتم العرب بهذا الدليل وخاصة الشعر باعتباره ديوان العرب ، كما أنه أسهل في الحفظ ، وأبقى في الذاكرة من الكلام المنثور ، يقال : " إنما تكلمت به العرب من جيد المنثور أكثر مما تكلمت به من جيد الموزون فلم يحفظ من المنثور عشره ، ولا ضاع من الموزون عشره "[1] ، ولم يقدم النحاة الشعر في الاستشهاد على النثر من خطب وأمثال فقط ، بل قدمه بعضهم على القرآن ؛ وذلك لما كان يحتله من مكانة سامية عند العرب ، فهو ميراثهم الذي ملأ قلوبهم كما أنهم " تأثروا في هذا الاتجاه بمن سبقهم من المفسرين وقتئذ ، فقد كان الاحتجاج بالشعر اتجاهاً عاماً سلكه المفسرون للقرآن وشرّاح الحديث "[2] ، ولحرص العلماء على سلامة اللغة وخوفهم من تسرب اللحن إليها وضعوا مقاييس دقيقة لجمع المادة اللغوية التي ينبغي الاعتماد عليها في صوغ قواعدهم النحوية والصرفية تمثلت هذه المقاييس في تحديد الزمان والمكان لأخذ الشواهد.

أما المكان فقد حددوا بعض القبائل التي سلمت سليقتها ، وصحت عربيتها يقول السيوطي : " والذين عنهم نقلت اللغة العربية وبهم اقتدي ، وعنهم أخذ اللسان العربي من قبائل العرب هم : قيس و تميم وأسد ، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما

١- العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده لابن رشيق القيرواني ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ٢٠/١ ط سنة ١٩٧٢ .

٢- أثر القرآن في أصول مدرسة البصرة النحوية ص ٣٦٤ – ٣٦٥ .

أخذ ومعظمه ، وعليهم اتكلَّ في الغريب والإعراب والتصريف ، ثم هذيل ، وبعض كنانة ، وبعض الطائيين ، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم "[1] ، و يقول أبو عمرو بن العلاء : " ما أقول قالت العرب إلا إذا سمعته من جز هوازن ، وبني كلاب وبني هلال ، أو من عالية السافلة ، أو سافلة العالية "[2] ، وقد تجنبوا أخذ اللغة من الحضر ، ومن بعض القبائل ؛ لعدم وثوقهم بفصاحتها لاختلاطها بالأمم الأخرى ، إما عن طريق التجارة أو عن طريق المجاورة ، وقد نقل السيوطي عن أبي نصر الفارابي قوله : " وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضري قط ، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم ، فإنه لم يؤخذ لا من لخم ، ولا من جذام ؛ لأنهم كانوا مجاورين لأهل مصر والقبط ، ولا من قضاعة ، ولا من غسان ولا من إياد فإنهم كانوا مجاورين لأهل الشام ، وأكثرهم نصارى يقرؤون في صلاتهم بغير العربية ، ولا من تغلب ، ولا من نمر ؛ لأنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونانية ، ولا من بكر ، لأنهم كانوا سكان البحرين مخالطين للهند والفرس ، ولا من أزد عمان لمخالطتهم الهند والفرس ، ولا من أهل اليمن ؛ لمخالطتهم الهند والحبشة ، ولولادة الحبشة فيهم ، ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة ، ولا من ثقيف وسكان الطائف لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم ، ولا

١- الاقتراح للسيوطي ، تحقيق : د. أحمد سليم الحمصي ، د. محمد أحمد قاسم، ص ٤٤ ، ط ١ ، سنة ١٩٨٩.

٢- المصدر السابق ، ص ٨٥

من حاضرة الحجاز ؛ لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت لغتهم "[1] .

أما الزمن فقد حددوه بثلاثمائة سنة ، مئة وخمسين قبل الإسلام ومئة وخمسين بعد الإسلام ، وقسموا الشعراء خلالها إلى أربع طبقات على النحو التالي[2] :-

١- طبقة الشعراء الجاهليين .

٢- طبقة الشعراء المخضرمين.

٣- طبقة الشعراء الإسلاميين حتى عصر ابن هرمة المتوفى سنة (١٥٠) هـ ويرى معظم اللغويين أنه آخر شاعر حضري يحتج بشعره .

٤- طبقة الشعراء المولودين كـ(بشار بن برد ، وأبي نواس) ومن جاء بعدهم وقد أجمع النحاة على أن الطبقة الأولى والثانية يستشهد بشعرهما ، ونثرهما ، أما الطبقة الثالثة فقد وقع فيها الاختلاف بين العلماء ، يقول الأصمعي : " جلستُ إليه عشر حجج - يعني أبا عمرو - فما سمعته يحتج ببيت إسلامي "[3] ، أما الطبقة الرابعة فقد أجمع النحاة على أنه لا يصح الاحتجاج بشعرهم .

١- الاقتراح ، ص ١٩ – ٢٠ .

٢- انظر الخصائص لابن جني ، تحقيق محمد علي النجار ٢٤/١ ، ط ٣ ، مطبعة دار الكتب .

٣- الخزانة البغدادي ٦/١ .

وحـديثا قـرر مجمـع اللغـة العربيـة : " أن العـرب الـذين يوثـق بعـروبيتهم ويستشهد بكلامهم هم عرب الأمصار إلى نهاية القرن الثـاني وأهل البدو من جزيرة العرب إلى أواخر القرن الرابع "[1] .

استشهاد سيبويه بكلام العرب

أهتم سيبويه كثيراً بكـلام العرب ، ولعل خير دليل علـى ذلك مـا نجده فـي غضون كتابــه من شواهد شعرية ونثرية ، فقد بلغ مجمل شواهد سيبويه كمـا ذكرت آنفـاً(١٧٥٨) شـاهد مـن بينهـا (١٢٦٠) شـاهد شـعري و (٤١) مـثلاً وعليـه فـإن شواهده من الشعر قد زادت على شواهده من القرآن الكريم ، وقد أخذت هذه الشواهد من شعراء متعددين من قبائل متفرقة ، وقد أحصى الدكتور خالد جمعة الشعراء الذين أخذ عنهم سيبويه والقبائـل التـي ينتسب إليهـا هؤلاء الشعراء فوجد أن عدد الشـعراء الذين أخذ عنهم سيبويه (٢٤٠) شاعر ينتسبون إلـى ست وعشرين قبيلـة مـن قبائـل العـرب ، وقـد رتـب القبائـل بحسـب عـدد شـعرائها الأكثـر ، فـالأكثر علـى النحـو التالي[2] :-

١- شعراء تميــم وعددهم أربعة وأربعون شاعراً .

٢- شعراء هوازن وعددهم سبعة وعشرون شاعراً .

٣- شعراء بكر وتغلب وعددهم أربعة وعشرون شاعراً .

٤- شعراء أســـد وعـددهم اثنــان وعشـــرون شاعراً .

١- مجلة المجمع اللغوي ٢٠٢/١

٢- شواهد الشعر في كتاب سيبويه ، خالد جمعة ، ص ٢٧٣ .

٥- شعراء الأزد ، وعددهم سبعة عشر شاعراً .

٦- شعراء غطفان وعددهم خمسة عشر شاعراً .

٧ - شعراء قريش وعددهم أربعة عشر شاعراً .

٨- شعراء مدحج وعددهم اثنا عشر شاعراً .

٩- شعراء هذيل وعددهم ثمانية شعراء .

١٠- شعراء طيء وعددهم سبعة شعراء .

١١- شعراء الرباب وعددهم ستة شعراء .

١٢- شعراء سليم وكنانة وعدد شعراء كل قبيلة منها خمسة شعراء .

١٣- شعراء أنمار وباهلة وضبعة وكندة ومزينة وعدد شعراء كل قبيلة منها شاعران فقط .

١٤- شعراء عبد القيس وعددهم أربعة شعراء .

١٥- شعراء أياد وضبة وعاملة وعدوان وهوازن وعدد شعراء كل قبيلة منها شاعر واحد .

١٦- شعراء آخرون لم تعرف قبائلهم وعددهم أربعة .

وإذا نظرنا إلى اللغات التي احتج سيبويه بها نثراً ، أو شعراً نجد أنه لم يساوِ بينها فقد وصف بعضها بالقوة والفصاحة كلغة قريش ، ومن بعدها بعض لهجات بني تميم ، وبعض لهجات بني قيس ، وكذلك لغة طيء وعدي وسليم ومنها ما وصفه بالضعف والقلة ، مثل: لغة بني عدي من تميم ، ولغة بني سعد ولغة خثعم وفزارة ،

ومنها ما وصفه بالرداءة وهي لغة بكر بن وائل ، وأكثر منها رداءةً لغة قوم من ربيعة فقد وصفها بالرداءة ثم سماهم أهل اللغة الرديئة[1] ومن خلال الإحصاء السابق لشعراء سيبويه نجد أنه لا صحة لما قاله أبو نصر الفارابي " من أن العرب لم يحتجوا بشعر حضري قط " في حين نجد أن سيبويه قد استشهد بشعر قريش ، وهي حاضرة الحجاز ، وملتقى التجار من الشرق والغرب ، واستشهاد سيبويه بهذه اللغة يعني شيئين ، الأول أنه أخذ اللغة عن الحضر ، والثاني قبوله لغة معرضة للتأثر بلغات الأمم الأخرى ، إذ كانت مكة مركز الاتصال التجاري بين الشرق والغرب ، وهو أوكد أسباب الاختلاط بأمم شتى والتأثر بلغاتها "[2] ، كما أن هذا الإحصاء يبطل قول الفارابي من أنه لم يحتج بشعر بكر و تغلب ، في حين نجد أنها القبيلة الثالثة من حيث عدد الشعراء الذين أخذ عنهم سيبويه كما أنه قال : لم يحتج بشعر قضاعة وثقيف وإياد والثابت أن سيبويه احتج بشعر تسعة شعراء من قضاعة وأربعة من ثقيف وشاعر من إياد .

وقد تقيد سيبويه بالتحديد الزمني أو ما يعرف بعصور الاستشهاد فلم يستشهد بشعر شاعر من شعراء المولدين باستثناء بيت لأبان بن عبد الحميد اللاحقي وهو[3]

حَذِرٌ أموراً لا تضير وآمنُ ما ليس مُنْجِيَه من الأَقدارِ

١- انظر الشواهد وأصول النحو خديجة الحديثي ، ص ٩٨ .

٢- المصدر السابق ، ص ٩٠ .

٣- الكتاب ١ / ١١٣ .

وبيت لخلف الأحمر ، وهو[1]

وَمَنْهَـلٍ ليسَ لــهُ حَـوَازِقُ و لِضفَــادِي جَمّـِهِ نَقَــائِقُ

ولم يجعل سيبويه في كتابه باباً خاصاً يتحدث فيه عن الضرورة إلا أنه عرض لها في مواضع كثيرة من كتابه يعبر عنها حيناً بـ(ما يجوز في الشعر) وحيناً آخر بـ(ما يجوز في الاضطرار) أو بـ(عند الاضطرار) ، أما مفهوم الضرورة عند سيبويه فقد أختلف فيه النحاة ، فيرى ابن مالك أن الضرورة عند سيبويه هي " ما وقع في الشعر ولم يكن للشاعر عنه مندوحة فقد جاء عنه : وقد نبه سيبويه - رحمه الله - على أن ما ورد في الشعر من دون المستندرات لا يعد اضطرارا إلا إذا لم يكن للشاعر في إقامة الوزن وإصلاح القافية عنه مندوحة "[2] في حين يرى الدكتور خالد جمعة أن الضرورة عند سيبويه " هي ما وقع في الشعر دون النثر سواء كان للشاعر عنه مندحة أم لا "[3] و جاء عن الألوسي أنه : " ذهب الجمهور إلى أن الضرورة ما وقع في الشعر مما لا يقع في النثر سواء كان للشاعر عنه مندوحة أم لا ومنهم من قال ما ليس للشاعر عنه مندوحة وهو المأخوذ من كلام سيبويه وغيره .....)[4] .

ولعل هذا هو سبب الخلاف حول رواية بعض شواهد سيبويه ، وذلك أن النحاة يرون أن الضرورة هي ما وقع في الشعر و لم يكن للشاعر عنه مندحة .

١- الكتاب ٢ /٢٧٣ .

٢- شرح الكافية الشافية ١/ ٣٠٠

٣- انظر شواهد الشعر في كتاب سيبويه ص ٤٤١.

٤- مقدمة الضرائر للالوسي ، ص : ٦

ولـذلك ردوا رواياتـه فـي بعـض الشـواهد ؛ لوجـود روايـات أخـرى يـرون أنهـا هـي الصحيحة .

كما أن سيبويه يرى " أن الضـرورة ليس ابتـداعاً يبتدعـه الشـاعر ، و إنمـا هـي تركيـب يضـطر إليـه الشـاعر مـن دون أن يخـرج عـن سـنن العربيـة "[١] ، وترجـع الضـرورة عند سيبويه إلى أحد شيئين[٢] :-

١- الضرورة الناتجة عن المشابهة، ومثال ذلك حذف الياء في بيت خفاجة بن نـدبة[٣]

كَنُوَاحِ رِيْشِ حَمَامَةٍ نَجْدِيَةٍ مَسَحَتْ بِاللَّثَتَيْنِ عَصْفَ الأَثْمَدِ

حيث حذفت الياء من (نواح) وهي مضافة تشبيهاً لها في الإفراد والتنوين .

٢- رد الأشياء إلى أصولها ، وهـي عبـارة عن استخدام الأصـل المهجور مثل إعـادة الألف من (علُ) في قول الشاعر[٤] : وَهِيَ تَنُوشُ الحَوضَ نَوشَ مَنْ عَلا .

استشهاد ابن يعيش بكلام العرب

لم يأت ابن يعيش بجديد فـي مجـال الاستشـهاد بأشـعار العـرب وأقوالهم ، فهو يسير على نفس المنهاج الذي سار عليه سيبويه من قبلـه ، فهو يستشـهد بكـلام العـرب كلما أمكنه ذلك " وقد زادت شواهده من كلام العرب عن(١٥٠٠) شـاهد منهـا (٩٠) ما بين أمثال وأقوال والبـاقي من الشـعر "[٥] ، وكـان يحـرص علـى نسـبة الشـاهد إلـى

١- ينظر شواهد الشعر في كتاب سيبويه ص ٤٤٨ .

٢- المصدر السابق ص ٤٥٠ .

٣- الكتاب سيبويه ٢٧/١ .

٤- انظر شرح المفصل ابن يعيش ٤٥/٣ .

٥- انظر فهرس شرح المفصل لابن يعيش.

قائله وخاصة الشعر فهو لا يحتج بشعر مجهول قائله ، وإن ورد شيء من ذلك رده ولم يقبل الاستشهاد به ، ومن ذلك البيت الذي أورده في بحث المنادى ، وهو :

إنَّ المَنَايَا يَطْلَعْنَ عَلَى الأَنَاسِ الآمِنِينا

فعلق عليه بقوله : " مردود ولا يعرف قائله "[1] ، كما أنه كان يفسر الغموض الذي يعتري بعض الشواهد النثرية منها والشعرية ، ويذكر الروايات المتعددة إذا كان للشاهد أكثر من رواية ويرجح ما يراه صواباً منها ، " وقد يذكر الوجوه الإعرابية إذا كان لها أكثر من وجه إعرابي " . وعليه فإن ابن يعيش لم يخالف سيبويه في الاستشهاد بكلام العرب إلا في أمرين هما :

أولاً : أن ابن يعيش لم يتقيد بالتحديد الزمني كما فعل سيبويه ، فقد استشهد بشعر الشعراء المولدين ، وليس هذا فحسب بل إنه كان لا يتورع عن الاستشهاد بشعر المعاصرين له ومن هؤلاء المتنبي فقد احتج له في باب حذف حرف النداء بقوله[2] :

هذي برزت لنا فهجت رسيساً .

وكذلك الأخطل فقد احتج بشعره في أكثر من موضع منها قوله[3] :

إلى إمامٍ تُفادِينا فَوَاضِلُهُ أَظْفَرَهُ اللهُ فلِيَهْنَأ لَهُ الظَّفَرُ

ومما احتج به من قول الأخطل أيضاً[4] :

ألا يا أسلَمي يا هندَ هند بني بَدرِ وإنْ كانَ حَيٌّ قاعِدَاً آخِرَ الدَهْرِ

١- شرح المفصل ٩/٢ .

٢- المصدر السابق ١٦/٢ .

٣- المصدر السابق ١٢٣/١ .

٤- المصدر السابق ٢٤/٢ .

الفصل الثاني

القرآن الكريم والحـديث الشريف

المبحث الأول : القـرآن الكريـم

المبحث الثاني : الحديث الشريف

المبحث الأول : القرآن الكريم

بدأ الاعتماد على القرآن الكريم كمصدر للسماع منذ البدايات الأولى للنحو العربي على يد أبي عمرو بن العلا والخليل وسيبويه ، وازداد الاهتمام به يوما بعد يوم حتى فاق جميع مصادر السماع الأخرى ومن بينها الشعر الذي هو ديوان العرب .

ومن هؤلاء النحاة الذين اهتموا بالقرآن كمصدر أول للسماع وأعطوه مساحة واسعة في مؤلفاتهم ابن مالك .

منهج ابن مالك في الاحتجاج بالقرآن

لم يختلف أحد من النحاة في أن القرآن الكريم أصل من أصول الاستشهاد في اللغة والنحو والصرف لما جاء في قوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَنزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ﴾ [1] ولأنه لا يلحقه الاتهام بالتغيير ، أو دخول النحل ، كما في الكتب الأخرى لما جاء أيضاً في قوله تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾[2] ومن خلال استقراء الشواهد في شرح التسهيل وشرح الكافية اتضح لي أن ابن مالك قد اهتم بالشواهد القرآنية اهتماماً كبيراً فاق اهتمامه بجميع الشواهد الأخرى و هذا الاهتمام جعله يتميز عن غيره ممن سبقه من النحاة :-

إن ابن مالك يكثر من الاحتجاج بالقرآن الكريم ويقدمه على غيره ، فمن تقديم القرآن على الحديث الشريف مثلا في باب عوامل الجزم يقول في حديثه عن لام الأمر:

١- سورة يوسف ، الآية : ٢

٢- سورة الحجر ، الآية : ٩

"ومن دخولها على الفعل المضارع المسند إلى المتكلم قوله تعالى: ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ ﴾[1] وقول النبي (ﷺ) : " قُومُوا فلأُصَلِّ لكم "[2] " [3] ، وكذلك في باب (لا) العاملة عمل (إنَّ) استشهد على ثبوت خبرها لعدم العلم به بثلاث آيات وحديثين يقول :-" ومن الواجب الثبوت لعدم العلم به قوله تعالى : ﴿لا رَيْبَ فِيْهِ﴾ [4] ، وقوله تعالى : ﴿لاَ عِلْمَ لَنَا إِنَّكَ أَنتَ عَلاَّمُ الْغُيُوبِ﴾ [5] ، وقوله تعالى : ﴿يَا أَهْلَ يَثْرِبَ لا مُقَامَ لَكُم﴾[6] ، وقول النبي (ﷺ): " لا أَحَدَ أَغْيَرُ مِنَ اللهِ" [7] و " وَ لا إِلَهَ غَيْرَكَ "[8] "[9] .

ومن ذلك أيضاً في باب حروف الجر استشهد على وقوع (على) للاستعلاء المعنوي بآية ، ثم حديث يقول : " ومن الاستعلاء المعنوي وقوعها بعد (كِبَر ، وضِعْف ، وعُسْر ، وعِظَم) مما فيه معنى ثقل وكذلك ما دل على معنى

١- سورة العنكبوت ، الآية : ١٢ .

٢- البخاري باب الصلاة ٢٠ ، مسلم في المساجد ٢٦٨ ، أبو داود في الصلاة ٢٠ ، مالك في الموطأ باب السفر ١٢ .

٣- انظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ، ص ١٥٦٦- ١٥٦٧ .

٤- سورة البقرة ، الآية : ٢ .

٥- سورة المائدة ، الآية : ١٠٩ .

٦- سورة الأحزاب ، الآية : ١٣ .

٧- أخرجه البخاري في النكاح ١٠٧ / ومسلم في التوبة ٣٢ – ٣٣ / والترمذي في الدعوات ٩٥ / وأبو داود في النكاح ٣٧ / ومالك في الموطأ ١ .

٨- أخرجه مسلم في باب الصلاة ٥٢ / والترمذي في باب الصلاة ٦٥ / ومالك في الموطأ في باب صفة صلاة النبي (ﷺ) ٣٤ .

٩- شرح الكافية الشافية ٥٣٦/١ .

تمكن ، نحو قوله تعالى : ﴿ أُوْلَئِكَ عَلَى هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ﴾[1] ، و(أنا على عهدك ووعدك ما استطعت) [2]"[3] ، ومثال تقدم القرآن على كلام العرب ، في باب الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر ، يقول : " وتستعمل كان بمعنى صار دالة على التحول من وصف إلى آخر ، كقوله تعالى : ﴿وَبُسَّتْ الجِبَالُ بَساً فَكَانَتْ هَبَاءً مُنْبَثاً وَكُنْتُم أَزْوَاجاً ثَلاثَة ﴾[4] ، وكقول الشاعر[5] :

بَتيُهَاءَ قَفْر وَالمُطيُّ كَأَنَّهَا قَطَا الحَزْنِ قَدْ كَانَتْ فِرَاخُاً بِيُوضُها .." [6]

ومنه أيضاً في باب الموصول يقول :-" ويعبر عما لا يعقل بـ(من) إذا قرن بمن يعقل كقوله تعالى : ﴿ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِن مَّاء فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ﴾ [7] و كذلك قوله تعالى:﴿ أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لا يَخْلُقُ ﴾ [8] ، وكذلك ما حكاه الفراء من قول بعض العرب :- " اشتبه عليَّ الراكب وحمله فما أدري مَن ذا مِن ذا " [9] ... " [10] .

١- سورة البقرة ، الآية : ٥.

٢- من حديث سيد الاستغفار ، البخاري بابأفضل الاستغفار ٦٣٠٦ ، الجامع الصغير ٥٠٩/١ .

٣- شرح التسهيل ابن مالك ، ١٦٣/٣ .

٤- سورة الواقعة ، الآية : ٥- ٦ .

٥- البيت من الطويل وهو لابن الأحمر ، خزانة الأدب ٣١/٤ .

٦- شرح التسهيل ٣٤٥/١ .

٧- سورة النور ، الآية : ٤٥ .

٨- سورة النحل ، الآية : ١٧ .

٩- معاني القرآن للفراء ، تحقيق : محمد علي النجار و آخرون ٩٨/٢ ، ط الأولى سنة ١٩٥٥ م ، دار التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة – مصر .

١٠- شرح الكافية الشافية ٢٧٨/١ .

- ولم يقدم غير القرآن عليه إلا في مواضع قليلة لا تكاد تذكر وأغلب هذه المواضع إما أن يكون ابن مالك غير متأكد من أن الآية شاهد ، فيقول : " وقد يكون هذا منه " ففي باب الإضافة مثلا استشهد على جواز تذكير المؤنث لإضافته لمذكر بيت شعر ، ثم قال : " ويمكن أن يكون من ذلك قوله تعالى : ﴿ إنَّ رَحْمَةَ اللهِ قَرِيْبٌ مِنَ المُحْسِنِين ﴾ (١) " (٢) .

وكذلك في حديثه عن جواز وقوع الفعل المسند إلى ضمير واحد مخاطب بلفظ المسند إلى ضمير مخاطبين ، إن كان أمراً أو مضارعاً بقصد التوكيد وقد احتج على ذلك بقول الحجاج " يا حَرَسي اضربا عُنُقَه " وببيتي شعر هما : (٣) .

فَإنْ تَزْجُراْنِي يا ابن عَفَّانَ أزْدَجِرْ وإنْ تَدعَمانِي أَصُّم عِرضا ممنَعَاً

وقال آخر : (٤)

فَقُلْتُ لِصَاحِبي لا تحبسَانَا بنَزْعِ أصُولِهِ واجتَزَّ شِيخا

ثم قال:- " وجعل بعض العلماء من ذلك قوله تعالى :- ﴿ أَلقِيَا فِي جَهَنْمٍ كُلَّ كَفَّارِ عَنِيْدٍ ﴾ (٥) " (٦) .

١- سورة الأعراف ، الآية : ٥٦، أي أن رحمة مؤنث اسم لأن والخبر قريب وهو مذكر – لأن اسم أن اكتسب التذكير من إضافته إلى مذكر .

٢- شرح الكافية الشافية ٩٢١/٢ .

٣- شرح التسهيل ١١١/١ شرح القصائد العشر ، ص٣ .

٤- شرح التسهيل ١١١/١ شرح القصائد العشر ، ص٣ .

٥- سورة ق ، الآية : ٢٤ .

٦- انظر شرح التسهيل ١١١/١

أو تكون الآية قراءة شـاذة فهـو في بعض الأحيان يؤخر القراءات الشـاذة كمـا فـي بـاب الحروف المشبهات بـ(ليس) [١] حيـث استـدل على عمل (إن) عمـل (ليس) ببيتي شعر ثم استشهد بقراءة سعيد بن جبير[٢] قوله تعالى:- ﴿ إِنَّ الَّذِيْنَ تَدْعُونَ مِنْ دُون اللهِ عِبَـادَاً أَمْثَـالَكُم ﴾ [٣] ، وكذلك في بـاب الأحرف الناسخة حيث احتج على عدم لـزوم الـلام أحد الجزأين إذا كانـت (إن) مخففـة وأهملـت والمحل غيـر صـالح للنفـي - بحـديث لعائشـة (ﷺ) وهـو (إنْ كَـانَ رَسُولُ اللهِ يُحبُّ التيَّمَّنَ فـي طَهُورِهِ إذَا تَطَهَر وفي تَرجَلِهِ إذَا تَرَجلّ وَفِي إنْتِعَالِه إذَا انْتَعَلَ) [٤] ثم قـال :-" ومنـه قراءة بعض السلف لقوله تعالى:- ﴿ وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَا مَتَاعُ الحَيَـاةِ الدُّنيَا﴾ ، بكسر لام لِمـا [٥] " [٦] وردت هذه القراءة في عند ابن جني وهي قراءة أبي رجاء قراءة شاذة[٧] .

- وابن مالك يكثر من الاستشهاد بالقرآن الكريم علـى المسألة الواحدة فمثلا فـي بـاب الحال[٨] احتج للاستغناء بالضمير الرابط عن الواو بخمس آيـات ، وكذلك في بـاب الإشـارة[٩] احتج على تعاقب ذي القرب ، وذي البعد علـى أثر مـا الإشـارة إليـه بست آيـات ، وقـد تصل الآيـــات التي يحتــج بهـا علـى المسألــة إلـى أربـع عشرة آيـة كمـا

١- انظر شرح التسهيل ٣٧٥/١ – ٣٧٦ .

٢- شواذ ابن خالويه ص ٤٨ .

٣- سورة الأعراف ، الآية : ١٩٤، بجعل (إن) نافية .

٤- البخاري ، باب الصلاة ، ٤٧ ومسلم باب الطهارة ٦٦ ، ٦٧ .

٥- سورة الزخرف ، الآية : ٣٥ .

٦- انظر شرح الكافية الشافية ، ابن مالك ٥٠٧/١ – ٥٠٨ .

٧- المحتسب ، ابن جني ٢٥٥/٢ .

٨- انظر شرح الكافية الشافية ٧٥٨/٢ .

٩- انظر شرح التسهيل ٢٤٩/١ .

في مسألة فك الإدغام ، وهي لغة الحجاز يقول : " والفك لغة الحجاز ولذلك كثر نحو : قوله تعالى ﴿ وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَيَمُتْ ﴾[1] و ﴿وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ ﴾ [2] ﴿ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ﴾ [3] ، ﴿ يُحْبِبْكُمُ اللّهُ ﴾ [4] ﴿ يُمْدِدْكُمْ رَبُّكُم﴾ [5] ، ﴿ وَمَن يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ ﴾ [6] ، ﴿ ومَن يُشاقِقِ﴾ [7] ﴿ومَن يُحَادِدِ﴾ [8] ، ﴿ وَمَن يضلل ﴾ [9] ، ﴿وَاسْتَفْزِزْ ﴾ [10] ، ﴿ فليمدد ﴾[11] ﴿ وَاحْلُلْ عُقْدَةً ﴾ [12] ﴿اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي ﴾ [13] ، ﴿ وَمَن يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِي ﴾ [14] وهو كثير " [15] .

- وإذا كثرت لديه الشواهد فقد يكتفي بقوله :- (وهذا كثير في القرآن) ، أو (وهذا شائع ذائع) ، فمثلا في فصل الإدغام اللائق في التصريف في حديثه عن توالي الأمثال يقول : " قد يقال في نحو : (تَتَعَلَّم- تَعَلَّم) استثقالاً ؛ لتوالي

١- سورة البقرة ، الآية : ٢١٧ .
٢- نفس السورة ، الآية : ٢٨٢.
٣- نفس السورة ، نفس الآية .
٤- سورة آل عمران ، الآية : ٣١ .
٥- نفس السورة، الآية : ١٢٥.
٦- نفس السورة، الآية : ١٦١ .
٧- سورة النساء ، الآية : ١١٥ .
٨- سورة التوبة ، الآية : ٦٣ .
٩- سورة النساء ، الآية : ٨٨ .
١٠- سورة الإسراء ، الآية : ٦٤ .
١١- سورة مريم ، الآية : ٧٥ .
١٢- سورة طه ، الآية : ٢٧ .
١٣- سورة طه ، الآية : ٣١ .
١٤- نفس السورة ، الآية : ٨١.
١٥- شرح التسهيل ٢٨٧/٢ – ٢٨٨ .

المثلين المتحركين ، وللإدغام المحوج إلى زيادة همزة الوصل، وفي القرآن من ذلك كثير نحو: ﴿ تَنَزَّلُ المَلائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيْهَا﴾ [١].. " [٢] ، وكذلك في باب الإشارة يقول : " إن التعبير بـ (ذلك) عن مضمون كلام على إثر انقضائه شائع في القرآن وغيره ، ولا وساطة بين النطقين .

كقوله تعالى : ﴿ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ ﴾ [٣] و﴿ ذَلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ ﴾ [٤] و ﴿ وَذَلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْتَطِعْ عَلَيِّه صَبْرًا ﴾ [٥] ، و ﴿ ذَلِكَ حُكْمُ اللهُ ﴾ [٦] ..." [٧] .

وفي المقابل نجده كثيراً ما يكتفي بالاستشهاد بآية واحدة وخاصة في شرح الكافية الشافية ؛ ولعل هذا ما يفسر قلة الشواهد القرآنية في شرح الكافية الشافية قياساً بشرح التسهيل ، حيث إن عدد الشواهد القرآنية في شرح الكافية بلغت (٦١٩) شاهد بينما بلغت في شرح التسهيل (١٣٣٦) شاهد قرآني ؛ ولعل الفرق في عدد الشواهد راجع إلى حجم شرح التسهيل فهو من أعظم مؤلفات ابن مالك ، وكان يصفه بـ(كتابي الكبير) [٨] فجمع فيه خلاصة خبرته في النحو .

١- سورة القدر ، الآية : ٤ .

٢- شرح الكافية الشافية ابن مالك ٢١٨٧/٤ .

٣- سورة الكهف ، الآية : ٦٤ .

٤- سورة يوسف ، الآية : ٥٢ .

٥- سورة الكهف ، الآية : ٨٢ .

٦- سورة الممتحنة ، الآية : ١٠ .

٧- شرح التسهيل ابن مالك ٢٤٣/١ .

٨- انظر شرح الكافية الشافية ١ / ٣٤٤

- ووظَف ابن مالك القرآن للاستشهاد على جميع المسائل سواء أكانت نحوية ، أم صرفية ، أو لغوية ، كما أنه استفاد من الشاهد القرآني في مسألة الخلاف النحوي بين العلماء فأيد به بعض الآراء ، وأبطل به بعضها الآخر .

فمثال الأول : في باب الابتداء ذكر أن سيبويه نص على جواز بقاء الفاء الداخلة على الخبر مع دخول (إنَّ) أو (أنَّ) على المبتدأ ، وعقب عليه بقوله :- وهو الصحيح الذي ورد به نص القرآن المجيد ، ثم احتج على ذلك بأربع آيات [١] .

ومن ذلك أيضاً تأييده لرأي الأخفش " في أن (إذا) الفجائية حرف دال على المفاجئة بدليل ربطها بين جملة الشرط والجزاء ، كما في قوله تعالى :- ﴿ وَإِنْ تَصِبْهُم سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُم يَقْنِطُون ﴾ [٢]" [٣]

ومثال الثاني : رده على الفراء في مسألة تجويز نصب المستثنى مع صحة الإتباع بشرط تعريف المستثنى منه فبعد أن ذكر ابن مالك رأي الفراء قال :- " ولا حجة له ؛ لأن النصب هو الأصل والإتباع داخل عليه ، وقد رُجح عليه لطلب المشاكلة ، فلو جعل بعد ترجيحه عليه مانعاً منه لكان ذلك إجحافاً بالأصل ، فضعف بهذا الاعتبار قول الفراء ، وقد رد عليه بقوله تعالى : ﴿ ولا يَلْتَفِت مِنْكُم أَحَدٌ إلا امْرَأَتَكَ ﴾ [٤] ، في قراءة غير ابن كثير وأبي عمرو "[٥] .

١- انظر شرح الكافية الشافية ٣٧٦/١ .

٢- سورة الروم ، الآية : ٢٥.

٣- شرح التسهيل ابن مالك ٢١٥/٢ .

٤- سورة هود ، الآية : ٨١ .

٥- شرح التسهيل ٢٨٣/٢ .

ومن ذلك أيضاً رده على الأخفش في مسألة خبر (إن) المباشرة لـ(لو) الشرطية حيث إن الأخفش منع أن يكون خبر إن بعد (لو) الشرطية ، ولو كان بمعنى الفعل ، يقول ابن مالك :- " وما منعه الأخفش شائع ذائع في كلام العرب كقوله تعالى : ﴿ وَلَو أَنَّ مَا فِي الأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلامٌ ﴾[1] ، ثم دعم هذه الآية بثلاثة أبيات من الشعر "[2] .

كما رد على ثعلب في باب الابتداء ، في مسألة الأخبار بالجملة القسمية يقول :-" وروي عن ثعلب منع الإخبار بالجملة القسمية ، وهو منع ضعيف ، إذ لا دليل عليه مع ورود الاستعمال بخلافه ، كقوله تعالى : ﴿ وَالذِيْنَ هَاجَرُوا فِي اللهِ مِنْ بَعْدِ مَا ظُلِمُوا لَنُبَوّئَنَهُم فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً ﴾[3] ...." [4] .

موقف ابن مالك من القراءات الشاذة

يرى ابن مالك الأخذ بجميع القراءات سواء كانت متواترة ، أو آحادا أو شاذة وقد أكثر من الاحتجاج بها ، فقد بلغ عدد القراءات الواردة في شرح الكافية الشافية (٩١) قراءة منها (٣٦) قراءة شاذة ، أما في شرح التسهيل فقد بلغت (١٦٠) قراءة منها (٥٢) قراءة شاذة .

١- سورة لقمان ، الآية : ٢٧.

٢- شرح الكافية الشافية ١٦٣٧/٣.

٣- سورة النحل ، الآية : ٤١.

٤- شرح التسهيل ٣١٠/١ .

ويرى الإمام السيوطي أن ابن مالك بكثرة احتجاجه بالقراءات ، قد رد على من سبقه ممن كانوا يتحرجون من الأخذ بالقراءات الشاذة يقول :-" كان قوم من النحاة يعيبون على عاصم ، وحمزة ، وابن عامر قراءات بعيدة في العربية وينسبونهم إلى اللحن ..... وقد رد المتأخرون ومنهم ابن مالك على من عاب عليهم ذلك بأبلغ رد واختار جواز ما وردت به قراءاتهم في العربية ، وإن منعه الأكثرون "[1] .

وموافقة القياس عند ابن مالك ليس معيارا للاحتجاج ، فالقراءة عنده سنة متبعة ، فإذا صحت الرواية ووافقت رسم أحد المصاحف العثمانية فلا تُردُّ وإن خالفت القياس ، ويثبت ذلك ما جاء في حديثه عن إضافة المصدر إلى الفاعل وجواز الفصل بينهما بمفعول المصدر، بقوله :-" وقد علم بذلك أن قراءة ابن عامر[2] غير منافية للقياس على أنها لو كانت منافية له لوجب قبولها لصحة نقلها كما قبلت أشياء تنافي القياس بالنقل وإن لم يساوِ صحتها صحة القراءة المذكورة ، ولا قاربتها كقولهم :- (استحوذ وقياسه استحاذ) " [3] .

- كما ثبت من خلال تتبع القراءات في الكتابين أن ابن مالك لم يتهم قراءة بالضعف ، أو القلة ، أو الرداءة ، كما فعل بعض النحاة ومنهم ابن يعيش كما مر في

١- الاقتراح – السيوطي ص ١٥ .

٢- يقصد الآية ١٣٧ من سورة الأنعام وهي ﴿ وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾قرأ ابن عامر " زُين" بضم الزاي وكسر الباء بالبناء للمعمول و " قتل" بالرفع عن النيابة عن الفاعل وهي قراءة متواترة صحيحة انظر اتحاف فضلاء البشر ، ص٢١٩ .

٣- شرح الكافية الشافية ٢/ ٩٨٠ – ٩٨١ .

المبحث السابق ، وثبت أنه لم يرمِ قارئاً باللحن أو الوهم كما فعل من سبقه وخاصة (بعض نحاة المدرسة البصرية)[1] ، أما ما ورد في باب (أفعل) التفضيل من قوله :- ومن النادر قراءة أبي قلابة لقوله تعالى : - ﴿ سَيَعْلَمُونَ غَدَاً مَنْ الكَذْابُ الأَشِر ﴾ [2] ، مما قد يوهم بعضهم أن ابن مالك قد وصف القراءة بالندور فليس كذلك ، إنما المقصود بالندور اللغة التي وردت بها القراءة لما سبق من قوله :- " ورفض أخير ، وأشر إلا في ما ندر[3] ، ثم ذكر بيت شعر وبعده القراءة السابقة ومما يدل على أن هذه لغة مستعملة عند العرب ، وإن قلت .

- أما إذا تعارضت القراءة مع القياس فإنه يذكرها دون أن يقيس عليها ، ويبدو أن هذه طريقته في جميع مؤلفاته النحوية ، أو معظمها لما جاء عن السيوطي قوله :- " لابن مالك في النحو طريقة سلكها بين طريقتي البصريين والكوفيين ، فإنَّ مذهب الكوفيين القياس على الشاذ ، ومذهب البصريين إتباع التأويلات البعيدة التي خالفتها الظاهرة ، وابن مالك يحكم بوقوع ذلك من غير حكم عليه بقياس ولا تأويل بل يقول :- إنه شاذ ، أو ضرورة ، قال ابن هشام : "وهذه الطريقة طريقة المحققين وهي أحسن الطريقتين "[4] .

كما يبدو أن هذا اتجاه عام لدى نحاة الأندلس ، يقول الدكتور عبد القادر الهيتي :- " لم يؤثر عن أحد من نحاة الأندلس أنه رد أحدى القراءات الشاذة أو توقف

١- انظر خصائص التأليف النحوي في القرن الرابع عشر الهجري ، ص٥٣ .

٢- سورة القمر ، الآية : ٢٦، قرأ أبو قلابة (الأَشَرُّ) ، بفتح الشين وتشديد الراء ، المحتسب ٢٩٩/٢ .

٣- انظر شرح التسهيل ٥٣/٣ .

٤- الاقتراح للسيوطي ، ص ١٣٢ .

في الأخذ بها أو اعتبارها حجة يستند إليها في تأصيل قواعد اللغة ، نحوها وصرفها وأصواتها "[١] .

كما أن ابن مالك في أغلب الأحيان يحتج بالقراءات الشاذة دون أن يذكر أنها شاذة ، بل يكتفي بالإشارة إلى أنها غير متواترة كأن ينسبها إلى قارئها ، أو يقول : (قراءة من قرأ) ، أو (قراءة بعض القراء) ، أو (قراءة بعض السلف) . وهذا مما يدل على أنه لا يرى فرقا كبيرا بين الاحتجاج بالقراءات الشاذة وغير الشاذة .

أمثلة توضح استشهاد ابن مالك بالقراءات الشاذة :-

باب العدد (حركة عين عشرة عند التركيب) :-

جاء عنه أن لغة الحجازيين تسكين عين عشرة ، ولغة التميميين كسرها ولأبن مالك في هذه المسألة رأي آخر وهو " أن تترك على ما كانت عليه قبل التركيب "[٢] .

وقد احتج على رأيه هذا بقراءة الأعمش[٣] لقوله تعالى : ﴿ فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْناً قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرَبَهُمْ ﴾ [٤] " [٥] .

١- خصائص مذهب الأندلس النحوي خلال القرن السابع الهجري ، د . عبد القادر رحيم الهيتي ، ص ١٥٠ ، ط الثانية سنة ١٩٩٣ م ، قار يونس ، بنغازي – ليبيا .

٢- شرح الكافية الشافية ١٦٧٠/٣ .

٣- قرأ الأعمش وابن الفضل الأنصاري بفتح الشين وروي عن الأعمش الإسكان والكسر أيضاً – البحر المحيط ٣٧٠/١ .

٤- سورة البقرة ، الآية : ٦٠ .

٥- شرح الكافية الشافية ١٦٧٠/٣ .

تخصيص صاحب الحال :-

يقول ابن مالك :- " فمن مسوغات تنكير صاحب الحال تخصصه بوصف كقولك : (جاءني رجل من قومك شاكياً)، وكقراءة بعض القراء :﴿ وَلَمَّا جَاءَهُم كِتَاب مِنْ عِنْدِ اللهِ مُصَدَقاً ﴾ (١) " (٢) .

إهمـــال (إنْ) :

يقول : "وشذ إهمال (إنْ) حملا على (لو) ، كما في قراءة طلحة(٣) لقوله تعالى : ﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾ (٤) بياء ساكنة ونون مفتوحة "(٥) .

وقوع (أن) الناصبة بعد علم خالص :

يقول :-" ثم أشرت إلى أن وقوع (أن) الناصبة للفعل بعد علم خالص قد شذ في قراءة بعض القراء(٦) لقوله تعالى :﴿ أَفَلا يَرَوْنَ أَلاَّ يَرجِعُ إِلَيْهِم ﴾(٧) بالنصب" (٨).

١- سورة البقرة ، الآية : ٤٩ ، والقراءة لابن مسعود ، انظر مختصر ابن خالويه ، ص ٨ .

٢- شرح الكافية الشافية ٧٣٧/٢ .

٣- المحتسب ٤٢/٢.

٤- سورة مريم ، الآية : ٢٦ .

٥- انظر شرح الكافية الشافية ١٥٩١/٣ ــ ١٥٩٢ .

٦- قراءة أبي حيوة ، مختصر ابن خالوية ص ١٧٠ .

٧- سورة طه ، الآية : ٨٩.

٨- شرح الكافية الشافية ١٥٢٥/٣ .

الفصل بين الحال وصاحبها :

وفي هذه المسألة نقل رأي الأخفش ، وهو أن بعض العرب تفصل بين الحال وصاحبها بضمير الفصل ، ويرى ابن مالك أن مما يؤيد هذا الرأي قراءة بعض القراء[١] لقوله تعالى : ﴿ هَؤُلاء بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَر لَكُم ﴾[٢] ، بنصب أطهر "[٣] .

جواز ثبوت التاء التي تلحق الفعل في حالة الفصل بينه وبين الفاعل بـ(إلا) :

يقول :-" والصحيح جوازها في غير الشعر ، ولكن على ضعف ومنه قراءة مالك بن دينار، وأبي رجاء والجحدري بخلاف عنه[٤] ﴿ فَأَصْبَحُوا لا تُرَى إِلا مَسَاكِنُهُم ﴾[٥] ، ذكرها ابن جني وقال : إنها ضعيفة في العربية "[٦] .

اسمية (مع) الظرفية :

يرى ابن مالك أن (مع) من الظروف العادمة التصرف ، وهي اسم لمكان الاصطحاب ، أو وقته على حسب ما يليق بالمصاحبة ، ويدل على أسميته قراءة بعض القراء[٧] . قوله تعالى : ﴿ هَذَا ذِكْرٌ مِنْ مَعِي وَذِكْرٌ مِنْ قَبْلِي ﴾ [٨] [٩] .

١- قراءة ابن مروان وعيسى بن عمر ، شواذ ابن خالويه ص ٦٠ .

٢- سورة هود ، الآية : ٧٨.

٣- شرح التسهيل ١٦٨/١ .

٤- المحتسب ٢٦٥/٢ .

٥- سورة الاحقاف ، الآية : ٢٥.

٦- شرح التسهيل ١١٤/٢ .

٧- يحيى بن يعمر ، مختصر بن خالويه ، ص ٩٤ .

٨- سورة الأنبياء ، الآية : ٢٤ .

٩- انظر شرح التسهيل ٢٣٨/٢ – ٢٣٩ .

التقاء الساكنين[١] **:-**

إذا كان أول الساكنين واو الجماعة مفتوحاً ما قبلها ففيه ثلاث لغات ، وهي " الضم ، وهي اللغة المختارة ، ويجوز فتحها وكسرها ، ومن أدلة الكسر ما أورده ابن جني من قراءة يحيى بن يعمر ، وابن أبي إسحاق وأبي السمّال ﴿ اشْتَرُوا الضَّلالَةَ بِالهُدَى ﴾[٢] ، بكسر الواو [٣] .

الإضافة إلى ياء المتكلم :-

ذكر ابن مالك أن المضاف إلى ياء المتكلم إن كان منقوصاً ، أو مقصوراً أو معرباً بحرفين فإنه تفتح الياء ، ويدغم ما وليته من أواخرها إلا (الألف) ، ثم ذكر أن في ياء المتكلم المدغم فيها لغتين : الفتح وهو الفصيح الشائع ، والكسر وهي لغة قليلة حكاها أبو عمرو بن العلاء ، والفراء ، و قطرب ، وبها قرأ حمزة[٤] قوله تعالى :-

﴿ مَا أَنَا بِمُصْرِخِكُم وَمَا أَنْتُم بِمُصْرِخِي ﴾[٥] .... [٦] ، ومن الملاحظ هنا أن ابن مالك ذكر قلة اللغة إلا أنه حرص على احترام القراءة وعدم المساس بقدسيتها فقبل أن

١- انظر شرح الكافية الشافية ٢٠١٠/٢ .

٢- سورة البقرة ، الآية : ١٦ .

٣- المحتسب ٥٤/١ .

٤- انظر المصدر السابق ٢ / ٤٨ .

٥- سورة إبراهيم ، الآية : ٢٢ .

٦- شرح الكافية الشافية ١٠٠٧/٢ .

يـذكر القـراءة وجـه القلـة صـراحةً إلـى اللغـة ؛ ليؤكـد أن القـراءة جـاءت علـى لغـة العرب ، ولغة العرب فيها الضعيف النادر كما فيها القوي الشائع .

المبحث الثاني : الحديث الشريف

أثـار استشـهاد ابـن مالـك بالحـديث الشـريف اهتمـام كثيـر مـن النحـاة حتـى إن بعضهم يرى أن ابن مالك هو أول من أجاز الاستشهاد بالحديث النبوي ، ومـن هؤلاء أبـو حيـان الأندلسـي إذ يقـول : " قد أكثـر هـذا المصـنف مـن الاسـتدلال بمـا وقـع فـي الحديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب ، ومـا رأيت أحدا من المتقدمين والمتـأخرين سـلك هـذه الطريقـة غيـره ، علـى أن الواضـعين الأولـين لعلـم النحـو المستقرئين للأحكام من لسان العرب ، كـأبي عمرو بن العلاء ، وعيسى ابن عمر والخليل ، وسيبويه من أئمة البصريين ، والكسائي والفراء ، وعلي بن مبارك الأحمر وهشام الضرير من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك وتبعهم على هذا المسلك المتـأخرون من الفريقين"[١] .

أما البغدادي فيقول : " وأما الاستدلال بحديث النبي (ﷺ) فقد جوزه ابن مالك وتبعه الشارح المحقق في ذلك "[٢] .

في حين يرى آخرون أن ابن مالك لم يبتدع الاستشهاد بالحديث وإنما كـان أول من أكثر من الاستشهاد به ، يقول الدكتور شوقي ضيف في حديثه عن ابن مالك :" وهو يعد أول من استكثر من رواية الحديث في النحو ، وحقاً كان يستشهد به من قبله في مصنفاتهما ابن خروف والسهيلي ، بل كان يستشهد به أحياناً أبو علي الفارسي وابن جني ، وابن بري المصري ولكنه هو الذي توسع بالاستشهاد به "[٣] .

١- التذييل والتكميل – أبو حيان ١٦٨/٥-١٦٩ .

٢- الخزانة البغدادي ١/ ٩ .

٣- المدارس النحوية شوقي ضيف ص ٣١٠ .

وهذا الرأي أقرب إلى الصواب من الرأي الأول ، إذ أن ما قاله أبو حيان والبغدادي - من أن ابن مالك قد ابتدع الاستشهاد بالحديث - ليس له أساس من الصحة ؛ ولا أدري كيف غاب عنهما استشهاد أغلب النحاة قبل ابن مالك بالحديث ومنهم على سبيل المثال : سيبويه والفراء والكسائي ، وأبو علي الفارسي وابن جني و أبو جعفر النحاس[١] .

ومن بعدهم الزمخشري وابن يعيش[٢] ، ومن نحاة الأندلس ابن خروف والسهيلي وأبو القاسم الصفار والشلوبين و اللاورقي وابن عصفور[٣] ، أما القول بأن ابن مالك أول من أكثر من الاستشهاد بالحديث- فإن عدد الأحاديث في مؤلفات ابن مالك يؤيد هذا الرأي – إلا أننا نجد كثيراً من الدارسين قد نسب الإكثار من الاستشهاد بالحديث إلى نحاة سبقوا ابن مالك ، فمثلا نجد أن الدكتور سعود الغازي يرى أن أبا علي الفارسي قد أكثر من الاستشهاد بالحديث إذ يقول :" إذا أعدنا النظر وتتبعنا المؤلفات النحوية وجدنا أن أبا علي الفارسي كان يكثر من الاستشهاد بالحديث في مسائل النحو العربي في سائر مؤلفاته "[٤] ، ويقول الدكتور عبد اللطيف الخطيب في دراسته لشرح المفصل :" ... وهذه الظواهر مجتمعة لها أثر في نفس ابن يعيش إذ

١- انظر خصائص التأليف النحوي خلال القرن السابع الهجري ص ١٥٩ ، و خصائص التأليف النحوي في القرن الرابع الهجري ص ٣٠٨ – ٣٠٩ .

٢- انظر ابن يعيش وشرح المفصل عبد اللطيف محمد الخطيب ، ص ١٤٩ .

٣- انظر خصائص التأليف النحوي خلال القرن السابع الهجري ص ١٦١ – ١٦٢ .

٤- خصائص التأليف النحوي في القرن الرابع الهجري ، ص ٣٠٨ .

ارتاح للاحتجاج بالحديث الشريف وقد كثر ذلك عنده ، بل لم يكن ابن مالك أكثر احتجاجاً من ابن يعيش "[1] .

ويرى الدكتور عبد القادر الهيتي أن ابن خروف أكثر من الاستشهاد بالحديث يقول :" قد أثبت الباحثون أن ابن خروف أول من أكثر من الاستشهاد بالحديث ، وقد وجدت في كتابه (تنقيح الألباب في شرح الكتاب) بعض المسائل التي استشهد فيها بالحديث الشريف وذلك لا ينفي القول بإكثاره الاستشهاد ، كما قرر ذلك كثير من الباحثين "[2] ، ومن هنا يتضح أن الاستشهاد بالحديث قد أخذ شكلا تصاعدياً لدى النحاة ، فعلى سبيل المثال نجد أن سيبويه استشهد بسبعة أحاديث[3] ، ثم جاء أبو علي الفارسي في القرن الرابع الهجري فضاعف العدد إلى أربعة عشر حديثاً[4] ، وجاء ابن يعيش في القرن السابع الهجري فاستشهد بثمانية أحاديث[5] ، وهكذا إلى أن بلغ الاحتجاج بالحديث ذروته في القرن السابع الهجري وظهر بصورة لدى نحاة الأندلس ومن بينهم ابن مالك .

١- ابن يعيش و شرح المفصل ، ص ١٥٦ .

٢- انظر خصائص التأليف النحوي خلال القرن السابع الهجري ، ص ١٦٧ .

٣- انظر فهرس الكتاب لسيبويه .

٤- ينظر خصائص التأليف النحوي في القرن الرابع الهجري ، ص : ١٨٣ .

٥- انظر فهرس شرح المفصل لابن يعيش .

استشهاد ابن مالك بالحديث

من خلال استقراء الأحاديث التي استشهد بها ابن مالك في الكتابين تبين لي ما يأتي :-

- أكثر ابن مالك من الاستشهاد بالحديث الشريف والأثر ، بشكل واضح ، فقد بلغ عدد الأحاديث في شرح الكافية الشافية تسعة وستين حديثاً ، و سبعة آثار ، بينما بلغت في شرح التسهيل سبعين حديثاً ، وثمانية وخمسين ومائة أثر ، وكما ذكرنا أن الاستشهاد بالحديث كان طابعا عاما لدى أغلب نحاة الأندلس ، وذلك لأسباب لخصها الدكتور عبد القادر الهيتي في أربع نقاط رئيسة ، هي[1] :-

١- التحديد الزمني للاستشهاد بكلام العرب لم يكن أمام نحاة القرن السابع الهجري مجالاً للرواية عن العرب المعاصرين لهم ؛ وذلك نتيجة لتحديد فترة الاستشهاد بكلام العرب بنهاية القرن الثاني الهجري بالنسبة للحضر ،والقرن الرابع بالنسبة للبدو، وبذلك انقطع منبع لا عوض لهم عنه في الاستشهاد وهو كلام العرب .

٢- عدم تمكنهم من مشافهة الأعراب ؛ لبعد الفترة الزمنية وبعد نحاة الأندلس عن مناطق الأعراب ، الذين كان نحاة المشرق القدامى يأخذون عنهم اللغة .

٣- انتشار الحديث في الأندلس ؛ وذلك لكونه منبعاً من منابع الثقافة للعالم الإسلامي وخاصة لأهل المغرب والأندلس .

١- انظر خصائص التأليف النحوي خلال القرن السابع الهجري ، ص ١٧٦ – ١٧٧ .

٤- انتشار المذهب المالكي بالأندلس . وكان هذا المذهب يعتمد اعتمادا كبيراً على الحديث الشريف حتى لقب بمذهب أهل الحديث .

أضف إلى ذلك أن ابن مالك كان ممن اشتغلوا بعلم الحديث ، فكان على دراية واسعة به ، ومما يدل على ذلك كتابه (شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح) والذي جمع فيه (اثنين وستين و مئتي حديث) [١] .

- إن ابن مالك في استشهاده بالحديث غالباً ما يشير إلى أنه حديث ، كأن ينسبه إلى الرسول (ﷺ) ، أو يذكر المصدر الذي أخذ عنه الحديث فمثلا في باب العطف يقول : " ومن حذف الواو وبقاء ما عطفت قول النبي (ﷺ): (تصدق رجل من ديناره من درهمه من صاع بره من صاع تمره) [٢] ..... "[٣] .

وفي باب كان وأخواتها يقول : " ... وفي الحديث (فاستحالت غرباً) [٤] ، وفي حديث آخر (لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض) [٥] ، ..." [٦]

ومن ذلك أيضاً في باب أفعال المقاربة يقول : " .... ومثله (حتى رأينا أنه لا حق لأحد منا في فضل) ، على رواية من رواه بالفتح في صحيح مسلم "[٧] ، إلا أن ابن مالك لم يتقيد بذالك ففي بعض المواضع نجده يستشهد بالحديث دون أن يشير إلى أنه

١- انظر خصائص التأليف النحوي خلال القرن السابع الهجري ، ص ١٧١ .

٢- صحيح مسلم بشرح النووي ١٠٢/٧ ، ط الشعب .

٣- شرح التسهيل ابن مالك ٣٨٠/٣ .

٤- البخاري باب التعبير ٢٨- ٢٩ ، مسلم في فضائل الصحابة ١٧ – ١٩ .

٥- البخاري باب العلم ٤٣ ، والحج ١٣ ، ومسلم باب الإيمان ١٢٠ .

٦- شرح الكافية الشافية ابن مالك ٣٩٠/١ .

٧- شرح التسهيل ٣٩٤/١ .

حديث ، ومن ذلك في باب الإضافة يقول : " ولم أقيد المحذوف بعامل المضاف فيدخل فيه مع المعطوف غير مضاف نحو : (إن أحدكم ليفتن في قبره مثل، أو قريباً من فتنة الدجال) [1] .... "[2] ، ومن ذلك أيضاً في باب الاختصاص يقول :- " ومن ورود الاختصاص بصورة النداء كقولهم : (اللهم أغفر لنا أيتها العصابة) .

و (نحن معشر الأنبياء لا نورث) [3] ، وأنا أيها الفتى أفعل كذا .." [4] .

- إذا أجتمع لديه الحديث وكلام العرب فلا يلتزم ترتيبا معينا ، ففي بعض المواضع يقدم الحديث ، وفي مواضع أخر يقدم كلام العرب ، وقد اجتمع الحديث مع كلام العرب في شرح الكافية الشافية في ثمانية وعشرين موضعاً ، تقدم الحديث في خمسة عشر موضعاً ، وتقدم كلام العرب في الثلاثة العشر الباقية .

أما في شرح التسهيل فقد اجتمعا في واحد وسبعين موضعاً ، تقدم الحديث في خمسة وخمسين منها ، وتقدم كلام العرب في الباقي .

فمن أمثلة تقدم الحديث على كلام العرب ما جاء في باب الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر يقول : " إن هذه الأفعال لو كانت لمجرد الزمان لم يغنِ عنها

١- البخاري كتاب الكسوف ١٦ ، وباب صلاة النساء مع الرجال في الكسوف ١٠ .

٢- شرح التسهيل ابن مالك ٢٤٩/٣ .

٣- البخاري فضائل أصحاب النبي ١٢ ، ومسلم في الجهاد ٤٩ – ٥٢ .

٤- شرح الكافية الشافية ابن مالك ١٣٧٤/٣ .

اسم الفاعل كما جاء في الحديث (إن هذا القرآن كائن لكم أجراً، وكائن عليكم وزراً)[1] .

وقال سيبويه : " قال الخليل : (هو كائن أخيك على الاستخفاف ، والمعنى كائن أخاك) "[2] ، وقال الشاعر[3] :-

وما كل من يبدي البشاشة كائناً أخاك إذا لم تلفه لك منجداً ...."[4]

ومن ذلك أيضاً في باب أفعال المقاربة يقول : " ومثال ترك (أن) مع (أوشك) قول النبي (ﷺ) : (يوشك الرجل متكئاً على أريكته يحدث بحديثي فيقول :- بيننا وبينكم كتاب الله)[5] ، أخرجه أبو داوود ، ومثله قول الشاعر[6] :-

يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ فِي بِعْضِ غِرَّاتِهِ يُوَافِقُهَا ... "[7]

ومن أمثلة تقدم كلام العرب عن الحديث ما جاء في باب المعرف بـ(ال) يقول في حديثه عن زيادة (ال) مع التمييز : " وعروض زيادتها في التمييز كقول الشاعر[8] :-

رَأَيْتُكَ لَمَا أَنْ عَرَفْتَ وِجُوهُنَا صَدَدْتَ وَطَبْتَ النَفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرٍو

١- سنن الدارمي ، كتاب فضائل القرآن ٤٣٤/٢ .

٢- الكتاب سيبويه ١٦٦/١ .

٣- البيت من الطويل ، وهو غير منسوب .

٤- شرح التسهيل ابن مالك ٣٤٠/١ .

٥- أخرجه أبو داود في السنة ٥ .

٦- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي – عالم الكتب ، الطبعة الثالثة ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م ، ص١٤٤ .

٧- شرح الكافية الشافية ٤٥٦/١ .

٨- الدرر اللوامع على جمع الهوامع للشنقيطي ص ١٧٥٣ ، ط ١٣٢٨ هـ .

ومنه الحديث(إِنَّ امْرَأَةً كَانَتْ تِهْرَاقُ الدِّمَاءُ)[1] ، والأصل تهراق دماؤها فأسند الفعل إلى ضمير المرأة مبالغة وصار المسند إليه منصوباً على التمييز ، ثم أدخل عليه حرف التعريف زائدة "[2] .

ومن ذلك أيضاً في باب الابتداء في احتجاجه على عدم جواز حذف الخبر بعد (لولا) الامتناعية إن كان الخبر مقيداً بكون خاص ، يقول : " وإن كان بكون ولم يشعر به المبتدأ ولا الجواب لم يجز الحذف كقول الزبير[3] :-

فَلَوْلَا بَنُوهَا حَوْلَهَا لَخَبَطْتَها .....

وكقول النبي (ﷺ) :

(لولا قومك حديثو عهدٍ بكفرٍ لبنيت الكعبة على قواعد إبراهيم)[4] .... "[5] .

- إن ابن مالك ساوى في استشهاده بالحديث بين قول الرسول (ﷺ) وأقوال الصحابة والتابعين التي ضمتها كتب الأحاديث ، ولعل سبب ذلك أن ابن مالك كغيره من النحاة القدامى يعد الحديث داخلا في كلام العرب ، ومما يقوى هذا الاحتمال ما ذكرته سابقاً من أن ابن مالك لم يحرص على تقديم الحديث على كلام العرب كما حرص على تقديم القرآن على غيره من الشواهد الأخرى وأيضاً ذكره لبعض الأحاديث دون أن يشير إلى أنها من لفظ الرسول(ﷺ) .

١- من حديث أم سلمة النهاية ٢٦٣/٤ .

٢- شرح التسهيل ابن مالك ٢٦٠/١ .

٣- العيني ٥٧١/١ .

٤- أخرجه البخاري في العلم ٤٨ ، والحج ٤٢ ، ومسلم في الحج ٣٩٨ .

٥- شرح الكافية الشافية ابن مالك ٣٥٥/١ .

- إن ابن مالك لم يقتصر في استشهاده بالحديث على الأحاديث الصحيحة ، بل استشهد أيضاً بالأحاديث الضعيفة ولعل هذا ما عناه الدكتور عبد الحميد حسن بقوله :" وأبن مالك ممن يستدلون بالحديث مطلقاً دون تفصيل "[١] ، وهو في هذا قد تبع أستاذه ابن يعيش ، وقد بلغ عدد الأحاديث الضعيفة التي استشهد بها في الكتابين سبعة أحاديث ، ومن هذه الأحاديث ما ورد في باب إعراب المثنى يقول : " ومن المعرب إعراب المثنى ما يصلح للتجريد كـ(حول) و(حوال) ...وتلبسهما بعلم التثنية كقول النبي (ﷺ) :

(اللهم حوالينا ولا علينا) [٢] ..." [٣] .

ومن الأحاديث الضعيفة أيضاً ما ورد في باب (كان) يقول : " ومن ذلك كان بمعنى حدث (ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن) [٤] .. "[٥] .

وكذلك في باب أفعل التفضيل يقول :" فإن أدى ترك رفعه الظاهر إلى فصل بمبتدأ بين أفعل التفضيل والمفضل عليه تخلص من ذلك بجعل المبتدأ فاعل أفعل بشرط

١- القواعد النحوية مادتها وطريقتها عبد الحميد حسن ، ص : ط الانجلو ١٩٥٣ .

٢- أحاديث معلة ظاهرها الصحة لمقبل بن هادي الوادي ص : ، ط٢ مكتبة ابن عباس المنصورة – مصر .

٣- شرح الكافية ابن مالك ٤٠٨/٣ .

٤- العلل المتناهية في الأحاديث الواهية عبد الرحمن بن علي القرشي ، تحقيق : إرشاد الحق الأثري ، إدارة العلوم الأثرية ، ط١٣٩٩ هـ ، فيصل أباد .

٥- شرح الكافية الشافية ٤٠٨/١.

كونه سبباً كـ (الصوم) بالنسبة إلى الأيام في قوله عليه السلام : (ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم من أيام العشر)[1] ... [2] .

١- الكشف الإلهي عن شديد الضعف والموضوع والواهي محمد بن محمد بن محمد الطرابلسي ، تحقيق : محمد محمود أحمد بكار ٧٨١/١ ، ط ١ سنة ١٤٠٨ ، مكتبة الطالب الجامعي دار العليان ، مكة المكرمة – السعودية .
٢- شرح الكافية الشافية ١١٤٠/٢ .

الفصل الثالث : كلام العرب

وفيه مبحثان :-

المبحث الأول : الشعـر

المبحث الثاني : الأقوال والأمثال

المبحث الأول : الشعـــــــــر

يعد الشعر العربي من المصادر المهمة التي اعتمد عليها النحاة في جمع اللغة ورصد قواعدها ، ولكن تباينت مواقفهم منه ، وذلك تبعا لتباين بيئاته وتعدد لهجاته ، إضافة إلى اعتماده على الرواية الشفوية ، والذي يهمنا الآن هو موقف ابن مالك من الشعر ، ومدى اعتماده عليه في بناء قواعده النحوية والصرفية ، ويتضح ذلك من خلال الآتي :

أولاً :- منهج ابن مالك في الاحتجاج بالشعر

وكما أكثر ابن مالك من الاحتجاج بالقرآن الكريم والحديث الشريف فقد أكثر أيضا من الاحتجاج بالشعر العربي وخاصة في شرح التسهيل فقد بلغ عدد الشواهد الشعرية فيه " ٢٤٦٣ " شاهد ، بينما في شرح الكافية الشافية احتج بـ " ١٩٩٠ " شاهد شعري ، وعلى الرغم من أن شواهد شرح الكافية تبدو قليلة مقارنة بشرح التسهيل ، فإنها كثيرة جدا إذا ما قارناها بعدد الشواهد الشعرية في كتاب سيبويه ، وشرح المفصل ، بل إنها فاقت عدد شواهد الكتاب مجتمعة بما فيها من قرآن وحديث وشعر وأمثال والتي بلغت " ١٧٥٨" شاهد كما ذكرنا سابقا ولعل ذلك راجع إلى كثرة محفوظة من أشعار العرب ، إضافة إلى إطلاعه الواسع على كتب العلماء السابقين فقد شهد له علماء عصره ، ومن جاء بعدهم بطول الباع في هذا المجال فقالوا عنه : " فقد جمع باعتكافه على الاشتغال بالنحو ، ومراجعة الكتب ومطالعة الدواوين العربية ، وطول السن - من هذا العلم غرائب وحوت

مصنفاته منها نوادر وعجائب ، وإن منها كثيراً استخرجه من أشعار العرب ، وكتب اللغة ، إذ هي مرتبة الأكابر النقاد ، وأرباب النظر والاجتهاد "[١] .

وقال عنه الدكتور شوقي ضيف : " .... وكان أمة لا في الإطلاع على كتب النحاة وآرائهم فقط ، بل أيضا في اللغـــة وأشعـــار العرب التي يستشهد بها في النحو ، وكذلك كان أمة في القراءات ورواية الحديث "[٢] .

وقد ألتفت إلى معاني الأبيات التي يقدمها كشواهد على قواعده فإذا رأى غموضا في معانيها أو غرابة في ألفاظها ، عمد إلى شرحها وتوضيحها ، وأمثلة ذلك كثيرة من ذلك مثلا في باب التمييز فبعد أن ذكر الشاهد ، وهو قول الشاعر:

وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمؤاً وَعَسَاقلاً ً وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الأَوْبَرِ

قال : " أراد بنات أوبر ، وهو علم لضرب من الكمأة ، والله أعلم "[٣] ، ومن ذلك أيضا في مسألة : وقوع الفعل على ضمير متصل مضاف إلى مفسر الضمير أحتج بقول الشاعر:

ِأَجلَ المرء يَسْتَحثُّ وَلا يَدْ رِي إذا يَبْتَغِي حصولَ الأمَانِي

ثم قال : " يريد المرء في وقت ابتغاء الأماني يستحث أجله ولا يشعر "[٤] .

وكذلك في باب ما ينوب عن المفعول المطلق استدل بقول رؤبة[٥] :

١- نفح الطيب ، أحمد بن محمد المقري – تح : محمد محي الدين عبد الحميد ، ط : أولى سنة ١٣٦٣ ، ٤٢٩/٢ .

٢- المدارس النحوية ، ص : ٣١٠ .

٣- شرح الكافية ٣٢٥/١ .

٤- شرح التسهيل ١٥٤/٢-١٥٥ .

٥- ديوان رؤبة ، تصحيح وترتيب : وليم بن الورد البرومي ليبرج – سنة ١٩٠٣ م ، ص : ١٠٤ .

لَوَّحَهـا مِنْ بَعْد بـُدن وسَنَقْ تَضميَركَ السابق يُطوَي للسَبَقْ

ثم قــال : " لوحهــا : ضمرها – البــدن السمن ، و السنــق البشم – والسبــق الخطر "[1]

وأحيانــا يلجأ في بعض الأبيات إلى التأويل لكي يتفق الشاهد مع ما يريد إثباتــه ومثال ذلك أنه يرى : جواز حذف الضمير العائد على الموصول إذا كان متصلا بفعل أو بوصف ، واستدل على ذلك بقول الشاعر[2] :

مَا اللهُ مُولِيكَ فَضْلٌ فَأحْمَدَنه بِه فَمَا لَدَى غَيْرِهِ نَفْعُ وَلا ضَرَرُ .

ولكي يتفق الشاهد مع ما ذهب إليه أوله بقوله : " أراد الذي موليكه ، فحذف العائد ؛ لأنه ضمير منصوب بصفة عاملة عمل الفعل "[3] .

ومن ذلك أيضا تأويله للبيتين اللذين استدل بهما على مجيء (ال) التعريف عوضا عن الضمير بقوله :- " ومما يقوي كون حرف التعريف عوضاً قول الشاعر[4] :

يَأوِي إلى قُنَّة خَلقَاء رَاسِيْة حُجْنٍ المَخَالِب لا يَغْتَالُه الشِّبع .

أراد حجن مخالبه ، ولولا ذلك لقال : أحجن المخالب ، كما يقال : رجل أحمر الثيــاب .

١- شرح التسهيل ١٨١/٢ .

٢- شرح الكافية الشافية ٢٩٠/١ ،شرح الأشموني – الأشموني - ١٧٠/١ .

٣- شرح الكافية الشافية ٢٩٠/١ .

٤- شرح التسهيل ٢٦٤/١ ، ديوان زهير بن أبي سلمى – كرم البستاني ، بيروت - ص ٢٤٢ .

وأنشد الكوفيون:

أَيَا ليلةً خُرسَ الدجاجِ سَهِرْتُهَا ببغدادَ مَا كَادتْ عَنْ الصُّبحِ تَنْجَلِي.

فقال : أراد : خرساء دجاجها ، ولولا ذلك لقال : خرساء الدجاج ، كما يقال : حمراء الثياب "[1] .

ونراه في بعض المواضع يؤول البيت ثم يستدل على صحة هذا التأويل ببيت آخر كما في تأويله لبيت القطامي حين قال : " وأنشد أبو علي[2] .

تُولي الضَّجِيجَ إذا تَنَبَّه مَوْهِناً كَالْأَقْحُوَانِ مِنْ الرَشَاشِ المُسْتَقَى

وزعم أن قائله أراد : من رشاش المستقى ، فزاد الألف واللام ولم يعتد بهما فلذلك أضاف إلى ما هما فيه .

وهذا الذي ذهب إليه بعيد ، ولكن يوجه البيت على أن قائله أراد : (كالأقحوان المستقى من الرشاش المستقى) فحذف من الأولى وأبقى الثانية دليلا عليه كما فعل من قال : [3]

تَقول وَدَقَّتْ صَدرَهَا بِيَمِينهَا أَبَعْلِي هَذَا بِالرَّحَى المُتَقَاعِسُ

أراد بعلي هذا المتقاعس بالرحى المتقاعس ، ثم حذف ، وهذا التوجيه نظائره كثيرة ، ولا نظير لما وجه أبو علي فلذلك لم أقل بقوله "[4] .

١- شرح التسهيل ٢٦٤/١ ، وقد أورده ابن عصفور برواية أخرى وهي: يا ليلة خرس الدجاج بسهرتها ببغداد ما كادت إلى الصبح تنجلي ، المقرب – ابن عصفور – تحقيق : الجواري ص ٢٧ .

٢- المقاصد النحوية – العيني – المطبعة الأميرية بالقاهرة ٤٠/٤ .

٣- العقد الفريد – ابن عبد ربه – لجنة التأليف والترجمة – ١٩٥٣ م ١٢٨/١ .

٤- شرح التسهيل ٢٦٠/١ .

وإذا تعددت الروايات الشعرية في البيت الواحد وكان اختلاف الرواية في موضع الشاهد فإنه يشير إلى ذلك ، وكثيراً ما يرجح رواية عن أخرى دون الطعن في صحة ما يقابلها . وهذا موقف أغلب النحاة من الروايات المتعددة ، يقول الدكتور خالد جمعة : " ومما لا شك فيه أن الرواة كما كانوا يختلفون في نسبة القصائد إلى أصحابها ، وفي زيادة بيت أو نقصان آخر ، كانوا يختلفون أيضا في رواية بعض الألفاظ عند روايتهم للأشعار ؛ ولهذا كثرت الروايات في بعض الشواهد ، وعد اللغويون الروايات المتعددة للشاهد الواحد روايات صحيحة ولم يتخذوا من اختلاف الروايات في بيت من الشعر دليلا على عدم جواز الاستشهاد بهذا البيت أو على عدم صحة الرواية فيه ، ولم نرَ أحداً يدعي الصنعة أو الوضع في بيت من الشعر ، لأنه يروى بأوجه متعددة هذا في الغالب الأكثر مما رأيناه في كتب الأدب واللغة ودواوين الشعر "[1] .

ومن أمثلة استشهاد ابن مالك بأبيات متعددة الرواية في باب الحروف الناصبة الاسم الرافعة الخبر ، فبعد أن ذكر جواز إعمال (ليت) بعد اتصالها بـ(ما) الكافة وجواز إهمالها قال : " وقد روى بيت النابغة[2] :

قالَت أَلا لَيتَما هَذا الحَمامُ لَنا إلى حَمامَتِنا أوَ نِصفُهُ فَقَدِ

بنصب الحمام ورفعه ، ورفعه أقيس "[3] .

١- شواهد الشعر في كتاب سيبويه ، خالد جمعة ، ص ٣١ .

٢- ديوان النابغة – طبعة ابن السكيت – تح : شكري فيصل ، دار الفكر – دمشق سنة ١٣٨٨ م ، ص ١٦ .

٣- شرح الكافية ٤٨٠/١ ، وشرح التسهيل ٣٨/٢ .

وكذلك في باب (لا) العاملة عمل (إن) فقد استدل على بناء اسم (لا) إذا كان مفردا- على ما كان ينصب به بقول سلامة بن جندب .

إن الشباب الذي مجدُ عواقبُه فيه تَلَذُّ ولا لذاتِ للشيب .

ثم قال :" يروى بكسر التاء وفتحها ، والفتح أشهر "[1] .

ومن ذلك أيضاً في باب الحال يقول : " وأجاز الكوفيون نصب راغب في قولك : فيك زيدٌ راغب ، وزيدٌ راغبٌ فيك ، وشبهه على الحال وأنشدوا[2] :

فَلا تَلْمْنِي فِيها فإنَّ بحبِّها أَخاكَ مُصَابَ القلْبِ جمَّا بَلَابلُهُ

والرواية المشهورة مصاب القلب جمّ بالرفع ، على أننا لا نمنع رواية النصب بل نجوزها على أن يكون التقدير : فإن بحبها شغف ، أو فتن مصاب القلب ، فإن ذكر الباء داخلة على الحب يدل على معنى شغف أو فتن .... "[3]

وقد أفاد ابن مالك من الشواهد الشعرية في مسألة الخلاف النحوي بين العلماء فكتيرا ما تكون الشواهد الشعرية هي الحد الفاصل في هذا الخلاف ، فنراه يحكم بصواب الرأي إذا أيدته الشواهد ، وببطلانه إذا خالفته ومن الآراء التي أيدها ابن مالك بالشواهد الشعرية ، رأي الخليل والكسائي في إعراب (أن ، و إن) بعد حرف الجر الذي تعدى به الفعل لـ(أنْ ، و إنَّ) يقول : " ومذهب الخليل والكسائي في (أنْ ، و إنَّ) أنهما في محل جر بعد حذف حرف الجر ، ومذهب

١- شرح التسهيل ٢/٥٥، والخزانة ٢:٨٥ .

٢- الكتاب لسيبويه ٢/٣٣ / وفيه فلا تلحني بدل تلمني ، واستدل به سيبويه على تقدم معمول خبر إن على اسمها وليس باب الحال .

٣- شرح التسهيل ٢/٣٤٨ .

سيبويه والفراء أنهما في محل نصب ، ويؤيد قول الخليل قول الشاعر أنشده الأخفش[1] :

وَما زُرتُ ليلي أَن تَكونَ حَبيبَةً إِلَيَّ وَلا دينٍ بها أَنا طالِبُه

فجر المعطوف على أنْ ، فعلم أنّ (أنْ) في محل جر "[2]

ومن ذلك أيضا تأييده لرأي الأخفش في مسألة جر المعطوف على خبر ليس المجرور بحرف جر زائد يقول : " ويجوز جر الخبر الثاني إذا جر الأول عند الأخفش لا عند سيبويه ، والقول في ذلك قول الأخفش لاستعمال العرب إياه كقول الشاعر[3] :

وَلَيسَ بِمَعرُوفٍ لَنا أَن نَرُدَّها صِحاحاً وَلاَ مُستَنكَرٍ أَن تُعَقَّرا "[4]

وكذلك أيد رأي يونس في مسألة لحاق ألف الندبة آخر نعت المندوب يقول : " لا يجيز الخليل ولا سيبويه أن تلحق ألف الندبة آخر نعت المندوب ، وأجاز ذلك يونس بنحو أن تقول : (وا زيد البطلاه) ويؤيد قول يونس قول بعض العرب : " واجمجمتي الشاميتيناه " ، وقول الشاعر[5] :

ألا يا عَمْرُو عَمْراه وعمرُو بن الزُّبَيْرَاه

١- ديوان الفرزدق – نشر الصاوي سنة ١٣٥٤ هـ القاهرة ، ٩٣ .

٢- شرح الكافية الشافية ٦٣٤/٢

٣- ديوان النابغة الجعدي ، تحقيق : عبد العزيز رباح ، منشورات المكتب الإسلامي بدمشق ،ط ١ سنة ١٣٨٤ هـ ، ص ٧٢ .

٤- شرح الكافية الشافية ٤٢٨/١ .

٥- شرح التسهيل ٤١٦/٣ ، المقاصد النحوية – العيني ٢٧٣/٤ .

فلحقت في الشامتيناه ، وهو مندوب ولحقت في عمراه وهو توكيد مندوب ولحقت في الزبيراه وهو مضاف إليه نعت معطوف على مندوب ولحاقها نعت المندوب كقول الشاعر[١] :

كم قائل يا أسعد بن سعداه كل إمرئ باك عليك أراه

ومن الآراء التي أبطلها واستدل على بطلانها بالشواهد الشعرية رأي أبي علي والزمخشري في مسألة دخول الباء جارة على خبر ما يقول : " وزعم أبو علي أن دخول البـاء الجارة على خبر ما مخصوص بلغة أهل الحجاز ، وتبعه في ذلك الزمخشري ، والأمر بخلاف ما زعماه ، لوجوه أحدها : أن أشعار بني تميم تتضمن دخول الباء على خبر ما كثيرا ، منه قول الفرزدق أنشده سيبويه[٢] :

لَعَمرُكَ ما مَعنٌ بِتارِكِ حَقِّهِ وَلا مُنسِئٌ مَعنٌ وَلا مُتَيَسِّرُ

ولو كان دخولها على خبر ما مخصوصاً بلغة الحجاز ما وجد في غيرها "[٣] .

وكذلك أستدل بالشعر على ضعف رأي الكوفيين في (أيم) الخاص بالقسم فقال : " وزعم الكوفيون أن المذكور جمع (يمين) ورأيهم في هذا ضعيف يدل على ضعفه ثلاثة أمور ، أحدها : أن همزة الجمع همزة قطع ، وهمزة الاسم همزة وصل لسقوطها مع اللام في " ليمنك ؛ لأن ابتليت لقد عافيت "[٤] .

١- شرح التسهيل ٤١٦/٣ .

٢- الكتاب ٦٣/١ .

٣- شرح الكافية الشافية ٤٣٦/١ .

٤- شرح المفصل ابن يعيش ٩٢/٩ ، همع الهوامع ، السيوطي ، تصحيح : محمد بدر النعساني ، مطبعة السعادة سنة ١٣٢٧ هـ القاهرة ، ٤٠/٢ .

وفي قول الشاعر[1] :

فقـالَ فريقُ القْومِ لَمَّـا نَشَدتُهم نَعَم وَفريقُ لْيمنُ اللهِ مَا نَدْرِي

وليس هذا بضرورة لتمكن الشاعر من إقامــة الوزن بتحريك التنوين والاستغناء عن اللام "[2] .

ومن ذلك أيضاً إبطاله لرأي بعض النحاة في عدم جواز دخول كان وبعض أخواتها على ما خبره فعل ، يقول : " وأشرت بقولي (والبواقي على رأي) إلى ما ذهب إليه بعض النحويين من أنَّ (كان ، وأصبح ، و أمسى ، و أضــحى وظل ، و بات) لا تدخل على ما خبره فعل ماض فلا يقال على هذا الرأي : كان زيد فعل ولا أصبح عمرو قرأ ، وهذا الرأي باطل إذ ليس لصاحبه حجه مع الاستعمال لخلافه كقول الشاعر[3] :

وَكُنَّا حَسِبْنَا كُلَّ بَيضاءَ شَحمـةً لَياليَ لاقَيْنـا جُـذام وَحِمْيـرا

وقال الأخر[4] :

أَمستْ خلاءً وَأمسى أَهلُها احتملوا أَخْنى عَليها الذي أَخْنى عَلى لُبدَ .."

- كما أنه لا يتورع في رفض بعض الشواهد الشعرية التي احتج بها غيره من النحاة إذا ما رأى عدم حجيتها موضحا سبب بطلانها كشواهد ، ومن أمثلة ذلك رفضه

١- شرح التسهيل ٢٠٤/٣ ، ديوان الحماسة شرح التبريزي ، ط٢ ، سنة ١٩١٣ م : ٤١/١ .

٢- شرح التسهيل ٢٠٤/٣ .

٣- شرح التسهيل ٣٤٤/١ ، خزانة الأدب البغدادي ٤٩/٢ .

٤- شرح التسهيل ٣٤٤/١ .

للبيت الذي احتج به الأخفش على جواز استعمال (حيث) بمعنى (حين) يقول: "وأجاز الأخفش استعمالها بمعنى (حين) وحمل على ذلك قول الشاعر:

ولِلفَتى عَقـلُ يَعيشُ بِـهِ حَيْثُ تَهْدِي سَاقَـهُ قَدَمُـهْ "[1]

ومن الشواهد التي رفضها قول الشاعر:

فخيرُ نحنُ عندَ الناسِ مِنْكم إذا الدَّاعِي المُثَوِّبُ قالَ: يالا

فقد احتج به الكوفيون على أن أصل يالفلان : يا آل فلان ، ولذلك جاز الوقوف عليها وقال ابن مالك : " ولا حجة في هذا البيت لاحتمال أن يكون الأصل: يا قوم لا فرار أولا تفروا ... "[2] ومن ذلك أيضا رفضه للبيت الذي احتج به المبرد في باب الأسماء الستة قال : " وأجاز أبو العباس المبرد أن يقال : (أبيَّ) برد اللام ، وليس في قول الشاعر[3] :

وَأبيّ مَالَك ذُو المجَازِ بِدَارِ

حجة على ذلك لاحتمال إرادة الجمع وسقوط النون لذلك ، فإن الأب يجمع على(أبين) ..." [4] .

كما أنه رفض الشاهد الذي احتج به سيبويه على جواز نصب جواب الشرط بعد الواو وفاء الجزاء ، قال : " ولا يستشهد على هذه المسألة بما أنشده سيبويه من

١- شرح التسهيل ٢٣٣/٢ ، شرح المفصل ٩٢/٤ .

٢- شرح التسهيل ٤١٢/٣ ، خزانة الأدب ٢٤٨/١ .

٣- خزانة الأدب ٢٧٢/٢ .

٤- شرح الكافية ١٠٠٩/٢ .

قول الشاعر[1] :

وَمَنْ لاَ يُقَدِّمْ رِجْلَهُ مُطْمَئِنَةً فَيُثْبِتَهَا فِي مُسْتَوَى الأَرْضِ يَزْلَقِ

لأن الفعل المتقدم على الفاء منفي وجواب النفي ينصب في مجازاة وغيرها "[2] .

١- الكتاب سيبويه ٨٩/٣ .

٢- شرح الكافية الشافية ٦٠٦/٣ .

ثانياً : مصادره الشعرية

لا يهتم ابن مالك بذكر المصادر التي أخذ عنها الشواهد الشعرية ، فنراه في بعض المواضع يذكر الشاعر أو النحوي الذي نقل الشاهد عنه ، وفي مواضع أخر يكتفي بذكر الشاهد من دون أن يشير إلى مصدره ، ولهذا كثرت لديه الشواهد التي لا يعرف قائلها يقول الذهبي في ترجمته : " وأما أشعار العرب التي يستشهدون بها على اللغة والنحو فكانت الأئمة الأعلام يتحيرون فيها ويتعجبون من أين يأتى بها "[١] ، ومن هنا يتبين أن ابن مالك يجيز الاحتجاج بالآبيات المجهولة القائل رغم أن بعض النحاة يمنعون ذلك ، يقول السيوطي : " لا يجوز الاحتجاج بشعر أو نثر لا يعرف قائله ، صرح بذلك ابن الأنباري في الإنصاف وكان علة ذلك خوف أن يكون لمولد أو من لا يوثق بفصاحته،ومن هذا يعلم أنه يحتاج إلى معرفة أسماء شعراء العرب وطبقاتهم "[٢] .

ومن أمثلة الأبيات المجهولة التي استشهد بها ابن مالك قول الشاعر[٣] :

ماذا ولا عتب في المقدور رمت أما يُحْظيْكَ بالنُجْحِ ، أمْ خُسْرٌ وتظليلُ

احتج به ابن مالك على جواز الفصل بين الصلة والموصول بالجملة الاعتراضية وقد ذكر الدكتور عبد المنعم هريدي أن هذا البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها "[٤]

١- تاريخ آداب العرب – مصطفى صادق الرافعي ٣٧٠/١ .

٢- الاقتراح السيوطي ، تح : الدكتور : أحمد محمد قاسم ، ص ٧١ .

٣- شرح الكافية الشافية ٣١١/١ ، همع الهوامع ٨٨/١ .

٤- شرح الكافية الشافية ١/ هامش ، ص ٣١١ .

ومن ذلك أيضا قول الشاعر[١] :

بَلِّغْتُ صنعَ امرِئ كَرَّ إحالكه إذا لم تزل لا كتساب الحمد مبتدرا

فقد احتج به على ورود ثاني مفعولي أفعال القلوب ضميرا متصلا ، وقال العيـني : " إن هذا البيت احتج به جماعة من النحاة ولم أجد أحدا نسبه إلى قائله "[٢] .

ومن ذلك أيضا قول الشاعر[٣] :

إنَّ امْرَأ عَزَّهُ مِنْكُنَّ وَاحِدَةٌ بعْدِى وَبعْدَكِ في الدَّنيا لمغرورُ

احتج به ابن مالك على جواز[٤] حذف تاء التأنيث لوجود فصل في التأنيث الحقيقي وذكر ابن جني: أن هذا البيت من أبيات سيبويه التي لا يعرف قائلها "[٥] .

ومع أن ابن مالك يجيز الاحتجاج بالآبيات المجهولة القائل إلا أنه يشترط فيها صحة الرواية والوثوق بالراوي ، أي أن تروى عن عدل ، فقد جاء عنه بعد ذكره للشاهد الذي أحتج به الكوفيون على جواز دخول لام الابتداء على خبر (لكن) وهو قول الشاعر[٦] :

وَلكنني مِنْ حُبِّها لعَمِيد

١- ينظر شرح التسهيل ١٥٥/١ ، المقاصد النحوية ٢٨٧/١ .

٢- المقاصد النحوية ٢٨٧/١ .

٣- الإنصاف في مسائل الخلاف – لأبي البركات الأنباري - دار التراث العربي - ١٧٤/١

٤- ينظر شرح الكافية الشافية ٥٩٦/٢ .

٥- الخصائص ٤١٤/٢ .

٦- شرح المفصل - ابن يعيش ٦٨/٨ .

قال : " ولا حجة فيه لشذوذه ، إذ لا يعلم له تتمة ، ولا قائل ، ولا رواه عدل "[١] وهو في هذا يسير على منهج النحاة من قبله ، فقد ذكر الدكتور سعيد الأفغاني أن من قواعد العرب في الاحتجاج " أنهم لا يجيزون الاحتجاج بشعر ولا نثر لا يعرف قائله إلا إذا رواه عربي مما يحتج بكلامه "[٢] ، ويقول الدكتور أحمد مختار : " وقد كان اللغويون يستشهدون بالشعر المجهول قائله إن صدر عن ثقة ولذا اعتبروا الأبيات التي وردت في كتاب سيبويه أصح شواهد اعتمد عليها خلف بعد سلف ، مع أن فيها أبياتاً عديدة جهل قائلوها "[٣] .

كما أنه توسع في جمع الشواهد الشعرية ، ولم يتقيد بالتحديد الزماني والمكاني الذي زعمه بعضهم في أخذ الشواهد ، وقد عاب عليه أبو حيان ذلك يقول : " عنى في كتبه بنقل لغة لخم وخزاعة وقضاعة ، وغيرهم ، وليس ذلك من عادة أئمة هذا الشأن "[٤] ، ويرى الدكتور عبد العالي مكرم أن ابن مالك قد تأثر في ذلك بالكوفيين يقول : " ومن هنا كان تأثر ابن مالك بالكوفيين واضحا كل الوضوح ، فقد احتج بأشعارهم التي رووها ولم يبال عن أي قبيلة أخذت ، ولا عن أي لهجة رويت ، فما دامت هذه الأشعار تنتمي إلى أصل عربي فهي في الاستشهاد ، ومصدر في القياس عليها ، وتقعيد القواعد على أساسها "[٥] .

١- شرح التسهيل ٢٩/٢ .

٢- أصول النحو العربي - سعيد الأفغاني ، ص ٥٦ .

٣- البحث اللغوي عند العرب - أحمد مختار عمر - الطبعة الرابعة سنة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م ، ص ٤٠ .

٤- الاقتراح السيوطي ، ص ٥٧ .

٥- المدرسة النحوية في مصر والشام ، عبد العال مكرم ، ص ٢٥٠ .

ثالثاً : الضرورة الشعرية

يرى ابن مالك أن الضرورة الشعرية هي ما وقع في الشعر ، مما ليس للشاعر عنه مندوحة ، أي متسع يهرب منه إلى غيره من صور التعبير ، وقد صرح بذلك في عدة مواضع ، منها في مسألة وصل (ال) بالفعل المضارع يقول : "وقد وصلت بالفعل المضارع ولم يقع ذلك إلا في الشعر ، كقول الشاعر[١] :

مَا أَنْتَ بِالحَكَمِ الْتـرْضَى حُكُومَتُهُ وَلاَ الأَصِيْلِ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَل

وأنشد أبو زيد[٢] :

أَتـَانِي كَلَامُ التَغْلَبِّي بـِن دَيْسُـقٍ فَفِي أَيِّ هَـذَا وَيْلَهُ يَتَسَـــرَّعُ

يَقُولُ الخَنَا وَأَبْغَض العُجْمِ نَاطِقًا إلى رَبِّهِ صَوْتُ الحِمَارِ الْيُجَدَّعُ

وليس هذا بفعل مضطر ، بل فعل مختار ، لتمكنهما من أن يقولا :

مَا أَنْتَ بِالحَكَمِ الْمَرْضى حُكُومَتُهُ .....

..... إلى رَبِّهِ صَوْتُ الحِمَارِ يُجَدَّعُ ....."

ونص على ذلك أيضا في باب الاستثناء بقوله : " ومع كـــل ذلك فالمستحق بعد (إلا) النصب على الاستثناء ، شبيه بالمفعول المباشر عامله فكان له بذلك حظ في الاتصال ، إذا كان مضمرا فنبهوا على ذلك بقول الشاعر[٣] :

وَمَا أُبَالِي إذا مَا كُنْتِ جَارَتَنَا أَلاَّ يُجَاوِرَنَـــا إلاَّكِ دَيَّـــارُ

١- شرح الكافية الشافية ٢٩٩/١ ، الخزانة ١٤/٢ .

٢- شرح الكافية الشافية٢٩٩/١ ، النوادر في اللغة أبو زيد الأنصاري ، دار الكتاب العربي بيروت سنة ١٨٩٤م ، ص ٦٦ .

٣- شرح التسهيل ، الخزانة ٤٠٥/٢ .

وقول الآخر[١] :

أَعُوذُ بِرَبِّ العَرْشِ مِنْ فِئَةٍ بَغَتْ عَلَيَّ فَمَا لِي عَوْضُ إلاَّهُ نَاصِرُ

وليس هذا ضرورة لتمكن قائل الأول من أن يقول :

وَمَا أُبَالِي إذا مَا كُنْتِ جَارَتَنَا ألا يكون لنا خل ولا جــار

ولتمكن قائل الثاني من أن يقول :

أَعُوذُ بِرَبِّ العَرْشِ مِنْ فِئَةٍ بَغَتْ عَلَيَّ فَمَا لِي غيرهُ عَوْضُ نَاصِرُ .." [٢]

وهو في موقفه هذا من الضرورة متأثر برأي أحد شيوخه[٣] لقوله في مسألة الجزم بـ(إذا) بعد أن ذكر قول الشاعر[٤] :

وإذا نطــاوع أمرَ سادتنا لا يُثْنِنــا بُخلٌ وَلا جُبْنُ

" قال الشيخ - رحمه الله – وليس قائل هذا مضطراً ؛ لأنه لو رفع (نطاوع) لم يكسر الوزن ولم يزاحفه " .

ويرى أبو حيان أن ابن مالك لم يوفق في فهمه لمعنى الضرورة حيث قال : " ولم يفهم ابن مالك معنى قول النحاة في ضرورة الشعر فقال في غير موضع : ليس هذا البيت بضرورة ؛ لأن قائله متمكن من أن يقول كذا وكذا ، فهم أن الضرورة في اصطلاحهم ، هي الإلجاء إلى الشيء ، فقال : إنهم لا يلجؤون إلى ذلك إذ يمكن أن

١- شرح التسهيل ، المقاصد النحوية ٢٥٥/١ .

٢- شرح التسهيل ٢٧٦/٢ .

٣- لم أعثر على ما يدلني على اسمه ، ولكن على الأرجح أنه أبو علي الشلوبين ، وذلك لكثرة أخذه عنه في الكتابين .

٤- شرح التسهيل ٨٢/٢ ، معاني القرآن الفراء ١٤٤/٢.

يقولوا كذا ، فعلى زعمه لا توجد ضرورة أصلا ؛ لأنه ما من ضرورة لا يمكن إزالتها ونظم تركيب آخر غير ذلك التركيب "[1] .

وقد رد بعض المحدثين على أبي حيان وانتصروا لابن مالك ومنهم الأستاذ محمد كامل بركات يقول : " وأبو حيان متحامل على ابن مالك في مسألة الضرورة تحامله عليه في مسألة الاستشهاد بالحديث ، فابن مالك لم يقل رأيه عن سوء فهم كما يدعي أبو حيان ، ولم يكن قوله بدعا من القول ، وإنما هو مأخوذ من كلام سيبويه وغيره كما أشار الألوسي ، بل إن معنى الضرورة لغويا لا يخرج عما ذهب إليه ابن مالك ، والضرورة عند جمهور النحاة : اصطلاح تعارف عليه أكثرهم ، وليس ابن مالك ملزماً بالتقيد بهذا الاصطلاح ، وهو الرجل اللغوي الواسع الأفق ، وليس النحو الاصطلاحي إلا تنظيم قواعد ، فقول ابن مالك في الضرورة خاضع لتأثره بالذوق اللغوي أكثر من تأثره بالنحاة واصطلاحاتهم ، وليس جهلا أو عدم فهم كما يقول أبو حيان"[2] .

وممن أيد ابن مالك أيضاً الدكتور عبد العالي مكرم يقول :" وأكبر الظن أن ابن مالك كان موفقا في تحديده لمعنى الضرورة ؛ لأنها لا تسمى ضرورة إلا إذا

١- الأشباه والنظائر ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ٢٦٨/١ .

٢- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، ابن مالك ، تحقيق : محمد كامل بركات ، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ، سنة ١٣٨٧ هـ ، ١٩٦٧ م ، ص ٤٨ .

اضطر إليها الشاعر اضطرارا ، بحيث لا يصلح في موضعها أي تركيب آخر أو أي لفظة تقوم مقام اللفظة التي وقعت فيها الضرورة "[1] .

١- المدرسة النحوية في مصر والشام ، ص ٢٦٩ .

المبحث الثاني :الأقوال والأمثال

اعتمد النحاة الأوائل ، وخاصة نحاة المدرسة البصرية في جمع شواهدهم من أقوال العرب وأمثالهم ، على الرحيل إلى البوادي ومشافهة الأعراب ، وأخذ اللغة من منابعها الأصلية ، فقد روي عن الكسائي " أنه خرج إلى البصرة فلقي الخليل وجلس إلى حلقته .... فقال للخليل من أين أخذت علمك هذا ؟ قال : من بوادي الحجاز ونجد وتهامة ، فخرج و رجع وقد أنفذ خمس عشرة قنينة حبرا في الكتابة عن العرب سواء ما حفظ "[١] .

كما روي عن المبرد أنه قال : " قال الأصمعي رآني أعرابي وأنا أكتب ما يقول فقال : ما تدع شيئا إلاّ نمصته ، أي نتفته "[٢] .

وروي أيضا أن بعض الأعراب قال للأصمعي وقد رآه يكتب كل شيء:

"ما أنت إلا الحفظة تكتب لفظ اللفظة "[٣]

إلاّ أن هذه الفرصة لم تتح للنحاة المتأخرين أمثال ابن مالك ، وذلك لبعد الفترة الزمنية لزمن الاستشهاد ، وبعد نحاة الأندلس عن مناطق الأعراب ، فكان البديل لهؤلاء عن مشافهة الأعراب هو الاعتماد على المصادر السابقة ، المتمثلة في كتب النحاة السابقين ، إضافة إلى ما حفظ في ذاكرة الناس من الأمثال والحكم .

وقد بلغت شواهد ابن مالك من أقوال العرب وأمثالهم - (١٨٩) شاهد في شرح التسهيل ، و (١٧٥) شاهد في شرح الكافية ، وهي قليلة قياسا بغيرها من

١- معجم الأدباء ياقوت الحموي ، طبعة سنة ١٤١١هـ - ١٩٩١ م ، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ، ٨٨/٤ .

٢- أخبار النحويين البصريين أبو الحسن سعيد السيرافي ، تحقيق : نخبة من العلماء ، مكتبة الثقافة الدينية ، ص ٥٢ .

٣- المصدر السابق ، ص ٥٢ .

الشواهد الأخرى ، ويرى الدكتور سعود بن غازي أن قلة الشواهد النثرية (الأقوال والأمثال) " ظاهرة عامة في كتب النحاة وذلك راجع لقلة تداولها بين الناس مقارنة بالشعر وهذا ناتج عن عدة أسباب منها :

١. قوة مركز الشاعر وتأثير الشعر في المجتمعات البدائية .

٢. صعوبة حفظ النثر والاحتفاظ به مدة طويلة .

٣. قابلية النثر للتغير وتبديل الكلمات بكلمات مثلها في حين أن هذا لا يمكن في الشعر الذي يحكمه الوزن وتحده القافية .

٤. قلة المناسبات التي تدعو إلى النثر في حين أن الشعر على العكس من ذلك "[١] .

منهج ابن مالك في الاحتجاج بأقوال العرب وأمثالهم

ولم يأت ابن مالك بجديد في مجال الاستشهاد بأقوال العرب وأمثالهم فالنحاة منذ سيبويه وحتى ابن مالك ومن جاء بعده يسيرون على نفس المنهج ولعل هذا هو سبب قلة اهتمام الدارسين المحدثين بهذا النوع من الشواهد ، فغالبا ما يكون اهتمامهم منصبا على المواضع التي تكون فيها خلافات بين العلماء أو آراء جديدة .

- وقد جاءت شواهد ابن مالك من أقوال العرب وأمثالهم في مواضع متفرقة في الكتابين فاحتج بهما لتأييد آرائه النحوية ، كما في باب (المبتدأ) فإنه احتج على حذف الخبر وجوبا بعد واو المعية بقول العرب " كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتَهُ وَكُلُّ صَانِعٍ

١- انظر خصائص التأليف النحوي في القرن الرابع الهجري ، ص : ٣٠٦ – ٢٠٧ .

وَمَا صَنَعَ "[1] وفي هذا الباب أيضا يقول : " وقد يقصد اشتراك المضاف والمضاف إليه في خبر فيجيء بالخبر مثنى كقول بعض العرب : راكب البعير طليحان ، والأصل : (راكب البعير والبعير طليحان) ، فحذف المعطوف لوضوح المعنى "[2] .

واستدل على جواز حذف خبر (لا) العاملة عمل (إن) إذا لم يجهل بثلاثة أقوال ، يقول : " فمن حذفه لكونه لا يجهل (لا إله إلاَّ الله) و (لا فَتىً إلاَّ عَلِي) و (لَا سَيْفَ إلاَّ ذُو الفِقَار) "[3] .

واستدل في هذا الباب أيضا على نصب (لا) للعلم المؤول بنكرة إذا لم يكن مفردا بقول العرب : " قضية ولا أبا حسن لها "[4] .

وفي باب (الموصول) استدل على حذف صلة الحرف مع بقاء معمولها بثلاثة أقوال يقول : " ومثال حذف صلة الحرف باقيا معمولها قول العرب : لا أفعل ذلك ما أن حراء مكانه ، وما أن في السماء نجما ، أي ما ثبت أن حراء مكانه ، وما ثبت أن في السماء نجما ، فحذفوا الفعل الموصول به وابقوا فاعله وهو : أن وما عملت فيه ومن ذلك قولهم : أما أنت منطلقا ، أي : لأن كنت فحذفوا(كان) وهي صلة أن وأبقوا اسمها وهو : أنت ، وخبرها وهو المنصوب وجعلوا (ما) عوضا من كان ، ومن ذلك أيضا قول العرب : كُلُّ شَيء مَهَةٌ ما النساءَ وذكرهَن ، أرادوا :

١- شرح الكافية الشافية ٣٥٦/١ .

٢- شرح التسهيل ٢٨٩/١ .

٣- شرح الكافية ٥٣٥/١ .

٤- شرح التسهيل ٦٧/٢ .

ما عدا النساء وذكرهــن ، فحذفوا صلة (مـا) وهو (عــدا) وأبقوا المنصوب بـه والمعطوف عليه "[1] .

- ومن استشهاده بأقوال العرب في الصرف في مسألة(إبدال تاء التأنيث هاء في الوقف) يقول : " وقلَّ هذا الإبدال المنسوب إلى تاء التأنيث في جمع التصحيح كقول بعض العرب : (دَفْنُ البَنَاه مِنَ المُكرُمَاه) ، يريد دفنت البنات من المكرمات "[2] .

ومن ذلك أيضا في باب (أفعل التفضيل) استدل على صوغ أفعل التفضيل من فعل المفعول بقول العرب : " أشْغَلُ من ذات النِّحْيَيْن ، وأزْهى من دِيك "[3] .

- وغالبا ما نراه يشير إلى ما هو شاذ أو قليل فيما يحتج بـه من كلام العرب كما في باب (الأفعـــال الرافعـــة الاسم الناصبة الخبر) يقول :" وشذ أيضا زيـــادة أصبح و أمسى في قول بعض العرب : ما أصبح أبردها وما أمسى أدفأها ... "[4] .

وكذلك في مســألة (وقــوع اسم الحــدث - المشتق منـــه العامـل - ظرفـا) يقـول : " ولا يكون هذا النوع ظرفا قياسيا ، إلا إذا كان العامل فيه موافقا لـه في الاشتقـاق فلذا عُدَّ من الشواذ قولهم : (هُوَ مِنِّي مَقْعَدَ القَابلَة) و(عَمْرٌومَزْجَرَ الكَلْبِ) ،

١- شرح التسهيل ٢٣٦/١ .

٢- شرح الكافية ١٩٩٥/٤ .

٣- شرح التسهيل ٢٣٦/١ .

٤- المصدر السابق ٣٦٢/١ .

و(خَالِدٌ مَنَاطَ الثُّرَيَّا) ، فلو أعمل في المقعد (قعد) وفي المزجر (زجر) وفي المناط (ناط) ، لم يكن في ذلك شذوذ ولا مخالفة للقياس "[١] .

وكذلك جاء عنه في باب(أفعل التفضيل) " وما عُدَّ من الشواذ في التعجب عد من الشواذ في التفضيل ، فمن الشواذ في التعجب قولهم : (أَقْمِنْ بِهِ) أي : مَا أَحَقَّهُ، ووجه الشذوذ فيه أنه بني من قولهم : (هوَ قِمْنٌ بِكَذَا) أي : حقيق به ." [٢] .

ومما وصفه بأنه قليل ما جاء في باب (الحال) من قوله : " وورود المصدر المعرفة حالا قليل نحو:(أَرْسَلَهَا العِرَاكَ)[٣] و(جَاءُوا قَضَّهُم بِقَضِيضِهِمْ)[٤] ". [٥] .

- وهو في بعض المواضع ينسب القول أو المثل إلى قائله أو يذكر النحوي الذي نقل عنه ، وفي مواضع أخر يكتفي بقوله: (قول العرب) أو (قول بعض العرب) أو (قولهم) ، فمن المواضع التي نسب فيها القول إلى صاحبه : في (باب المفعول المطلق) ، فقد احتج على نيابة المصدر عن فعله بالمثل القائل : (أغدة كغدة البعير وموت في بيت سلولية) [٦] ونسبه إلى عامر بن الطفيل[٧] .

١- شرح الكافية الشافية ٦٧٦/٢ .

٢- المصدر السابق ١١٢٣/٢ .

٣- ديوان لبيد بن ربيعة العامري ، دار صادر بيروت ، سنة ١٣٨٦ هـ ، ص : ٨٦ .

٤- مجمع الأمثال للميداني : (جاء القوم قضهم بقضيضهم) ، تحقيق : جان عبد الله توما ، دار صادر بيروت ، ط١، سنة ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م ، ٤١٢/١ .

٥- شرح الكافية الشافية ٧٣٥/٢ .

٦- مجمع الأمثال للميداني ٥٧/٢ .

٧- شرح الكافية الشافية ٦٦٤/٢ .

وكذلك في باب (الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر) احتج على ورود خبر (عسى) اسما منصوبا بالمثل القائل : (عسى الغوير أبؤسا) [١] ونسبه للزباء[٢] .

وكذلك في باب (المبتدأ) استدل - على جواز الإخبار عن اسم العين بظرف زمان – بقول امرئ القيس : (اليوم خمرٌ وغدا أمرٌ) ونسبه إليه[٣] ، وجاء عنه أيضا في باب (المضمر) قوله : " وزعم الأكثرون أن ألف (أنا) زائدة للوقف كزيادة (هاء السكت) وأيدوا ذلك بأن الهاء تعاقبها ، كقول حاتم : (هذا فزدي أنه) [٤] ... "[٥] .

- أما النحاة الذين ذكر أنه نقل عنهم بعض أقوال العرب فهم كثر وعلى رأسهم **سيبويه** ، فقد ذكر في مواضع كثيرة أنه نقل عنه أقوال العرب ومن هذه المواضع : في مسألة (حذف المبتدأ وجوبا) قال : " قال سيبويه : (سمعت من يوثق بعربيته يقال له : كيف أصبحت ؟ فقال : حمد لله وثناء عليه ، أي : أمري حمد لله) [٦] ..... "[٧] .

١- مجمع الأمثال للميداني ٤٢٤/١ .

٢- شرح الكافية الشافية ١/ ٤٥١ .

٣- شرح التسهيل ٣٢٠/١ .

٤- النوادر في اللغة ص : ٦٤ – فزدي : الأصل قصد ، قلبت الصاد زاياً ، وتقال لمن يصل إلى طرف من حاجته وهو يطلب نهايتها – لسان العرب (فزد) .

٥- شرح التسهيل ١٤١/١ .

٦- الكتاب ٩/١ /٣ .

٧- شرح التسهيل ٢٨٨/١ .

ونقل عنه أيضا في مسألة : (جواز دخول ليس على الفعل الماضي) قول العرب[١] : (ليس خلق الله أشعر منه ، وليس قالها زيد) [٢] .

كذلك في مسألة (صوغ المبالغة من اسم الفاعل) يقول : " وأكثرها استعمالا فعّال و فعول ثم مفعال ثم فعيل ثم فعل ، وحكى سيبويه عن بعض العرب : (أمَّا العَسَلُ فَأَنَا شَرَّابٌ) [٣] ، و (إنَّهُ لمِنْحَارٌ بَوَائكَهَا) "[٤] .

وكذلك في مسألة (إعمال (أن) المخففة) قال : " قال سيبويه : وحدثنا من نوثق به أنه سمع من العرب من يقول : (أنْ عَمراً لمُنْطَلِق) [٥] "[٦] .

وممن نقل عنهم أيضاً **الكسائي** في باب (النائب عن الفاعل) قال : " وحكى الكسائي : خُذْهُ مَطْيُوبَةً بِهِ نَفسٌ ، وَمن المَوْجُوعُ رَأْسُهُ والمَسْفُوهُ رَأَيُه؟ "[٧] ومما نقل عنه أيضا في مسألة (مشاركة (نعم و بئس) لـ(ليس) في رفع الضمير) يقول : " ومع هذا فقد شاركتها (نعم وبئس) في رفع الضمير مستترا وبارزا قال الكسائي : روي عن بعض العرب : (الزيدان نعما رجلين ، و الزيدون نعموا رجالا) ... "[٨] .

١- الكتاب ١٤٧/١ .

٢- شرح التسهيل ٣٤٤/١ .

٣- الكتاب ١١١/١ .

٤- شرح الكافية الشافية ١٠٣٢/٢ ، بوائك : جمع بائكة ، وتطلق على الناقة الحسنة الفتية - الصحاح للجوهري - تحقيق عبد الغفور عطّار – دار العلم للملايين (مادة بوك) .

٥- الكتاب ٢٨٣/١ .

٦- شرح الكافية ٥٠٦/١ .

٧- المصدر السابق ٦١١/٢ .

٨- شرح التسهيل ٣٥٣/١ .

ومن نقله عن **الأخفش** قول العرب : (من الآن إلى غد)[١].. [٢] .

وكذلك نقل عنه في مسألة (مجيء (ال) التعريف للجنس)[٣] ، قول العرب : (أَهْلَكَ الناسَ الدينارُ الحمرُ والدرهمُ البيضُ).[٤] ، وكذلك في باب (حروف الجر) يقول : " ولا يجر بالتاء إلا (الله) ، إلا ما حكى الأخفش : من قول العرب : (تَرَبِّ الكَعْبَةِ) "[٥] .

وكذلك استدل على جواز استعمال (من) الموصولة لغير العاقل ، إذا قرن بالعاقل[٦] بما حكاه **الفراء** من قول العرب : (اشْتَبَه عَلَيَّ الرَّاكِبُ وَحِمْلُه فَمَا أدْرِي مَنْ ذَا مِنْ ذَا)[٧] ، ونقل عنه أيضا - في مسألة (ورود الذي مصدرية)- قول العرب : (أبوك بالجارية الذي يكفل ، وبالجارية وما يكفل)[٨] .

ونقل عن **أبي عمرو بن العلاء** في باب (الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر) قول العرب : (ليس الطيب إلا المسك ، وليس البر إلا العمل الصالح)[٩] .

١- معاني القرآن الأخفش ، تحقيق : هدى محمود قراعة – الطبعة الأولى سنة ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م ، مكتبة الخانجي القاهرة ، ١١/١ .

٢- شرح التسهيل ١٣١/٣ .

٣- شرح التسهيل ٢٥٩/١ .

٤- معاني القرآن الأخفش ١٨٣/١ .

٥- شرح الكافية الشافية ٧٩٢/٢ .

٦- المصدر السابق ٢٧٩/١ .

٧- معاني القرآن الفراء ٩٨/٢ .

٨- شرح التسهيل ٢١٩/١ .

٩- المصدر السابق ٣٧٩/١ .

ونقل عن **يونس** في مسألة (مجيء في الجارة بمعنى الباء) يقول : " وحكى يونس عن بعض العرب : (ضربته في السيف ، أي : بالسيف) [١] "

ونقل عنه أيضا في مسألة (الجر بمضمر بعد إن وفاء الجزائيتين) قول العرب :

(مررت برجل صالح إلا صالح فطالح) [٢] .

وفي مسألة (نفي جواب القسم بـ(لم)) نقل عن **الأصمعي** فقال :" وحكى الأصمعي قال : قُلْتُ لاعْرَابِيٍّ أَلَكَ بَنُون ؟ قَالَ : نَعَم ، وَ خَالقهم لَمْ تَقم عَنْ مِثْلِهم مُنْجِبَةٌ "[٣] .

وفي مسألة (حذف المضاف على غير قياس) احتج بقول العرب : (رأيت التيمي تيم فلان) على تقدير : أحد تيم فلان ، ثم قال : " **حكاه الفارسي** "[٤] .

ونقل عن **أبي علي القالي** في باب (إعراب المثنى والمجموع على حده) [٥] قول العرب : (خِفَّةُ الظهر أحد اليسارين ، و الغُرْبة أحد السِّباءَيْن ، واللبن أحد اللحمين ، والحِمْيةُ إحدى الموتتين ، وقولهم : القَلم أحد السِّنانين ، والخال أحد الأبوين) [٦] .

١- شرح التسهيل ٣/ ١٥٨ ، معاني القرآن الأخفش ٥١٢/٢ .

٢- شرح التسهيل ١٩٢/٣ ، و شرح الكافية الشافية ٨٢٧/٢ .

٣- المصدر السابق ٨٤٩/٢ .

٤- شرح التسهيل ٢٧١/٣ .

٥- المصدر السابق ٦٠/١ .

٦- شرح التسهيل ٦٠/١ ، الأمالي أبو علي القالي – طبعة السعادة ١٩٥٣م ٥٦/١ .

- ومفهوم المثل عند ابن مالك لا يختلف عن مفهومه عند بقية النحاة وهو : أن المثل يثبت على ما وضع عليه لا يتغير ولا يتبدل ، كما نقل عن قائله ، وإن كان فيه كسر لقاعدة ، يقول المبرد : " والأمثال يستجاز فيها ما يستجاز في الشعر لكثرة الاستعمال "[1] .

وقد أشار ابن مالك إلى ذلك في باب التعجب بقوله : " ولا يعتذر عن ذلك بأنه مثل ، أو جار مجرى المثل ؛ لأن المثل يلزم صورة واحدة دون تبديل ولا تغيير في نحو : (أطري فإنك ناعلة)[2] و (خلالك الجو فبيضي واصفري)[3] والجاري مجرى المثل يلزم لفظا واحدا ، مع اعتبار بعض التغير في نحو : (حبذا) و (لله درك) فألزم لفظ (حبذا) و (لله درك) وأجيز أن تختم الجملتان بما كان للناطق بهما غرض في الختم به

وأفعل المذكور لا يلزم لفظا واحدا أصلا فليس مثلا ، ولا جارياً مجرى المثل ... "[4] .

- وفي بعض المواضع يشرح المثل الذي يحتج به ويذكر قصته ومن ذلك شرحه للمثل الذي احتج به في مسألة (نيابة المفعول عن فعل الإنكار) يقول : " ومن نيابة المفعول به عن فعل الإنكار قول رجل من بني أسد : (يا بني أسد أعور

١- المقتضب ٢٦١/٤ .

٢- مجمع الأمثال للميداني ٤٣٠/١ – أراد : أدلي على المشي فإنك غليظة القدمين غير محتاجة إلى النعلين – لسان العرب (مادة نعل) .

٣- مجمع الأمثال للميداني ص٥٨١ .

٤- شرح التسهيل ٣٣/٣ .

وذا ناب) [1] يريد : استقبلوا أعور وذا ناب ، وذلك في يوم ألتقى أسد و بنو عامر ، فرأى بعض الأسديين بعيراً أعور ، فتطير وقال لقومه هذا الكلام فقضي أن قومه هزموا وقتل منهم "[2] .

وفي مسألة (الابتداء بنكرة) يقول :" ومن الابتداء بنكرة خالية من القيود التي مضى ذكرها قول العرب : (خبأة خير من بقعة سوءٍ) [3] أي : بنت مخبأة خير من شاب يضر ولا ينفع ." [4] .

وفي باب (أفعل التفضيل) جاء عنه قوله : " فمن أمثلة أفعل التفضيل التي لا فعل له قولهم : (هذا أصبر من هذا) أي : أمرٌ ، و (هو ألص من شظاظ) [5] أي أعظم لصوصية ، وشضاظ اسم رجل من ضبة "[6] .

- وكما حرص ابن مالك على قبول الروايات المتعددة في الشعر حرص أيضا على قبولها في الأقوال و الأمثال ، ومن ذلك أنه استدل في باب (الأسماء الستة) على قصر (أخ) بالمثل – (مُكْرَهُ أخَاك لا بَطَلٌ) ثم قال : " ويروى بالواو "[7] .

١- المصدر السابق ١٩٥/٢ .

٢- الكتاب ٣٢٩/١.

٣- في مجمع الأمثال للميداني ، خُبأَةُ صِدقٍ خَيْرٌ مِنْ يَفْعَةِ سَوْءٍ ٥٨٧/١ .

٤- شرح الكافية الشافية ٣٦٥/١ .

٥- مجمع الأمثال للميداني ٢٦٨/٣ .

٦- شرح التسهيل ٥٠/٣ .

٧- المصدر السابق ٤٥/١ .

ومن ذلك أيضا أنه استدل على الاستغناء عن الخبر بالمفعول به بالمثل (إنما العامريُّ عمامته) ثم قال : " ويروى إنما العامري عمتَّه ، فمن روى عمامته جعله مفعولا به ، كأن قال : إنما العامري يتعهد عمامته ، ومن روى عمته نصبه على المصدرية ، كأن قال : إنما العامري يتعمم عمته ، فيكون نظير إنما أنت سيراً ، ولا يكون من القليل ، بل من الكثير المطرد "[1] .

وكذلك في باب (المضمر) استدل على اسمية (إيا) بقول العرب : (إذَا بَلَغَ الرَّجُلُ الستين فإياه وإيا الشَّوَابِّ) ثم قال :" وروي فإياه وإيا السَّوْءَاتِ ، وهذا مستند قوي منقول بعبارتين صحيحتي المعنى ، ثم إن هذا الكلام يتضمن وعظا وترغيبا لمن بلغ الستين في ذكر الموت والإعراض عن الفتنة بالنساء الشواب فإنهن يلهينه ويعجز عما يبغينه ، ومن رواه بالسين والتاء ، فقد أصاب أيضا ومعناه النهي عن القبائح فإن اجتنابها مأمور به عموما ، والشيخ باجتنابها أحق ؛ لأن صدورها منه أقبح "[2] .

١- شرح التسهيل ١/٣٢٤-٣٢٥ .

٢- المصدر السابق ١/١٤٦ .

الفصل الرابع

أثر شواهد ابن مالك في تقعيد النحو

و

موقف النحاة المتأخرين منه

وفيه مبحثان :

المبحث الأول :

أثر الشواهد في تقعيد النحو لدى ابن مالك

المبحث الثاني :

موقف النحاة المتأخرين من شواهد ابن مالك

المبحث الأول :

أثر الشواهد في تقعيد النحو لدى ابن مالك

ونعني بها القواعد والآراء الجديدة التي بناها ابن مالك باجتهاده الخاص فعلى الرغم من أن القواعد الأساسية للنحو اكتملت لدى سيبويه إلا أنه بقى لبعض النحاة اجتهاداتهم الخاصة ، وابن مالك من هؤلاء الذين كانت لهم آراء واجتهادات نحوية أنفرد بها عمن سبقه من النحاة .

وكما اعتمد ابن مالك على السماع في اختياره ورفضه لأراء العلماء السابقين وترجيحه لرأي عن آخر ، فقد اعتمد عليه أيضاً في تدعيم آرائه الجديدة واجتهاداته الخاصة ومن أمثلة ذلك :

١- الإخبار عن اسم العين بظرف الزمان :

" ذهب جمهور النحاة البصريين إلى أنه لا يجوز الأخبار عن اسم عين بظرف الزمان ، وما ورد من ذلك نحو : (الليلة الهلال)[١] فمؤول على حذف مضاف أي : الليلة طلوع الهلال ، وذهب بعض النحاة إلى جوازه إذا تضمن معنى الشرط "[٢] .

أما ابن مالك فقد ذهب في شرح التسهيل إلى جوازه بشرط أن يدل عليه دليل واستدل على ما ذهب إليه بكلام العرب يقول : " وأشرت بقولي غالبا إلى أنه قد يخبر عن اسم عين بظرف زمان في غير ذلك إذا ثبت دليل كقول امرئ القيس : (اليوم خمر وغدا أمر) [٣] .

١- شرح الأشموني ٢٧٠/١ .

٢- الهمع ٣٧٧/١ .

٣- شرح شذور الذهب ١/ ٢٣٧ .

وكذلك قول الشاعر[1] :

جارتي للخَبِيص والهِرُّ للفأ روشاتي إذا أردت مجيعاً[2]

أمــا في شـرح الكافيــة فقـد عدل عن هــذا الرأي وأخذ برأي نحـاة البصـرة يقول : " لاشتراط حصول الفائدة بـالخبر ، لم يسند ظـرف زمـان لعين ، إذ لا فائدة في قولك : (زيد غداً) فلو عنيت مضافا محذوفا وفي الكلام دليل عليه ، أفاد وكان كلاما مثل : أن يقدم من سفـر قوم كان زيد معهم فيقول بعضـهم : زيدٌ غداً ، لهذا أشرت بقولي : .... إلا نــادراً ، ومن هــذا قول العرب : (اليوم خمر وغدا أمر) و(الليلة الهلال) ، أي : اليوم شرب خمر ، وغدا حدوث أمر ، والليلـة طلوع الهلال وكذلك قول الراجز :

أكل عـام نعم تحوونـه يلقحـه قـوم وتنتجـونه ؟

أي : أكل عام إحراز نعم[3] .

٢- احتمال الفعل الماضي زمن المستقبل :

ذهب جمهور النحاة إلى أن الفعل الماضي لا يحتمل إلا زمن المضــي وذهب ابن مالك إلـى أن " الفعل الماضـي يحتمل الدلالـة علـى زمن المضـي والاستقبال إذا وقع بعد همزة التسوية نحو : سواء علـي أقمت أم قعدت ، احتمل أن يكون المراد :

١- ديوان الأدب ١/ ٤١٤ – أبي إبراهيم إسحاق الفارابي – تحقيق : د. أحمد مختار ١٣٩٥ هـ .

٢- شرح التسهيل ٣٢٠/١ .

٣- شرح الكافية الشافية : ٣٥٢/١ .

سواء علي ما كان منك من قيام وقعود ، وأن يكون المراد : سواء علي ما يكون منك من قيام وقعود "[1] .

ولكي يثبت صحة ما ذهب إليه لجأ إلى السماع فاستدل على ذلك بقوله تعالى : ﴿ سَوَاء عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَامِتُونَ ﴾[2] .

٣- حذف اللام الفارقة من خبر (إنَّ) المهملة :

المشهور عند النحاة وجوب اقتران خبر (إن المهملة) باللام فرقا بينها وبين (إن النافية) ، وانفرد ابن مالك بجواز حذف هذه اللام ، ودعم رأيه هذا بالقرآن والحديث والشعر يقول :" ولا يلزم مع الإعمال لعدم الالتباس ، وكذلك لا تلزم مع الإهمال ، في موضع لا يصلح للنفي كقول النبي (ﷺ) : (وأيم الله لقد كان خليقاً للإمارة ، وإنْ كان من أحب الناس إليَّ)[3] ، وكقول معاوية في كعب الأحبار : (وإن كان من أصدق هؤلاء)[4] أخرجه البخاري ، ومثله ما حكى ابن جني في المحتسب من قراءة أبي رجاء[5] ﴿ وَإِن كُلُّ ذَلِكَ لِمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾[6] بكسر اللام وتخفيف الميم على معنى : وإن كل ذلك للذي هو متاع الحياة الدنيا ، ومن ذلك قول الطرماح[7] :

١- شرح التسهيل ٣١/١ .

٢- سورة الأعراف ، الآية : ١٩٣ .

٣- البخاري في كتاب الأيمان والنذر، ٨٣.

٤- البخاري في كتاب الاعتصام ، ٩٦.

٥- المحتسب ٢٥٥/٢ ، الكشاف ٤٨٧/٣ .

٦- سورة الزخرف ، الآية : ٣٥.

٧- الدرر ١١٨/١ .

أنا ابنُ أُباة الضَّيْم من آلِ مالك وإنْ مالكٌ كانتْ كرامَ المعادِن

وقول الآخر[1] :

إنْ وَجدتَ الكريمَ يمْنعُ أحيا ناً وما إنْ بذا يُعَد بَخيلا .." [2]

بل ذهب إلى القول بوجوب حذف هذه اللام إذا ولي ما بعد (إنْ) نفي وكان اللبس مأمونا يقول : " ويلزم ترك اللام إن أمن اللبس ، و إن كان في الموضع اللائق بها نفي "[3] واستدل على صحة رأيه بقول الشاعر[4] :

أما إنْ علمتُ الله ليس بغافل فهان اصطباري إنْ بُليت بظالم

وذكر هذا الرأي أيضاً في شرح الكافية ، واستدل عليه بقول العرب : (وإنْ كَادَتْ نَفُسُ الخَائِف تَزْهَقُ) و (إنْ كان الكريم يرتاحُ للعطاء) و (إن وجدت الله لطيفا بعباده) ، وبحديث عائشة : (إنْ كَانَ رَسُولُ اللهِ (ﷺ) يُحِبُّ التَّيَّمنَ فِي طَهُورِهِ إذَا تَطَهَّرَ ، وَفِي تَرَجُّلِهِ إذَا تَرَجَّل ، وَفِي انْتِعَالِه إذَا انْتَعَلَ) [5] واستدل أيضاً بقراءة أبي رجاء السابقة "[6] .

وهو يرى أن عدم تجويز النحاة حذف اللام راجع إلى غفلتهم و عدم اطلاعهم على السماع يقول :" وأغفل النحويون التنبيه على جواز حذف اللام عند الاستغناء عنها بكون الموضع غير صالح ، وجعلوها عند ترك العمل لازمة على الاطلاق ،

١- شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح ص : ٥٢ .

٢- شرح التسهيل ٣٤/٢ .

٣- المصدر السابق ٣٤/٢ .

٤- شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح ص : ٥٣ .

٥- البخاري باب الصلاة : ٤٧ ، ومسلم باب الطهارة : ٦٦-٦٧ .

٦- شرح الكافية ٥٠٧/١ ــ ٥٠٨ .

ليجري الباب على سنن واحد ، وحاملهم على ذلك عدم الاطلاع على شواهد السماع ، فبينتُ إغفالهم ، وأثبت الاحتجاج عليهم لا لهم "[١] .

٤- (وني و رام) من أخوات كان :

من الآراء التي انفرد بها ابن مالك عن سابقيه أنه عد (وني ورام) من أخوات كان يعملان عملها ، وذلك إذا كانتا بمعنى زال ، واستدل على رأيه هذا بالشعر يقول : " وما يعمل بشرط كونه منفيا أو منهيا عنه هو أربعة أفعال مشهورة ملحق بها اثنان ، فالأربعة هي : (زال ، و انفك ، و برح ، و فتئ) وقد يقال : (فتأ وأفتأ) والملحقات بهن (وني ورام) التي مضارعها : يريم ولا يكاد النحاة يعرفونهما، إلا من عنى باستقراء الغريب ، ومن شواهد استعمالها قول الشاعر[٢] :

لا يَنيءُ الخِبُّ شِيمةَ الخِبِّ مادا م فلا تَحسبنَّه ذا ارعواءِ

وقال آخر في إعمال (يريم) العمل المشار إليه[٣] :

إذا رُمتَ ممن لا يَريم مُتَيماً سُلُوًّا فقد أَبْعدتَ في رَوْمِك المرمى .." [٤]

أما في شرح الكافية فلم يتعرض لهما ، و اكتفى بذكر الأربعة المشهورة[٥] .

١- شواهد التوضيح والتصحيح ص : ٥٢ .

٢- الدرر ٢٢/١ .

٣- المصدر السابق ٨٢/١ .

٤- شرح التسهيل ٣٣٣/١ – ٣٣٤ .

٥- ينظر شرح الكافية ٤٢٠/١ .

٥- عطف (أم المنقطعة) المفردات :

المشهور عند النحاة أن (أم المنقطعة) لا تعطف المفردات وما جاء من قول العرب : (إنَّهَا لَإِبِلٌ أمْ شَاءَ) ، فمذهب الفارسي وابن جني في ذلك أنها بمنزلة (بل و الهمزة) ، وإن التقدير : (بل أهي شاء)[١] ، وقد وافقهم ابن مالك في شرح الكافية[٢] .

أما في شرح التسهيل فهو يرى أنها عاطفة للمفردات ، يقول :" وإن ولي المنقطعة مفرد فهو معطوف بها على ما قبلها ، كقول بعض العرب : (إنَّهَا لإبلٌ أمْ شاء) فـ (أم) هنا لمجرد الإضراب عاطفة ما بعدها على ما قبلها كما كان يكون بعد بل فإنها بمعناها ، وزعم ابن جني أنها بمنزلة (الهمزة وبل) وأن التقدير : بل أهي شاء وهذه دعوى لا دليل عليها وانقياد لها وقد قال بعض العرب : (إن هناك أبلاً أم شاءَ) فنصب ما بعد (أم) حين نصب ما قبلها وهذا عطف صريح مقوٍ لعدم الإضمار قبل المرفوع "[٣] ، قال أبو حيان وابن هشام: " وقد خرق إجماع النحويين في ذلك فإنهم اتفقوا على تقدير مبتدأ ، أي بل أهي شاء ، وأما رواية النصب ، إن صحت فالأولى أن يقدر فيها ناصب ، أي : أم أرى شاءً "[٤] ، ويرى المرادي أنه لا

١- شرح المرادي ١٠٠٦/٢ .

٢- ينظر شرح الكافية الشافية ١٢١٩/٣ .

٣- شرح التسهيل ٣٦٢/٣ .

٤- الهمع ٢٠٣/٣ .

حجة لابن مالك في قول بعضهم : (إن هناك إبلاً أم شاءَ) لاحتمال كونها متصلة والهمزة قبلها محذوفة "[1] .

٦- حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه :

أجمع النحاة على جواز حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامة ، وإذا كانت الصفة غير مفردة ، فلا يجوز حذفه إلا مع (مِن) ، وانفرد ابن مالك بجواز حذفه مع (في) واستند في دعم رأيه هذا على كلام العرب ، يقول : " وقد تقوم (في) مقام (مِن) لقول الراجز[2] :

لو قلت ما في قومها لم تيثم يَفْضُلُهَا فِي حَسَبٍ وَمَيْسَمِ

فمثل هذا أيضا لو استعمل في غير الشعر لحسن كقولك : (ما في الناس إلا شكر أو كفر) ..." [3] .

٧- (لما الحينية) :

اتفق معظم النحاة على أن (لما الحينية) ظرف والعامل فيها جوابها ، ولكنهم اختلفوا في الجواب فقال السيوطي : " قال ابن السراج و الفارسيي وابن جني : (لما) ظرف كـ(إذا) تقتضي جملتين وعاملها الجواب ، ويكون ماضيا ، وقال ابن عصفور : ويكون مضارعا ، وجوز ابن مالك كونه جملة اسمية مقرونة بـ(الفاء)

١- شرح المرادي ١٠٠٦/٢ .

٢- خزانة الأدب ٣١٣/٢ .

٣- شرح التسهيل ٣٢٣/٣ .

أو (إذا) الفجائية "[1] ، ويقول الدكتور عبد القادر الهيتي :" وما نقله السيــوطي فيه نظر حيث إنني لم أجد في كتبهما المتوفرة لدينا ما يشيــر إلى ذلك "[2] .

ويقصد الدكتــور الهيتي بـذلك رأي ابن عصفـور وابن مالك ، ويبدوا أن إطلاعـه علـى كتـب ابـن مالـك محـدود ؛ حيـث إن رأي ابـن مالـك السـابق الـذي نقلـه السيوطي موجود فـي شـرح التسـهيل وكـذلك فـي شـرح الكافيـة ، مـدعما بشـواهد مـن القـرآن الكـريم ، يقـول ابـن مالـك فـي شـرح التسـهيل :" وجـواب (لمـا) مـاضٍ لفظـا ومعنى نحو : ﴿ فَلَمَّا أَن جَاء الْبَشِيرُ أَلْقَــاهُ ﴾ [3] ، أو جملـة اسميــة مـع(إذا) المفاجـاة كقولـه تعـالى : ﴿ فَلَمَّـا أَحَسُّوا بَأْسَنَا إِذَا هُم مِّنْهَـا يَرْكُضُـونَ ﴾ [4] ، أو مــع (الفـاء) كقوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ﴾ [5] ... "[6] .

١- الهمع / ٢٢٢ .

٢- خصائص التأليف النحوي خلال القرن السابع الهجري ص :٩١ .

٣- سورة يوسف ، الآية : ٩٦ .

٤- سورة الأنبياء ، الآية : ١٢ .

٥- سورة لقمان ، الآية : ٣٢ .

٦- شرح التسهيل ١٠٢/٤ .

المبحث الثاني :

موقف النحاة المتأخرين من شواهد ابن مالك

١- أبو حيان الأندلسي

٢- ابن هشام المصري

٣- السيوطي

أولاً : أبو حيان الأندلسي

ولد أبو حيان بغرناطة بالأندلس سنة (٦٥٤) هـ ، ودرس القراءات والعربية والنحو ، ورحل إلى المشرق طلبا للعلم ، وأخذ عن كثير من علماء عصره ، منهم : أبو الطباع ، وأبو الحسن الأبدي ، وابن أبي الأحوص ، وبهاء الدين بن النحاس تلميذ ابن مالك[١] ، وكان ابن مالك آن ذاك شيخا تقدمت به السن ، وطبقت شهرته الآفاق وعلى الرغم من أن أبا حيان لم يجلس في حلقة ابن مالك ولم يتتلمذ على يده[٢] إلا أنه كان من أكثر المهتمين بمؤلفاته دراسة وشرحاً يقول عنه المقري : " فهو الذي جسر الناس على مصنفات ابن مالك ورغبهم في قراءتها ، وشرح لهم غامضها وخاض بهم لججها "[٣] وخاصة (التسهيل) فقد شرحه في كتاب سماه (التكميل) ثم شرحه شرحا مفصلا في كتاب آخر سماه (التذييل و التكميل في شرح التسهيل) ولخص في شرح التسهيل لابن مالك كتاباً سماه (التنخيل الملخص في شرح التسهيل) ، وكان يشيد به فقال عنه : " أحسن كتاب وضع في النحو ، وأجله كتاب أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه - رحمه الله تعالى – وأحسن ما وضعه المتأخرون من المختصرات ، وأجمعه للأحكام كتاب (تسهيل الفوائد) لأبي عبد الله

١- ينظر بغية الوعاة ٢٨٣/١ .

٢- ينظر نفح الطيب ٤٢٧/٢ .

٣- المصدر السابق ٤٢٩/٢ .

محمد بن مالك الجياني الطائي مقيم دمشق "[1] ومع هذا فقد كانت لأبي حيان مآخذ على ابن مالك فيما يخص السماع منها :

١- الاستشهاد بالحديث :

عرفنا فيما سبق أن أبا حيان قد رفض الاستشهاد بالحديث ، وعاب على ابن مالك استشهاده به ، وعلى هذا الأساس رد أبو حيان كثيراً من الأحاديث التي احتج بها ابن مالك منها قوله :

"ذهب ابن مالك إلى أنه قد يستفهم بـ(كأين) واستدل على ذلك بقول أُبي بن كعب فقال : وانفردت (كأين) أيضا بأنها قد يستفهم بها كقول أبي بن كعب (ﷺ) لعبد الله :" كأين تقرأ سورة الأحزاب ، أو كأين تعد سورة الأحزاب ؟ فقال عبد الله : ثلاثا وتسعين ، فقال أبي : قطٌ "[2] أراد : ما كان كذا قط "[3] قال أبو حيان : " وزعم ابن مالك أنها قد يستفهم بها ، واستدل بأثر جاء عن أُبي على عادته في إثبات القواعد النحوية بما روي في الحديث والآثار مما نقله الأعاجم الذين يلحنون ، ومما لم يتعين أنه من لفظ الرسول ، ولا من لفظ الصحابي فيكون حجة إذا جاوز النقل بالمعنى "[4] .

- استدل ابن مالك على إفراد ضمير الإناث بعد أفعل التفضيل بقول الرسول (ﷺ): (خَيْرُ النِّساء صَوَالحُ نساءِ قريش ، أحْناه على ولد في صِغَرٍ وأرْعاه على زوجٍ

١- البحر المحيط ١/ ١٤،١٥ .

٢- مسند الإمام أحمد ١٣٥/٥ .

٣- شرح التسهيل ٢/ ٤٢٣ .

٤- ارتشاف الضرب : ٨٤/٢ .

في ذاتِ يده)[1] ثم قال : " كأنه قال (ﷺ): أحق هذا الضرب ، أو أحنى من ذكرت فهذا بعد أفعل التفضيل وهو كثير "[2] .

وعقب عليه أبو حيان بقوله :" وأين كثرة هذا ؟ ولم يذكر منه إلا هذا الأثر، مع أنه يحتمل ألا يكون من لفظ الرسول - عليه السلام – إذ جوزوا النقل بالمعنى ويحتمل أن يكون من تحريك الأعاجم الرواة "[3] .

والغريب أن أبا حيان مع كثرة طعنه على ابن مالك في مسألة الاستشهاد بالحديث ، نجده ينقض رأيه ويستشهد بالحديث مؤكدا بذلك صحة ما ذهب إليه ابن مالك ، ومن أمثلة استشهاد أبي حيان بالحديث :

- استغناء (أي) في الاستفهام عن الإضافة[4] بما ورد في الحديث :-

(من أبر يا رسول الله ؟ قال : أمك ، قال : ثم أي ؟ قال : أمك .....) [5] .

- وكذلك استدلاله على جواز الفصل بين الصلة والموصول بالقسم للتوكيد[6] بقول الرسول (ﷺ) : (وأبنُوهُمْ بِمَنْ – والله – ما علمتُ عليهم من سُوءٍ قَطُّ) [7] .

١- صحيح مسلم ٣٨٧/٤٦ – ٣٨٨ .

٢- شرح التسهيل ١٢٥/١ .

٣- التذييل والتكميل ١٥٤/٢ .

٤- المصدر السابق ١٤٣/٣ .

٥- مسند الإمام أحمد ٣/٥ ، والترمذي في كتاب البر ٢٧٣/٤ .

٦- التذييل والتكميل ١٦٥/٣ .

٧- البخاري - كتاب التفسير ١١/٦ .

٢- إذا دخل الدليل الاحتمال سقط به الاستدلال :

رد أبو حيان بهذه القاعدة الكثير من شــواهد ابن مالك التي أستدل بها على بعض المسائل ، ومن أمثلة ذلك ما يلي :

- احتج ابن مالك على قصر (كلمة أخاك) [١] بقول الشاعر[٢] :

أخـــــاك الذي إن تَـدْعُه لِمُلِمَّةٍ يُجبْك لما تبغي ويكفِيك من تبغي

قال أبو حيان ولا دليل فيه ؛ لأنه يحتمل أن يكون منصوبا بإضمار فعل والتقدير : ألزم أخاك ، وإذا دخل دليل الاحتمال سقط به الاستدلال "[٣] .

- ذهب ابن مالك إلى أن في (الذي و التي) الموصولتين ست لغات إحداها : تشديد الياء مضمومة[٤] واستدل على ذلك بقول الشاعر[٥] :

أَغْضِ ما استطعتَ فالكريمُ الذيُّ يـألفُ الحلمَ إن جَفَاهُ بذيُّ

فعقب عليه أبو حيان قائلا : " وظاهر كلام المصنف أنها مبنية على الضم مشددة ولا حجة في هذا البيت إذ قد يحتمل أن تكون الحركة حركة إعراب "[٦] .

ومن ذلك أيضا أن ابن مالك ذهب إلى أنه قد يشار بـ(هناك) و(هنالك) إلى الزمان[٧] .

١- ينظر شرح التسهيل ١/ ٤٥ .

٢- شذور الذهب ص : ٢٣٤ .

٣- التذييل والتكميل ١٦٦/١ .

٤- ينظر شرح التسهيل ١٩٠/١ .

٥- الدرر ٥٦/١ .

٦- التذييل والتكميل ٢٣/٣ .

٧- ينظر شرح التسهيل ٢٥١/١ .

واستدل على ذلك بقول الأفوه الأودي[1] :

وإذا الأمورُ تعاظمت وتَشَابَهت فهناك يعترفون أَيْنَ المَفْزع

وبقوله تعالى : ﴿ هُنَالِكَ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ وَزُلْزِلُوا زِلْزَالًا شَدِيدًا﴾ [2] ، وقول الشاعر[3] :

إذا هِيَ قامتْ حاسِراً مُشْمَعِلَّةً[4] نَخيت[5] الفُؤادِ رأسُها ما يُقَنَّع

وقمتُ إليه باللِّجام مسيِّراً هنالِك يجزيني الذي كُنتُ أصنع

قال أبو حيان : " ولا حجة في ذلك ؛ لأنه يحتمل أن يشار بهما إلى المكان لأن الزمان يدل على المكان فكأنه قال : في ذلك المكان الذي كان حاكم الكفار في زمانه من فوقكم ومن أسفل منكم أبتلي المؤمنون وكذلك تأويل الأبيات التي بعد الآية "[6] .

٣- النقل غير الموثوق به :

من مآخذ أبي حيان على ابن مالك النقل غير الموثوق به في الأخذ عن القبائل التي لم يكن كلامهم حجة في اللغة ، فقد قال عنه في مقدمة منهج السالك : " ربما اختار ما ليس بالمختار ، ولا المشهور ، وترك ما عليه العمل من مذاهب الجمهور مقتفيا في ذلك مقالة كوفي ضعيف الأقوال ، أو بصري لم ينسج له - لشذوذه - على

١- الدرر ٥٢/١ .

٢- سورة الأحزاب ، الآية : ١١ .

٣- ديوان الحماسة ١٣٠/١ .

٤- المشمعل : المتفرق ، والمشمعل : يكون في الناس والإبل ، وناقة مشمعل : خفيفة سريعة نشيطة – لسان العرب مادة (ش ع ل) .

٥- النخوة : العَظَمَة والكِبْرُ والفَخْرُ ، ويقال انتخى فلان علينا أي : افتخر – لسان العرب مادة (ن خ ى) .

٦- التذييل والتكميل ٢١٢/٣ .

منوال بانيا قواعده على نادر في المنقول ، شاذ في القياس ، خارج عن الأصول"[١] وقال عنه أيضاً : " إنه عنى في كتبه بنقل لغة لخم وخزاعة وقضاعة وغيرهم ، وليس ذلك من عادة أئمة هذا الشأن "[٢] .

وقد اتُّهِم أبو حيان من قبل بعض الدارسين بأنه متحامل على ابن مالك، يقول الدكتور عبد الجبار علوان :" إن أبا حيان لم يطعن على ابن مالك في مسألة الاستشهاد بالحديث فحسب ، بل طعن عليه في أشياء كثيرة مما يستنتج منه التحامل "[٣] .

وتقدم نقد الأستاذ محمد بركات لأبي حيان وتأييده لابن مالك في مسألة الضرورة الشعرية "[٤] .

ولعل أفضل الآراء وأقربها إلى الصواب ما ذهب إليه الدكتور عبد العال مكرم من " أن أبا حيان مضطرب في آرائه بالنسبة لهذا الرجل ، لا يثبت على فكرة ولا يستقر على رأي ، مما يدل على سرعة الشباب وعدم تريثه في الحكم على الأشياء ، نراه مرة يذمه وينقص من قدره ، ثم يعود بعد ذلك ليثبت عكس ما ذكر ويمدحه بكلام ينقض آراءه السابقة فيه "[٥] .

١- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك لأبي حيان ، تحقيق : سدني جليزر بونهافن ، ١٩٩٧م ، ص : ٣ .

٢- ينظر ، ص ٦١ من هذا البحث .

٣- الشواهد والاستشهاد ، ص : ٣٩٣ .

٤- انظر ، ص : ٩٦.

٥- المدرسة النحوية في مصر والشام ، ص : ١٦٦ .

ثانياً : ابن هشام المصري

ولد ابن هشام المصري في بداية القرن الثامن الهجري سنة ٨٠٨ هـ ، أي بعد وفاة ابن مالك بحوالي ست وثلاثين ومائة سنة ، ومع أن ابن هشام لم يعاصر ابن مالك ولم يتتلمذ على يده إلا أنه كان هو أيضاً من المهتمين بمؤلفاته ، فأخذ بمعظم آرائه النحوية ، وأيده في كثير منها ، يقول عنه الدكتور شوقي ضيف : " هو صاحبه الذي عنى بشرح مصنفاته مثل : التسهيل والألفية ، ومن يقرأ في أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك يجده يتابعه في جمهور آرائه ، وقلما خالفه وقد حكى آراءه ونقل كثيراً منها في كتابه المغني ، وتارة يوافقه وتارة يخالفه "[١] .

ومن أهم المسائل السماعية التي وافقه فيها :

- الاستشهاد بالحديث :

تقول الدكتورة خديجة الحديثي :" وجاء بعد أبي حيان ابن هشام فأكثر من الاستشهاد بالحديث كثرة فاقت استشهاد ابن مالك به "[٢] .

ويقول عنه الدكتور هادي نهر : " إنه أكثر من إيراد الشواهد القرآنية والأحاديث النبوية كثرة متميزة ، قد لا نجدها بهذا الكم إلا في كتابيه : (مغني اللبيب) ، و(شرح الشذور) "[٣] ، وهو بهذا قد خالف أستاذه أبا حيان ، ويقول الدكتور سعيد الأفغاني : " ثم جاء ابن هشام تلميذ أبي حيان ونقضه في مذهبه إزاء

١- المدارس النحوية ص : ٣٥٣ .

٢- أبو حيان النحوي ، خديجة الحديثي ، جامعة بغداد ، الطبعة الأولى ١٣٨٦ هـ ، ١٩٦٦ م ، ص : ٤٣٤ .

٣- اللمحة البدرية في علم اللغة العربية لابن هشام الأنصاري تحقيق : هادي نهر ، دار اليازوري العلمية عمان الأردن ، ١٥٥/١ .

الاستشهاد بالحديث حتى لفت نظر مترجميه فنصوا على أنه كان كثير المخالفة لشيخه أبي حيان شديد الانحراف عنه "[1] . ومع كثرة تأييد ابن هشام لابن مالك في كثير من المسائل السماعية إلا أنه لم يسلم له بكل الشواهد ، بل كان يرد بعضها أحيانا إذا ما رأى عدم حجيتها مبينا سبب رفضه لها ، ومن أمثلة الشواهد التي احتج بها ابن مالك ورفضها ابن هشام ما يلي :

١- ذكر ابن مالك النفي المنقطع واستدل عليه بقول الراجز[2] :

وكنتَ إذ كنتَ إلهي وَحْدَكَا لَم يَكُ شيءٌ يا إلهي قَبْلَكَا

ذكر ابن هشام ذلك في المغني ووافق ابن مالك في الاستدلال بالآية إلا أنه لم يوافقه على الاستدلال بهذا البيت ، وقال بعد أن ذكر أن ابن مالك استدل به : " وتبعه ابنه فيما كتب على التسهيل وذلك وهم فاحش "[3] .

٢- قال ابن هشام في حديثه عن معاني (مهما) : " ومنها الزمان والشرط فتكون ظرفا لفعل الشرط ، ذكره ابن مالك وزعم أن النحويين قد أهملوه[4] وأنشد لحاتم [5] .

وإنَّكَ مَهْمَا تُعطِ بَطْنَكَ سُؤْلَهُ وَفَرجَكَ نَالَا مَنْتَهَى الذَّمِّ أَجْمَعَا

١- في أصول النحو العربي ، سعيد الأفغاني ، ط بيروت ، ١٤٦٧ هـ - ١٩٨٧ م ، ص : ٥٠ .

٢- شرح الكافية الشافية ١٥٧٣/٣ ، وينظر شرح التسهيل ٦٤/٤ .

٣- مغني اللبيب ٢٧٩/١ .

٤- ينظر شرح الكافية ٣/ ١٦٢٥ -١٦٢٧ .

٥- الهمع ٥٤٨/٢ .

وأبياتاً أخر، ولا دليل في ذلك لجواز كونها للمصدر بمعنى : أي إعطاء كثيرا أو قليلا ، وهذه المقالة سبق إليها ابن مالك غيره ، وشدد الزمخشري الإنكار على من قال بها "[1] .

٣- ذهب ابن مالك إلى أن (إذا) تقع مفعولا به فقال :" ومن وقوعها مفعولا به قول النبي (ﷺ) لعائشة (رضي الله عنها): (إني لأعلم إن كنتِ عنّي راضية ، وإذا كنت عليَّ غَضبَى) [2] .... "[3] .

قال ابن هشام :" والجمهور على أن (إذا) لا تخرج عن الظرفية ..... أما الحديث فإذا ظرف لمحذوف وهو معمول (أعلم) وتقديره : شأنك ونحوه "[4] .

٤- مدلول الضرورة : قال ابن هشام في دخول (ال) على الفعل " فإن قلت كيف دخلت على الفعل في قول الفرزدق :

ما أنت بالحكم الترضى حكومته ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل

قلت : ذلك ضرورة قبيحة ، حتى قال الجرجاني ما معناه : إن استعمال مثل هذا في النثر خطأ بإجماع ، أي : أنه لا يقاس عليه "[5] .

١- مغني اللبيب ٣٣١/١ .

٢- البخاري ٤٧/٧ ، ومسلم ٢٩٥/٤٤ .

٣- شرح التسهيل ٢١٠/٢ .

٤- مغني اللبيب ٩٤/١ .

٥- حاشية عبادة على شذور الذهب ، المطبعة الميمنية ٢٨/١ .

وهذا يدل على أن ابن هشام يرى أن الضرورة ما وقع في الشعر سواء كان للشاعر عنه مندوحة أم لا ، على عكس ابن مالك[1] الذي يرى أن الضرورة هي مما وقع في الشعر مما ليس للشاعر عنه مندوحة .

١- ينظر ، ص : ٦٢ من هذا البحث .

ثالثاً- السيـــــوطي

هو عبد الرحمن بن الكمال بن أبي بكر ، جلال الدين السيوطي ، عاش في القرن التاسع الهجري ، ولد سنة ٨٤٩هـ ، وتوفي سنة ٩١١ هـ ، له مؤلفات عديدة في اللغة والنحو اهتم فيها بنقل آراء العلماء ، ومع أنه كان كثير التأييد لآراء أبي حيان النحوية إلا أنه كان معتدلا في موقفه من شواهد ابن مالك يوافقه أحيانا ويخالفه أحيانا أخر .

ويبرز ذلك في مسألتين أساسيتين هما :

١ـ الاستشهاد بالحديث

لقد عرفنا فيما سبق أنّ ابن مالك يجيز الاستشهاد بالحديث مطلقاً ، ويرى بعض العلماء أن السيوطي قد توسط في مسألة الاستشهاد بالحديث فلم يقبله مطلقاً وإنما أجاز الاستشهاد بالأحاديث التي عني بنقل ألفاظها ، يقول البغدادي في حديثه عن موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث : " الفئة الثانية وهي التي لم تتطرف في الاستشهاد بالحديث كما لم تمنعه فوقفت موقفا وسطا بين الفئتين المجوزة والمانعة ومن أبرز رجالها أبو إسحاق الشاطبي وجلال الدين السيوطي "[١] .

ويقول الدكتور عبد الجبار علوان : " أما السيوطي فقد ذهب مذهب الشاطبي في الاستدلال بالأحاديث الصحيحة المروية بلفظها "[٢] ، وقد صرح السيوطي بذلك في الاقتراح يقول :" وأما كلامه (ﷺ) فيستدل منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ

١ـ خزانة الأدب ٦/١ .

٢ـ الشواهد والاستشهاد ، ص : ٣٠٦ .

المروي وذلك نادر جداً ، إنما يوجد في الأحاديث القصار ، على قلة أيضاً فإن غالب الأحاديث مروي بالمعنى ، وقد تداولها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها فرووها بما أدت إليه عباراتهم ، فزادوا ونقصوا وأفردوا وأبدلوا ألفاظاً بألفاظ ، ولهذا نرى الحديث الواحد في القصة الواحدة مرويا على أوجه شتى وبعبارات مختلفة ، ومن ثم أنكر على ابن مالك إثبات القواعد النحوية بالألفاظ الواردة بالحديث[١] .

وترى الدكتورة خديجة الحديثي مع أنه توسط في الاستشهاد بالحديث إلا أنه يميل إلى رأي ابن الضائع وأبي حيان ، تقول : " ويبدو من أقوال السيوطي أنه كان يميل مع المانعين وإن كان ممن توسط في الاستشهاد بالحديث ، ومما يدل على ذلك قوله بعد أن أورد كلام ابن الضائع وأبي حيان " ومما يدل على صحة ما ذهب إليه ابن الضائع وأبو حيان أن ابن مالك استشهد على لغة أكلوني البراغيث بحديث الصحيحين (يتعاقبون فيكم ملائكةٌ بالليل وملائكةٌ بالنهار) [٢] ، وأكثر من ذلك حتى صار يسميها (لغة يتعاقبون فيكم) وقد استدل به السهيلي ثم قال : لكني أقول إن الواحد فيه علامة إضمار ؛ لأنه مختصر رواه البزار مطولا مجردا قال فيه : إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل ، وملائكة بالنهار "[٣] ... "[٤] .

ومما يؤيد ما ذهبت إليه الدكتورة خديجة الحديثي أن ابن هشام رد بعض الأحاديث التي أستدل بها ابن مالك منها .

١- الاقتراح السيوطي ، ص : ١٦ .

٢- صحيح البخاري ١٣٨/٤ ، رياض الصالحين ٢١٨/٦ .

٣- الاقتراح ، ص : ٨٣ – ٨٤ .

٤- أبو حيان النحوي ، ص : ٤٣٦ .

- استـدل ابن مالك على جواز حذف خبر (لولا) إذا كان كوناً مقيداً لا دليل عليه[١] بحديث الرسول (ﷺ) : (لولا قومُك حيثٌ عَهْـدُهم بكفر لأسست البيت على قواعد إبـراهيم)[٢] ، قـال السـيوطي : " والظـاهر أن الحـديث حرفتـه الـرواة بـدليل أن فـي بعض رواياته (لـولا حديثان قومك) وهذا جـار علـى القاعدة ، وقد بينت في كتـاب أصول النحو من كلام ابن الضائع وأبـي حيـان أنـه لا يستدل بالحديث علـى مـا خـالف القواعـد النحويـة ؛ لأنـه مـروي بـالمعنى لا بلفظ الرسـول والأحاديـث رواهـا العجـم والمولدون لا من يحسن العربية ، فأدوها على قدر ألسنتهم "[٣] .

- ومـن ذلـك أيضـاً أن ابـن مالـك احتـــج علـى خـــروج (الآن) عـن الظرفيـة إلـى الاسمية[٤] بقول الرسول(ﷺ) : (هذا حجر قد رُمِيَ بـه فـي النـار منذ سبعين خريفا فهو يهوي في النار الآن حين انتهى إلى قعرها)[٥] .

وعقب عليه السيوطي بقوله : " وخروجـه عن الظرفيـة غير ثابت ولا يصـلح الاستدلال له بالحديث السابق لما تقرر غير مرة "[٦] .

١- ينظر شرح التسهيل ٢٧٦/١ .

٢- صـحيح البخـاري ١٨٠/٢ ،ويروى " لـولا قومك حديثوا عهدٍ بكفرٍ لنقضتُ الكعبـةَ وجعلتُ لها بـابين " ، شواهد التوضيح ، ص : ٦٥ .

٣- الهمع ٣٩٣/١ .

٤- ينظر شرح التسهيل ٢١٩/٢ .

٥- رياض الصالحين ١٨/٤ .

٦- الهمع ١٨٧/٢ .

٢ـ الاستشهاد بالقراءات الشاذة

وعلى العكس من موقف ابن هشام من ابن مالك في مسألة الاستشهاد بالحديث نجده يؤيده ويشيد به في مسألة الاحتجاج بالقراءات الشاذة يقول : " كان قوم من النحاة يعيبون على عاصم ، وحمزة ، وابن عامر قراءات بعيدة في العربية وينسبونهم إلى اللحن ..... وقد رد المتأخرون ومنهم ابن مالك على من عاب عليهم ذلك بأبلغ رد واختاروا جواز ما وردت به قراءاتهم في العربية ، ومن ذلك احتجاجه على جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار بقراءة حمزة ﴿ وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ ... [١] بجر الأرحام "[٢] .

١ـ سورة النساء ـ الآية : ١ .

٢ـ ينظر الاقتراح ، ص: ١٧ .

الخاتمة

غاية كل باحث من البحث هو ابتكار الجديد ، وتحصيل الفائدة . ومن أهم نتائج هذا البحث ما يلي :

١. إن منهج ابن مالك في الاستشهاد لم يختلف كثيرا عن منهج من سبقه من النحاة ، إلا في مسألة الاستشهاد بالحديث التي فاق فيها كثيرا من النحاة .

٢. تميز ابن مالك عن سابقيه باهتمامه بالقرآن الكريم والإكثار منه .

٣. إن ابن مالك في استشهاده بالقرآن الكريم لا يفرق بين القراءات المتواترة والقراءات الشاذة .

٤. إن ابن مالك لم يكن أول من استشهد بالحديث الشريف كما قال بعض الدارسين ، بل إن الاستشهاد بالحديث أخذ شكلا تصاعديا لدى النحاة ابتداءً بسيبويه وحتى ابن مالك .

٥. إن السبب وراء عدم احتجاج بعض النحاة القدامى بالحديث الشريف ليس عدم ثقتهم في رواية الحديث كما ذكر بعض المتأخرين أمثال أبي حيان وإنما كان السبب الحقيقي هو أنهم كانوا يعدونه داخلاً في كلام العرب .

٦. لم يتقيد ابن مالك بالتحديد الزمني للاستشهاد بكلام العرب وهو بذلك قد خالف شيخ النحاة سيبويه ووافق أستاذه ابن يعيش .

٧. لعبت الشواهد الدور الكبير في تدعيم آراء ابن مالك النحوية التي انفرد بها عن غيره من النحاة .

٨. لقد ظهر تحامل أبي حيان على ابن مالك في بعض الأمور منها مسألة الاحتجاج بالحديث الشريف ومسألة الضرورة الشعرية .

✍ الباحثة

فهرس المصادر والمراجع

أولاً : مصادر البحث :

*** القرآن الكريم برواية حفص بن سليمان لقراءة عاصم بن أبي النجود الكوفي .**

*** شرح التسهيل لابن مالك ، تحقيق عبد الرحمن السيد ، محمد بدوي – مطبعة هجر للطباعة والنشر – الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ ، ١٩٩٢ م .**

*** شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، تحقيق الدكتور عبد المنعم هريدي ، دار المأمون للتراث .**

ثانيا : المراجع

	(أ)
1-	ابن يعيش وشرح المفصل – عبد اللطيف محمد الخطيب – الطبعة الأولى سنة ١٩٩٩ م – الكويت .
2-	أبو حيان النحوي – خديجة الحبشي – الطبعة الأولى ١٣٨٦ هـ ١٩٦٦ م – جامعة بغداد .
3 -	أثر القرآن في مدرسة البصرة النحوية –عبد الله الكبش – طبعة ١٩٩٢ م ، ١٤٠١ هـ .
4-	أحاديث معلّة ظاهرها الصحة – مقبل بن هادي الوادي – الطبعة الثانية – مكتبة ابن عباس – المنصورة – مصر .
5-	أخبار النحويين البصريين – أبو الحسن سعيد السيرافي – تحقيق : نخبة من العلماء – مكتبة الثقافة الدينية .
6-	أصول النحو العربي – محمود أحمد نخلة – دار العلوم – بيروت – لبنان .
7-	الأعلام – الزركلي – الطبعة الثانية – دار إحياء الكتب العربية – طبعة ١٩٥٧ م .
8-	الاقتراح السيوطي – تحقيق : أحمد سليم الحمصي – محمد أحمد قاسم – الطبعة الأولى سنة ١٩٨٩ م .

9-	الأمالي – لأبي علي القالي – مطبعة السعادة – ١٩٥٣ م .
10-	أنباه الرواة على أنباه النحاة – القفصي – تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم – الطبعة الأولى – مطبعة دار الكتب المصرية – القاهرة ١٣٦٩ هـ – ١٩٥٠ م .
11-	الإنصاف في مسائل الخلاف – لكمال الدين أبو البركات الأنباري – دار التراث العربي .
12-	البحث اللغوي عند العرب – أحمد مختار عمر – الطبعة الرابعة سنة ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م .
١٣-	البحر المحيط – لأبي حيان الأندلسي – طبعة ١٩٧٤ م – مكتبة المعارف – بيروت – لبنان .
١٤-	البداية والنهاية – لابن كثير – مطبعة السعادة بمصر – طبعة ١٣٥٨ هـ .
١٥-	بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة – الحافظ جلال الدين السيوطي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم – الطبعة الثانية – ١٣٩٩ هـ ١٩٩٩ م .
١٦-	البلغة في تأريخ أئمة اللغة – الفيروز آبادي – تحقيق – محمد المصري – دمشق – طبعة ١٩٧٢ م .
١٧-	التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ٠– أبو حيان الأندلسي – تحقيق الدكتور حين هنداوي – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، فرع القصيم – دار القلم ، دمشق – الطبعة الأولى سنة ١٤١٨ هـ ، ١٩٩٧ م .
	(ت)
١٨-	تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ، تحقيق محمد كامل بركات – دار
١٩-	توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك– للمرادي– تحقيق عبد الرحمن علي سليمان– دار الفكر العربي– الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ– ٢٠٠١ م .
	(ح)
٢٠-	حاشية الخضروي على ابن عقيل – دار إحياء التراث العربية – مصر .
٢١-	حاشية عبادة على شذور الذهب – المطبعة الميمنية .
٢٢-	حاشية ياسين العليمي– مطبوع بهامش شرح التصريح .

٢٣-	حجة القراءات – عبد الرحمن محمد بن زنجلة – تحقيق سعيد الأفغاني – مطابع الشروق بيروت – طبعة ١٩٧٤ م .
	(خ)
٢٤-	خزانة الأدب –البغدادي – طبعة بولاق سنة ١٩٢٩ م .
٢٥-	الخصائص لابن جني – تحقيق محمد علي النجار وآخرون – الطبعة الأولى ١٩٥٥ م – دار الكتب .
٢٦-	خصائص التأليف النحوي خلال القرن السابع الهجري – عبد القادر رحيم الهيتي – الطبعة الثانية سنة ١٩٩٣ – قار يونس بنغازي – ليبيا .
٢٧-	خصائص التأليف النحوي في القرن الرابع الهجري – سعود بن غازي أبو تاكي – الطبعة الأولى ١٤٢٥ هـ .
	(د)
٢٨-	الدرر اللوامع – الشنقيطي – طبعة ١٣٢٨ هـ .
٢٩-	ديوان الأدب – إبراهيم إسحاق الفارابي – تحقيق أحمد مختار – طبعة ١٣٩٥ هـ.
٣٠-	ديوان الحماسة – التبريزي – الطبعة الثانية – ١٩١٣ م .
٣١-	ديوان رؤبة – تصحيح وترتيب – وليم بن الورد البرومي ليبرج – طبعة ١٩٠٣ م .
٣٢-	ديوان زهير بن أبي سلمى – كرم البستاني – بيروت .
٣٣-	ديوان الفرزدق – نشر الصاوي – ١٣٥٤ هـ ، القاهرة .
٣٤-	ديوان لبيد العامري – دار صادر بيوت سنة ١٣٨٦ هـ .
٣٥-	ديوان النابغة الذبياني – تحقيق شكري فيصل – طبعة ابن السكيت دار الفكر دمشق ١٣٨٨ م .
٣٦-	ديوان النابغة الجعدي– تحقيق عبد العزيز رباح– منشورات المكتب الإسلامي–

	١٣٢٧ هـ – القاهرة .
	(ذ)
٣٧-	ذيل مرآة الزمان – ياقوت الحموي – دار صادر – سنة ١٣١٣ هـ .
	(س)
٣٨-	سيبويه والقراءات – أحمد مكي الأنصاري – طبعة سنة ١٩٧٦ م – القاهرة مصر .
	(ش)
٣٩-	شذرات الذهب – لابن العماد الحنبلي – المكتب التجاري بيروت .
٤٠-	شرح الأشموني لألفية ابن مالك – للأشموني – تحقيق : عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ، المكتبة الأزهرية للتراث .
٤١-	شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ – ابن مالك – تحقيق : عدنان عبد الرحمن الدوري .
٤٢-	شرح المفصل – ابن يعيش – تحقيق : إبراهيم مصطفى وزميله .
٤٣-	الشواهد وأصول النحو – خديجة الحديثي ، طبعة سنة ١٩١٤ م ، الكويت .
٤٤-	شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح – لابن مالك ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي – عالم الكتب – الطبعة الثالثة ١٤٠٣ هـ .
	(ص)
٤٥-	الصحاح – الجوهري – تحقيق عبد الغفور عطار – دار العلم للملايين .
٤٦-	صحيح البخاري– لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري– تحقيق عبد العزيز بن عبد الله بن باز– محمد فؤاد عبد الباقي– دار الوليد– طرابلس– الجماهيرية العظمى .
٤٧-	صحيح مسلم– بشرح النووي– طبعة الشعب .
	(ط)

٤٨-	طبقات الشافعية – اللاسوني – تحقيق : عبد الله الجبوري – الطبعة الأولى – مطبعة الإرشاد – بغداد – ١٩٧٠ م .
٤٩-	طبقات الشافعية الكبرى – تاج الدين السبكي – تحقيق – محمود الطانجي ، وعبد الفتاح محمد الحلو – الطبعة الأولى – مطبعة عيسى الحلبي – مصر .
	(ع)
٥٠-	العقد الفريد – ابن عبد ربه – لجنة التأليف والترجمة – طبعة ١٩٥٣ م .
٥١-	العلل المتناهية في الأحاديث الواهية – عبد الرحمن بن علي القرشي ، تحقيق : إرشاد الحق الأثري .
٥٢-	العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده – ابن رشيق القيرواني – تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، طبعة سنة ١٩٧٢ م .
٥٣-	غاية النهاية لشمس الدين الجزري– دار الكتب العلمية– بيروت– الطبعة الأولى ١٣٥٢ هـ– ١٩٣٣ م .
	(ف)
٥٤-	فوات الوفيات – محمد شاكر الكتبي – تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد – مطبعة السعادة – مصر ١٩٥١ .
٥٥-	في أصول النحو العربي – سعيد الأفغاني – طبعة بيروت ١٤٦٧ هـ ، ١٩٨٧ م.
	(ق)
٥٦-	القواعد النحوية مادتها وطريقتها – عبد الحميد السيد – طبعة الأنجلو ١٩٥٣
٥٧-	القراءات الشاذة وترجيحها النحوي – محمد احمد الصغير – طبعة ١٩٩٩م– دار الفكر .
	(ك)
٥٨-	الكتاب – سيبويه – طبعة بولاق .
٥٩-	الكشف الإلهي عن شديد الضعف والموضوع الواهي – محمد بن محمد الطرابلسي

	، تحقيق : محمد محمود أحمد بكار ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ ، مكتبة الطالب الجامعي – دار العليان – مكة المكرمة – السعودية .
٦٠-	كشف الظنون – حاجي خليفة – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان سنة ١٤١٣ هـ ، ١٩٩٢ م .
	(ل)
٦١-	اللمحة البدرية في علم اللغة العربية – لابن هشام الأنصاري – تحقيق هادي نهر – دار البارودي العلمية – عمان الأردن .
	(م)
٦٢-	مجمع الأمثال – الميداني – تحقيق – جان عبد الله توما – دار صادر – بيروت – الطبعة الأولى – سنة ١٤٢٢ هـ ، ٢٠٠٢ م .
٦٣-	المحتسب ابن جني– تحقيق علي النجدي ناصف– عبد الفتاح إسماعيل شلبي– ط ١٩٩٩ م– القاهرة .
٦٤-	المدارس النحوية – شوقي ضيف – دار المعارف – الطبعة السابعة .
٦٥-	المدرسة النحوية في مصر والشام ، عبد العال سالم مكرم – الطبعة الأولى ١٤٠٠ هـ ، ١٩٨٠ م – دار الشروق .
٦٦-	المزهر في علوم اللغة – السيوطي – تحقيق : محمد أحمد جاد المولى ، ومحمد علي البجاوي – ومحمد أبو الفضل إبراهيم – مطبعة عيسى الحلبي – بمصر .
٦٧-	معاني القرآن – الأخفش – تحقيق : عبد الغفور عطار – دار العلم للملايين .
٦٨-	المصنف– المازني– طبعة سنة ١٩٧٠ م .
٦٩-	معاني القرآن للفراء – تحقيق : محمد علي النجار وآخرون ، الطبعة ألأولى ١٩٥٥ م ، دار التأليف والترجمة والنشر – القاهرة مصر .
٧٠-	معجم الأدباء – ياقوت الحموي – طبعة ١٤١١ هـ ، ١٩٩١ م – دار الكتب العلمية بيروت ، لبنان .

٧١-	معجم البلدان – ياقوت الحموي – دار صادر – سنة ١٣١٣ هـ .
٧٢-	المقاصد النحوية – العيني – المطبعة الأميرية – القاهرة .
٧٣-	المقرب – ابن عصفور – تحقيق الجواري .
٧٤-	منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك – لأبي حيان – تحقيق : سدني جليزر بونهافن – طبعة ١٩٩٧ م .
	(ن)
٧٥-	النجوم الزاهرة – ابن ثغري بردي – دار الكتب المصرية .
٧٦-	النحو العربي ومناهج التأليف والتحليل – شعبان عوض العبيدي – طبعة ١٩٦٩م .
٧٧-	نفح الطيب – للمقري – تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد – دار الكتاب بيروت .
٧٨-	النوادر في اللغة – أبو زيد الأنصاري – دار الكتاب العربي بيروت– سنة ١٨٩٤ م .
	(هـ)
٧٩-	همع الهوامع – السيوطي – تصحيح – محمد بدر النعسان – مطبعة السعادة – سنة ١٣٢٧هـ – القاهرة .

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	١
التمهيد	
التعريف بابن مالك	٤
اسمه ونسبه	٤
مولده ومكان ولادته	٥
مكان ولادته	٦
رحلته إلى الشرق وتصدره الإفتاء	٧
ثقافته وصلاحه	٨
شيوخه	٩
تلاميذه	١٠
مصنفاته	١٢
وفاته ورثاؤه	١٥
التعريف بالكتابين	١٦
أولاً : شرح التسهيل	١٦
زمن تأليفه	١٧
موضوع الكتاب	١٨
ثانياً : شرح الكافية	١٨
زمن تأليفه	١٩
موضوع الكتاب	٢٠
السمات التي يتفق فيها الكتابين	٢٠
أوجه الاختلاف بين الكتابين	٢٠

الفصل الأول : الأصول السماعية قبل ابن مالك في الكتاب لسيبويه وشرح المفصل لابن يعيش .	
أولاً : القرآن الكريم	٢٣
منهج سيبويه في الاستشهاد بالقرآن .	٢٣
موقف سيبويه من القراءات القرآنية	٢٤
منهج ابن يعيش في الاستشهاد بالقرآن	٣٣
موقف ابن يعيش من القراءات القرآنية	٣٣
ثانياً : الحديث الشريف	
موقف سيبويه من الاستشهاد بالحديث الشريف	٣٦
موقف ابن يعيش من الاستشهاد بالحديث	٣٩
ثالثاً : كلام العرب	٤١
استشهاد سيبويه بكلام العرب	٤٤
استشهاد ابن يعيش بكلام العرب	٤٨
الفصل الثاني : القرآن الكريم والحديث الشريف	
المبحث الأول : القرآن الكريم	٥١
منهج ابن مالك في الاحتجاج بالقرآن	٥٢
موقف ابن مالك من القراءات الشاذة	٦٠
أمثلة توضح استشهاد ابن مالك بالقراءات الشاذة	٦٣
المبحث الثاني : الحديث الشريف	٦٨
استشهاد ابن مالك بالحديث	٧٢
الفصل الثالث : كلام العرب	
المبحث الأول : الشعر	٨٠
أولاً : منهج ابن مالك في الاحتجاج بالشعر	٨١

ثانياً : مصادره الشعرية	٩٢
ثالثاً : الضرورة الشعرية	٩٥
المبحث الثاني : الأقوال والأمثال	٩٩
منهج ابن مالك في الاحتجاج بأقوال العرب وأمثالهم	١٠١
الفصل الرابع : أثر شواهد ابن مالك في تقعيد النحو	
المبحث الأول : أثر الشواهد في تقعيد النحو لدى ابن مالك	١١٣
المبحث الثاني : موقف النحاة المتأخرين من شواهد ابن مالك	١٢٢
أولاً : أبو حيان الأندلسي	١٢٣
ثانياً : ابن هشام المصري	١٢٩
ثالثاً : السيوطي	١٣٣
الخاتمة	١٣٧
قائمة الفهارس	
– فهرس الآيات القرآنية	١٣٩
– فهرس الحديث الشريف	١٤٣
– فهرس الأبيات الشعرية	١٤٥
– فهرس أنصاف الأبيات	١٤٩
– فهرس الأقوال والأمثال	١٥٠
– فهرس الأعلام	١٥٣
– قائمة المصادر والمراجع	١٦٤
فهرس الموضوعات	١٧٢